

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عمار ثليجي - الأغواط
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية و المحاسبية
تخصص: محاسبة وجباية



مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية
والمحاسبية

واقع التحصيل الضريبي في ظل رقمنة الإدارة الضريبية دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية الأغواط للفترة من 2011 إلى 2024

تحت إشراف:

أ.بوهالي خيرة

من إعداد الطالب:

- بن مبارك محمد علال

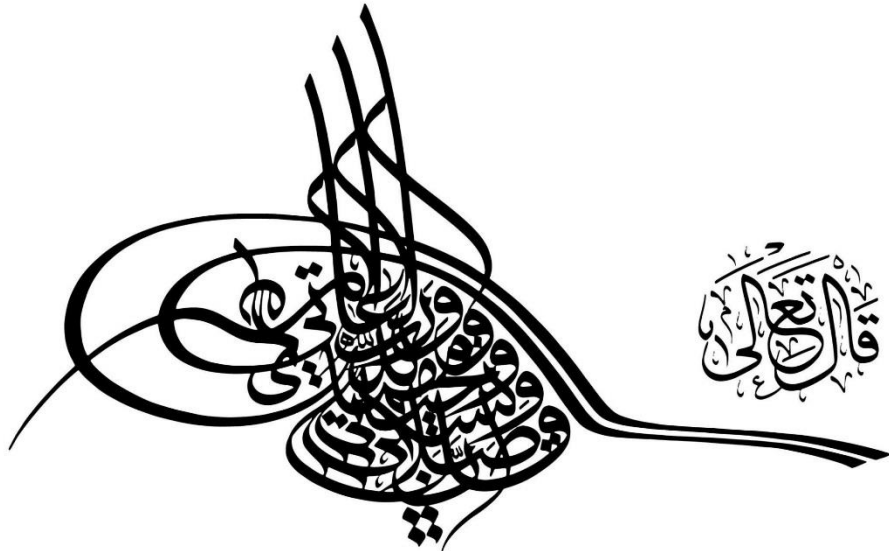
لجنة المناقشة:

رئيسا	أستاذ	- د.عبيرات لخضر
مقررا	أستاذة	- د.بوهالي خيرة
مناقشا	أستاذ	- أ.د.دوة محمد

محضر رقم 01/م.ج/2025 بتاريخ 2025/06/12

السنة الجامعية: 2025/2024

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



قُلْ إِن صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ

الآية رقم 162 من سورة الأنعام

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر رقمنة الإدارة الضريبية على فعالية التحصيل الضريبي في الجزائر، من خلال دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية الأغواط خلال الفترة من 2011-2024، اعتمدت الدراسة على مجموعة من مؤشرات الأداء الضريبي المتمثلة في: معدل تحقيق الأهداف، تطور التحصيل، التحصيل بالجدول، التحصيل الجبري، وتحصيل الديون المهمة، إلى جانب مؤشرات الرقمنة كإطلاق بوابات "جبايتك" و"مساهمتك" واعتماد النظام المعلوماتي "SAP". أظهرت النتائج أن وتيرة الرقمنة كانت بطيئة إلى غاية 2023، لتشهد بعد ذلك تحسناً ملحوظاً. وقد خلصت الدراسة إلى أن الرقمنة، رغم مساهمتها في تبسيط الإجراءات عبر أدوات مثل بوابة "جبايتك" وخدمة التصريح والدفع الإلكتروني، لم تترجم بالكامل إلى تحسين ملموس في مؤشرات التحصيل. **الكلمات المفتاحية:** الرقمنة، الإدارة الضريبية، التحصيل الجبايتك، جبايتك، مساهمتك.

Résumé :

Cette étude vise à analyser l'impact de la numérisation de l'administration fiscale sur l'efficacité du recouvrement fiscal en Algérie, à travers une étude de cas de la Direction des impôts de la wilaya de Laghouat durant la période 2011-2024. L'étude s'appuie sur un ensemble d'indicateurs de performance fiscale, à savoir : le taux de réalisation des objectifs, l'évolution des recouvrements, le recouvrement sur rôle, le recouvrement forcé, ainsi que le recouvrement des créances importantes. Elle prend également en compte des indicateurs de numérisation tels que le lancement des portails « Djibaïtik » et « Mousahamtek », ainsi que l'adoption du système d'information « SAP ».

Les résultats ont montré que le rythme de la numérisation était lent jusqu'en 2023, avant de connaître une amélioration notable par la suite. L'étude conclut que, bien que la numérisation ait contribué à la simplification des procédures à travers des outils comme le portail « Djibaïtik » et les services de déclaration et de paiement électroniques, elle ne s'est pas traduite de manière significative par une amélioration concrète des indicateurs de recouvrement.

Mots-clés : Numérisation, administration fiscale, recouvrement fiscal, Djibaïtik, Mousahamtek.

شكر

اللهم لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك
وصلّي اللهم وسلّم على سيّدنا محمّد وعلى آله وصحبه.
نتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذة الفاضلة بوهالي خيرة
على قبولها الإشراف على هذه المذكرة، وعلى توجيهاتها وحرصها المستمر
على إثراء هذه الدراسة. كما نتقدم بالشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة
الذين تفضّلوا علينا بمناقشة الدراسة.
وون أن ننسى أساتذتنا الذين رافقونا طيلة مشوارنا الدراسي.
وفي الأخير نتقدم بالشكر إلى كل من أعاننا في هذا العمل
من قريب أو من بعيد

إهداء

الحمد لله الذي هدانا لهذا، وما كنا لنهتري، لولا أن
هدانا الله.

أهدي هذا الجهد إلى أعز ما أملك في الوجود
والذين الكريمين أطال الله في عمرهما وحفظهما.
إلى زوجتي رفيقة الدرب سكني ووطني والتي
تكتمل بيها طيب الحياة

والتي زهرتي الصغيرتين طفلتني الحبيبتين

ياسمين ورانيا

محمد علال

فهرس

المحتويات

الصفحة	العنوان
	الملخص.....
I	إهداء.....
III	الشكر.....
IV	فهرس المحتويات.....
IX	قائمة الجداول.....
X	قائمة الأشكال.....
XI	قائمة الاختصارات والرموز.....
أ د	المقدمة العامة.....
الفصل الأول: الإطار النظري للتحصيل الضريبي ورقمنة الإدارة الضريبية	
02	تمهيد.....
03	المبحث الأول: الإطار العام للتحصيل الضريبي
03	المطلب الأول: ماهية التحصيل الضريبي
06	المطلب الثاني: طرق وأليات التحصيل الضريبي
12	المطلب الثالث: أسباب فشل التحصيل الضريبي وطرق معالجتها
18	المبحث الثاني: الإطار العام للرقمنة الإدارة الضريبية
18	المطلب الأول: مفهوم رقمنة الإدارة الضريبية
20	المطلب الثاني: إجراءات رقمنة الإدارة الضريبية
34	المطلب الثالث: رقمنة الإدارة الضريبية معوقاتهما وسبل معالجتها
37	المبحث الثالث: التحصيل الضريبي الإلكتروني
37	المطلب الأول: ماهية التحصيل الإلكتروني للضرائب
46	المطلب الثاني: العلاقة بين رقمنة الإدارة الضريبية والتحصيل الإلكتروني للضرائب
50	المطلب الثالث: مزايا وعيوب التحصيل الضريبي الإلكتروني
55	خلاصة الفصل الأول
الفصل الثاني: أثر رقمنة الإدارة الضريبية على التحصيل الضريبي بالأغواط	
56	تمهيد الفصل الثاني
57	المبحث الأول: تعريف بالإدارة الضريبية بالأغواط
57	المطلب الأول: تعريف بالمديرية الولائية للضرائب بالأغواط
60	المطلب الثاني: أليات الدفع والتصريح في بوابة جبايتك
62	المطلب الثالث: أليات الدفع والتصريح في بوابة مساهمتك
64	المبحث الثاني: واقع التحصيل الضريبي و رقمنة الإدارة الضريبية بالأغواط
64	المطلب الأول: تصميم الدراسة
69	المطلب الثاني: واقع التحصيل بالإدارة الضريبية لولاية الأغواط للفترة من 2011 إلى 2024
76	المطلب الثالث: إجراءات رقمنة الإدارة الضريبية بالأغواط من 2011 إلى 2024
81	المبحث الثالث: اختبار الفرضيات ومناقشة النتائج
81	المطلب الأول: أثر إجراءات الرقمنة على التحصيل الضريبي بالأغواط

88	المطلب الثاني: الفروقات الجوهرية
92	المطلب الثالث: مناقشة النتائج
94	خلاصة الفصل الثاني
95	الخاتمة
	الملاحق

فهرس

الجدول

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
1-1	عدد الوثائق المشكلة للملفات الجبائية قبل وبعد عصرنة الادارة الضريبية	26
2-1	الفرق بين SAP وSGF	29
3-1	الفرق بين بوابتي "مساهمتك" و"جبايتك"	31
1-2	مقياس ديكارت الثنائي	68
2-2	تطور مؤشرات التحصيل الضريبي للفترة من 2011 إلى 2024	69
3-2	الإحصاءات الوصفية لمؤشرات التحصيل الضريبي	75
4-2	واقع تطبيق إجراءات رقمنة الإدارة الضريبية بالأغواط للفترة من 2011 إلى 2024	77
5-2	النسبة المئوية لتطبيق الرقمنة من 2011 إلى 2024	79
6-2	الإحصاءات الوصفية لإجراءات رقمنة الإدارة الضريبية	80
7-2	قيم معامل الانحدار الخطي البسيط لأثر الرقمنة على مؤشر تحقيق الهدف	83
8-2	قيم معامل الانحدار الخطي البسيط لأثر الرقمنة على مؤشر تطور التحصيل	83
9-2	قيم معامل الانحدار الخطي البسيط لأثر الرقمنة على مؤشر التحصيل بالجدول	84
10-2	قيم معامل الانحدار الخطي البسيط لأثر الرقمنة على مؤشر التحصيل الجبري	85
11-2	قيم معامل الانحدار الخطي البسيط لأثر الرقمنة على مؤشر تحصيل الديون المهمة	86
12-2	اختبار T لعينتين مستقلتين للفرق في متوسط مؤشر تحقيق الهدف	89
13-2	اختبار T لعينتين مستقلتين للفرق في متوسط مؤشر تطور التحصيل	90

قائمة الجداول

14-2	اختبار T لعينتين مستقلتين للفرق في متوسط مؤشر التحصيل بالجداول	91
15-2	اختبار T لعينتين مستقلتين للفرق في متوسط مؤشر التحصيل الجبري	92

فهرس

الأشكال

قائمة الاشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
1-2	نموذج الدراسة	65
2-2	مؤشر تحقيق الهدف للفترة من 2011 إلى 2024	71
3-2	مؤشر تطور التحصيل للفترة من 2011 إلى 2024	72
4-2	مؤشر تطور التحصيل بالجداول للفترة من 2011 إلى 2024	73
5-2	مؤشر تطور التحصيل الجبري للفترة من 2011 إلى 2024	74
6-2	مؤشر تطور التحصيل الديون المهمة للفترة من 2011 إلى 2024	75
7-2	تحليل نتائج مؤشر تطور الرقمنة في مديرية الضرائب لولاية الاغواط	80

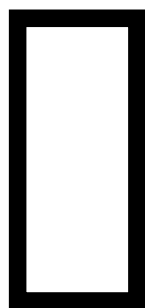
فهرس

الملاحق

قائمة الملاحق	دلالاته بالعربية
الملحق رقم 01	الهيكل التنظيمي لمديرية الضرائب لولاية الاغواط
الملحق رقم 02	التفويض الخصم المباشر
الملحق رقم 03	قائمة المحكمين
الملحق رقم 04	قائمة إجراءات الرقمنة
الملحق رقم 05	مؤشرات التحصيل الضريبي
الملحق رقم 06	الإحصاءات الوصفية لمؤشرات التحصيل الضريبي
الملحق رقم 07	الإحصاءات الوصفية لإجراءات الرقمنة
الملحق رقم 08	الإحصاءات لقيم معامل الانحدار
الملحق رقم 09	الإحصاءات لإختبار فروق المتوسطات T

قائمة الرموز

والاختصارات



قائمة الاختصارات

الرمز	دلالاته بالعربية
NIF	رقم التعريف الجبائي
SAP	نظام المعلوماتي الجبائي
SGF	نظام معلوماتي لتسير ملفات المكلفين بالضريبة
جبايتك	نظام التصريح والدفع الإلكتروني
مساهمتك	نظام التصريح والدفع الإلكتروني
تطبيق محاكي	تطبيق لحساب الضرائب العقارية للأفراد والمؤسسات
طابعكم	منصة رقمية لدفع الطوابع الجبائية
قسيمتك	منصة رقمية لشراء قسائم السيارات
DGE	مديرية كبريات المؤسسات
CDI	المراكز الضريبية
CPI	المراكز الحوارية للضرائب
F21	شهادة الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة
F22	طلب الشراء المعفى من الرسم على القيمة المضافة
C20	شهادة الوجود

المقدمة

مقدمة:

شهد العصر الحديث اليوم تغيرا يتمثل هذا التغير في الرقمية وتنافس شديد بين الدول المتقدمة على تبني أفضل الإستراتيجيات في مختلف القطاعات الحكومية التي تساهم في تقديم خدمات ذات جودة عالية وبأقل التكاليف وتحقق رضا جميع الأطراف ذات العلاقة بهذه القطاعات، وتعد تكنولوجيا المعلومات والاتصال من بين الإستراتيجيات التي تسعى جل دول العالم على إدراجها في تأدية الخدمات الحكومية وتوظيفها لتحقيق الأهداف الأساسية من تقديم هذه الخدمات، ففي الآونة الأخيرة هناك اعتماد كبير لمختلف الوسائل والتطبيقات التكنولوجية الحديثة من طرف جميع فئات المجتمع مما جعل الاستغناء عنها مستحيل لكونها تمثل جزء لا يتجزأ من الروتين اليومي للأفراد، والمؤسسات والإدارات، ويعتبر التوجه إلى تعميم إدراج هذه الإستراتيجيات في شتى المجالات قفزة نوعية وقيمة مضافة تساهم بالرقى في مستوى الخدمات التي تقدمها، وكذا دورها في تحقيق التطور والتنمية في جميع الاقتصاديات المتطورة والنامية على حد سواء.

والجزائر كغيرها من الدول تسعى إلى تبني و توظيف هذه الإستراتيجيات الحديثة في مختلف مجالاتها الحكومية من أجل الاستفادة من مزاياها العديدة في تقديم مختلف الخدمات، ويعد المجال الجبائي من بين المجالات التي تم التركيز عليها بدرجة كبيرة، جعل في إدراج الرقمنة في مختلف خدماتها من أجل التخلص من النقائص التي كانت تعاني منها الإدارة الضريبية في وضعها التقليدي هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى الحاجة إلى تحقيق التوافق بين هذا المجال وباقي المجالات خصوص بعد تطور النشاط الإقتصادي والتجارة وانفتاحها على العالم الخارجي وظهور ما يعرف بالتجارة الإلكترونية التي تحتاج متابعة ضريبية فعالة تتم بالاعتماد على رقمنة مختلف مهام الإدارة الضريبية وبالأخص تلك المرتبطة بالتحصيل الجبائي.

مما سبق يمكن طرح الإشكالية الرئيسية لبحثنا كما يلي:

🚩 هل أثر رقمنة الإدارة الضريبية على التحصيل الضريبي لدى مديرية الضرائب بالأغواط؟

نقسم الإشكالية الرئيسية إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- ❖ ماهي أهم الإجراءات المعتمدة في رقمنة الإدارة الضريبية في الجزائر ؟
- ❖ ماهو واقع التحصيل الضريبي في مديرية الضرائب بالأغواط ؟
- ❖ ماهو واقع رقمنة الإدارة الضريبية في مديرية الضرائب بالأغواط ؟
- ❖ هل أثرت رقمنة الإدارة الضريبية على مؤشرات التحصيل الضريبي في مديرية الضرائب بالأغواط؟
- ❖ هل توجد فروقات جوهرية ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 0.05 في مؤشرات التحصيل الضريبي تعزى إلى تطبيق البوابات الرقمية في إدارة الضرائب بالأغواط ؟

الفرضيات:

- ✓ هناك إجراءات المعتمدة في رقمنة الإدارة الضريبية في الجزائر؛
- ✓ هناك تحصيل ضريبي جيد في مديرية الضرائب بالأغواط؛
- ✓ هناك تطبيق لرقمنة الإدارة الضريبية في مديرية الضرائب بالأغواط؛
- ✓ هناك تأثير لرقمنة الإدارة الضريبية على مؤشرات التحصيل الضريبي في مديرية الضرائب بالأغواط؛
- ✓ هناك فروقات جوهرية ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 0.05 في مؤشرات التحصيل الضريبي تعزى إلى تطبيق البوابات الرقمية في إدارة الضرائب بالأغواط.

أهداف الموضوع:

- التعرف على إجراءات تطبيق الرقمنة في الإدارة الضريبية في الجزائر؛
- مقارنة إجراءات رقمنة الإدارة الضريبية في الجزائر ببعض الدول العربية لمعرفة النقائص في هذا المجال؛
- محاولة إبراز دور الرقمنة في التحصيل الضريبي .

أهمية الموضوع:

- تتجلى أهمية البحث من خلال تسليط الضوء على رقمنة الإدارة الضريبية ومحاولة فهمها عن قرب وتحديد النقائص التي تعاني منها؛
- بالإضافة إلى كيفية انعكاس إجراءات رقمنة الإدارة الضريبية على التحصيل الضريبي.

أسباب إختيار الموضوع:

• أسباب موضوعية:

- تزايد أهمية وقيمة الرقمنة بالنسبة للمؤسسات الحكومية و الإقتصاديات العالمية؛
- أهمية الموضوع، فهو يتطرق إلى التحصيل الضريبي من جهة بالإضافة إلى الرقمنة من جهة أخرى؛
- معرفة ما مدى تأثير و إلتزام الإدارة الضريبية بتطبيق الرقمنة في التحصيل الضريبي.

• أسباب ذاتية:

- التخصص، الذي يفرض الإلمام بمبادئ التحصيل الضريبي وكيفية التنفيذ الجيد لها؛
- الرغبة والمويل الشخصي في الاطلاع أكثر على هذا الموضوع والمفاهيم المتعلقة به؛

المنهج المتبع:

من أجل الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع وأبعاده ومن أجل التعرف على ماهية التحصيل الضريبي، إتمدنا، والمنهج الوصفي التحليلي، بما يتناسب مع عرض مفاهيم رقمنة الإدارة الضريبية.

الدراسات السابقة باللغة العربية

- ❖ الأعمال التي تطرقت إلى التحصيل الضريبي:
- ❖ سيليني جمال الدين " فعالة آليات التحصيل الضريبي في تحسين الإيرادات العامة الجزائرية" البحث عبارة عن رسالة الدكتوراه قدمت سنة 2025 بكلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، تدور إشكالية البحث ماهي الأسباب الحقيقية لضعف التحصيل الضريبي في الإدارة الجبائية الجزائرية. ولقد خلصت الدراسة إلى أن:
- ✓ الإصلاحات الجبائية في الجزائر قد عملت بالأساس على تطوير الإدارة الجبائية، وبالتالي مردودية التحصيل الضريبي على مستوى الإدارة الجبائية، من خلال إحلال الجبائية العادية محل الجبائية البترولية وحتى وإن كان هذا يبقى مستبعد حتى لا نقول مستحيلا في الوقت الحالي والظروف التي يعيشها الاقتصاد الوطني، لكن المطلوب فقط محاولة تغطية النفقات العادية بالجبائية العادية.
- ❖ داودي محمد "الإدارة الجبائية و تحصيل الضريبي في الجزائر": البحث عبارة عن رسالة ماجستير قدمت سنة 2006 بكلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية والتسيير جامعة تلمسان، تدور إشكالية البحث هل يحقق النظام الجبائي الجزائري أفضل الموارد العامة من حيث الوعاء والتحصيل، وقد خلصت الدراسة إلى أن:
- ✓ النظام الجبائي الجزائري لم يبلغ أهدافه ووظائفه لتغيب وظيفة الترشيح ومحاربة الفساد المالي والاقتصادي؛
- ✓ الجبائية العادية لم تحقق إلا نتائج جزئية محدودة طيلة الإصلاحات المتتالية؛
- ✓ كما أن الترشيح الجبائي من خلال آليات الإنصاف الجبائي، الوعي الجبائي، اما الثقافة الجبائية وجودة الخدمات وتفعيل القيم الأخلاقية ترتبط بإدارة العصرية.
- ❖ سامح خالد عبد الله معالي، " معوقات التحصيل لدى الإدارة الضريبية في فلسطين من وجهة نظر موظفي الضرائب "، البحث عبارة عن رسالة ماجستير قدمت سنة 2015 بكلية الدراسات العليا بجامعة النجاح الوطنية، وتدور إشكالية البحث معوقات التحصيل الضريبي، توصلت الدراسة الى النتائج التالية:

- ✓ من خلال فحص ومتابعة تحصيل الديون الضريبية تبين وجود ديون ضريبة غير محصلة بالرغم من كونها ديون أساسية على المكلفين؛
- ✓ عدم الالتزام بتقديم الكشوفات الدورية ودفع الضريبة المطلوبة من قبل المكلفين ونقص المعلومات المتعلقة بدخل المكلف في الإقرار الضريبي وعدم شمولها، إضافة الى وجهل المكلفين بالقوانين الضريبية؛
- ✓ طول فترة إجراءات تحويل الشيكات المرتجعة إلى القضاء وفترة تنفيذ الأحكام القضائية المتعلقة بتحصيل الشيكات، والتأخر في البت في القضايا المرفوعة لدى المحاكم الضريبية في فلسطين، وعدم وجود سوابق، عدم فعالية الجهاز التنفيذي في تحصيل الأموال؛
- ✓ عدم توفر عنصر السرعة في تطبيق عقوبة المنع من السفر والحجز التحفظي والتنفيذي.

❖ عبد الرؤوف بوجريو "الرقابة الجبائية ودورها في تفعيل التحصيل الجبائي": البحث عبارة عن رسالة دكتوراه قدمت سنة 2025 بكلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير جامعة ميله، وتدور إشكالية البحث حول مدى مساهمة الرقابة الجبائية في تفعيل التحصيل الضريبي في الجزائر، وقد خلصت الدراسة إلى:

- ✓ ضعف مساهمة أدوات الرقابة الجبائية في تفعيل التحصيل الجبائي وتحسين مردوديته؛

✓ يعتبر التحقيق المحاسبي الآلية الأفضل من بين بقية الآليات المعتمدة في الرقابة، بحكم شموليته حيث يستهدف جميع المكلفين سواء كانوا أشخاصا طبيعيين أو معنويين، ويغطي كافة أنواع الضرائب والرسوم المفروضة، إضافة إلى امتداده الزمني الذي يشمل أربع سنوات غير خاضعة للتقادم، كما تتيح للمحققين استخدام كافة الوسائل والطرق التقنية لاكتشاف التهرب الضريبي، مما يعكس دوره الحاسم وأهميته الجوهرية في النظام الضريبي الجزائري.

❖ أما الأعمال التي تطرقت إلى رقمنة الإدارة الضريبية نذكر من بينها:

❖ وصيف فائزة خير الدين، عصرنة الإدارة الجبائية كآلية لدعم فعالية الرقابة الجبائية في الجزائر، رسالة دكتوراه قدمت 2021 بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة الوادي، حيث كانت الإشكالية البحث حول عما إذا كان هناك رابط قوي بين الإدارة الإلكترونية والجبائية يؤدي إلى تحسين الوضع المالي لخزينة الدولة وما مدى مساهمة عصرنة

الإدارة الجبائية في تحقيق فعالية الرقابة الجبائية في الجزائر، وقد توصلت الدراسة للنتائج التالية:

✓ وجود أثر فعال لدور الإدارة الإلكترونية في تفعيل العمل الرقابي داخل الإدارة الجبائية الجزائرية، واعتبار عصنة الإدارة الجبائية نموذج يجب تعميمه على جميع قطاعات الدولة بما يفرض علينا التوجه نحو تبني مشروع الحكومة الإلكترونية، مما يساهم في تحقيق الشفافية والعمل على إرساء مبادئ الحوكمة، وبالتالي ضرورة تفعيل العصنة كضرورة حتمية من أجل إصلاح النظام الجبائي الجزائري.

❖ بينما الأعمال التي تطرقت إلى رقمنة الإدارة الضريبية والتحصيل الضريبي: نذكر من بينها:

❖ سعيدة سليمان، "أثر رقمنة الإدارة الضريبية على التحصيل الجبائي" البحث عبارة عن رسالة دكتوراة قدمت سنة 2025 بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة قسنطينة، وتدور إشكالية البحث حول مدى تأثير رقمنة الإدارة الضريبية على التحصيل الجبائي للإدارات الضريبية بالشرق الجزائري، وقد توصلت الدراسة إلى:

✓ ضرورة تسريع تنفيذ برنامج العصنة في الإدارات الضريبية بالشرق الجزائري، بالإضافة إلى أن تنفيذ برنامج العصنة يؤثر على فعالية وكفاءة الأعوان الجبائيين في أداء مهام التحصيل والرقابة في هذه الإدارات من خلال استحداث هياكل جديدة وتبسيط الإجراءات وإدخال تكنولوجيا المعلومات والاتصال؛

✓ تبين بأن رقمنة الإدارة الضريبية لا تعزز الكفاءة في أداء المهام فقط، بل تؤدي أيضا إلى تحسين التحصيل الجبائي، مما يؤكد بأن الرقمنة ليست مجرد وسيلة تقنية، بل هي جزء من إستراتيجية متكاملة لتحسين مستوى التحصيل الجبائي، وهذا ما يزيد من قدرة الدولة على زيادة إيراداتها بطرق أكثر شفافية وعدالة؛

✓ بينت الدراسة أن عصنة الإدارة الضريبية تحسن من أثر رقمنة الإدارة الضريبية على التحصيل الجبائي، بمعنى آخر هناك علاقة تكاملية بين الرقمنة والعصنة، حيث أن العصنة تهيئ الظروف المناسبة لتحقيق الاستفادة القصوى من الرقمنة في تحسين عمليات التحصيل الجبائي؛

✓ وقد أثبتت الدراسة أيضا وجود فروق بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة حول أثر رقمنة الإدارة الضريبية على التحصيل الجبائي لهذه الإدارات تعزى إلى المتغيرات الديمغرافية (المستوى التعليمي والخبرة) وعدم وجود فروق بالنسبة لباقي المتغيرات الديمغرافية.

❖ بوكر كميلية، البحث عبارة عن مقال أكاديمي بعنوان: "انعكاسات الرقمنة على التحصيل الضريبي في الجزائر (2006-2022)"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 19، العدد

،202301، حيث كانت الإشكالية على النحو التالي: ما هي انعكاسات الرقمنة على التحصيل الضريبي في الجزائر، وقد توصل الباحث للنتائج التالية:

- ✓ يعتمد النظام الجبائي الجزائري على نوعين وهما: الضريبة الجزافية الوحيدة والنظام الحقيقي، وذلك حسب رقم الأعمال الذي حققه المكلف بالضريبة؛
- ✓ هناك عدة أساليب للتحصيل الجبائي في الجزائر ويعتمد كل أسلوب على نوعية الضرائب الواجب دفعها؛
- ✓ رقمنة المصالح الضريبية لا يعني رقمنة الإدارة الجبائية فقط ولكن أيضا المكلفين بالضريبة؛
- ✓ تعميم استخدام الرقمنة مر بالعديد من المراحل وكان آخرها إطلاق البوابة الالكترونية "مساهمتك"؛
- ✓ الاعتماد على الرقمنة يسمح بتقليل تكاليف التحصيل وكذا ربح الوقت في تقدير حجم الضرائب الواجبة الدفع؛
- ✓ رقمنة الإدارة الضريبية أتاح للمكلفين الاطلاع على مختلف القوانين الجبائية ومعرفة حقوقهم وكذا الالتزامات التي تقع على عاتقهم خاصة منها الوثائق التصريحية؛
- ✓ اعتماد الرقمنة سمح بزيادة التحصيل الضريبي في الجزائر لتتعدى الموارد العادية الجبائية البترولية بعد سنة 2011.

❖ الدراسات السابقة باللغة الأجنبية: نذكر من بينها:

❖ دراسة الباحث Mohamed ZERGOUNE التي كانت تحت عنوان:

(Impact de la Modernisation de l'administration Fiscale sur l'efficacité de l'administration Fiscale et la Conformité Fiscale des Contribuables en Algérie).

البحث عبارة عن مقال أكاديمي قدم سنة 2021، حيث تهدف الدراسة إلى تحديد أثر تحديث الإدارة الجبائية على كفاءة الإدارة الجبائية، من أجل تقييم هذا التأثير، من خلال استخدام البيانات الإحصائية التي تعكس نشاط خدمات المديرية العامة للضرائب، مثل السجلات المالية، والسلطة الإدارية العالمية، وعدد الملفات المتعلقة بالاحتيايل المالي، ومجموعة الاستردادات بعد الرقابة المالية، ورقم الاحتيايل المدرج على الملف الوطني للمحتالين، من خلال تطور البيانات الإحصائية المختلفة للفترة 2012-2018، توصلت الدراسة إلى أن:

- ❖ يسمح تحديث الإدارة الجبائية بتحسين كفاءة الإدارة الجبائية، مع استمرار الجهود الرامية إلى التحسين الأمثل. وعلى العكس من ذلك، فإن برنامج التحديث لا يعمل على تحسين التوافق الجبائي للمساهمات.

❖ دراسة الباحث Saida Slimani بعنوان:

(Measuring the Impact of Digitalization on Modernization in Tax Administration: A Field Study of a Sample of Tax Administrations in the Wilaya of Constantine)

تناولت هذه الدراسة موضوع تأثير الرقمنة على تحديث أنظمة إدارة الضرائب، باستخدام استبيان طبق على عينة مختارة من 120 وكيلًا ضريبياً، وحقت نسبة استجابة بلغت 93.75%، حيث توصلت إلى النتائج التالية:

✓ عن وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الرقمنة والتحديث، حيث ثبت أن الرقمنة لها تأثير ملحوظ على تحديث إدارات الضرائب في ولاية قسنطينة.

❖ اقترحت الدراسة توصيات عملية تمثلت في تحسين البنية التحتية الرقمية، إعادة تنظيم العمليات الإدارية، تطوير مهارات الموظفين، تعزيز ثقافة التكيف، مواكبة اتجاهات التحول الرقمي لتعزيز هذه العلاقة بشكل أكبر.

❖ دراسة الباحث SAIDJ Faiz بعنوان:

(Towards strengthening the position of the tax administration modernization and digitization of the sector and its impact on improving the quality of public service)

البحث عبارة عن مقال أكاديمي قدم سنة 2022، تناولت الدراسة موضوع العوامل المؤثرة على التحول الناجح نحو التحديث والرقمنة في إدارة الضرائب وأثرها على تحسين جودة الخدمة العمومية، حيث توصلت إلى أن:

✓ أثر التحديث والرقمنة بالإضافة إلى تحسين جودة الخدمة بشكل كبير وإيجابي على نجاح تحول إدارة الضرائب التقليدية إلى إدارة ضريبية معاصرة من خلال تعزيز مكانة إدارة الضرائب.

يمكن القول إن دراستنا تتشابه مع الدراسات السابقة في الإطار النظري للتحصيل الضريبي بصفة عامة وكيفية تطبيق الرقمنة في الإدارة الضريبية ولا يوجد اختلاف في ذلك أما الإضافة المقدم من طرفنا كون دراستنا تركز بصفة خاصة على تطبيق الرقمنة وأثرها على مؤشرات التحصيل الضريبي وخاصة في منطقة الأغواط.

حدود الدراسة

أولاً: الحدود المكانية

أجريت هذه الدراسة في ولاية "الأغواط" على مديرية الضرائب

ثانياً: الحدود الزمانية

أجريت هذه الدراسة خلال الفترة من: 2024/2011

ثالثاً: الحدود الموضوعية

التحصيل من خلال مؤشرات الأداء والرقمنة من خلال إجراءات المعتمدة من طرف المديرية العامة للضرائب

صعوبات البحث:

واجهتنا بعض الصعوبات والتي نذكر منها:

- عدم منحنا المعلومات الكلية من طرف المديرية الضرائب؛
- ضيق الوقت المتاح للدراسة.

هيكل البحث:

يتم تقسيم هذه الدراسة إلى فصلين، الفصل الأول "الإطار النظري للتحصيل الضريبي و رقمنة الإدارة الضريبية"، نعرض من خلاله ظهور مفهوم الرقمنة يتضمن بعض المفاهيم المتعلقة بالرقمنة ومبادئها، وكذلك التحصيل الضريبي ومكوناته ومفاهيم الأساسية له وفي الأخير نستعرض الرقمنة التحصيل الضريبي.

أما الفصل الثاني والأخير فيشتمل الدراسة الميدانية لواقع رقمنة التحصيل الضريبي، والإجابة على مختلف التساؤلات المطروحة في بحثنا، وذلك من خلال تحليلنا للبيانات والمعلومات المحصل عليها عن طريق مديرية الضرائب لمدينة الأغواط.

الفصل الأول

تمهيد:

تغيرت في الآونة الأخيرة أولويات الأنظمة الاقتصادية لدول المتقدمة، حيث باتت تعطي أهمية كبيرة لأنظمتها الضريبية وتسعى جاهدة إلى تطويرها، من خلال القيام بالإصلاحات الضريبية الضرورية لتغيير دور الضريبة في العصر الحديث فبعدما كانت مجرد وسيلة لتوفير الموارد المالية اللازمة لتغطية النفقات العامة للدولة، أصبحت اليوم وسيلة لتحقيق التنمية والتوازن الاقتصادي من ناحية، وتحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع بالإضافة إلى كونها أداة لخدمة الأوضاع السياسية للدولة من ناحية أخرى، فالنظام الضريبي أصبح اليوم يعتبر نقطة قوة لدول التي ارتقت به وقامت بإصلاحه ليتوافق مع باقي الأنظمة (الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية والأخلاقية)، لكونها أنظمة متكاملة فيما بينها جاءت لتحقيق الأهداف المشتركة للأفراد والدولة.

ويعد التحصيل الضريبي المرحلة الأساسية التي تنقل الإيرادات الضريبية من جيوب المكلفين بالضريبة إلى الخزينة العمومية سواء الخاصة بالدولة أو الجماعات المحلية، وبالتالي فإن توفير مصادر تمويل ضرورية للخزينة يعتمد على نجاح الإدارة الضريبية في تخطيط هذه المرحلة بدقة والجودة المطلوبة، وقد شهدت الإدارات الضريبية في مختلف أنحاء العالم العديد من الإصلاحات الهادفة إلى تحسين مستوى التحصيل الضريبي ولعل أهمها تبني الإستراتيجيات الرقمية الخاصة بتقديم مختلف الخدمات الجبائية في هياكلها، حيث تسعى الإدارة الضريبية لإتمام برنامج العصرية عن طريق إدخال الرقمنة و استخدامها في مختلف وظائفها، بالاعتماد على مختلف المواقع الإلكترونية الخاصة للضرائب التي توفر للمكلفين بالضريبة جميع الوثائق التي يحتاجون إليها (قوانين وتشريعات، كتيبات، رسائل وتصريحات)، وفي نفس المجال قامت أيضا برقمنة التصريحات الضريبية وذلك لما للتحصيل الضريبي من أهمية بالغة في تمويل الخزينة العمومية وتوفير الموارد المالية التي تمكن الدولة من تلبية الإحتياجات الضرورية للمواطنين.

وإنطلاقاً مما سبق يمكن تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث وهي:

المبحث الأول: الإطار العام للتحصيل الضريبي؛

المبحث الثاني: الإطار العام للرقمنة الإدارة الضريبية؛

المبحث الثالث: التحصيل الضريبي الرقمي؛

المبحث الأول: الإطار العام للتحصيل الضريبي:

إن عملية التحصيل الضريبي لها أهمية في تمويل الخزينة العمومية، والتي بدورها تقوم بالإنفاق على المرافق العمومية وتحقيق التوازن في الاقتصاد، فمرحلة التحصيل تعتبر أهم مراحل العمل الضريبي كونها تهدف إلى جمع الحصيلة الضريبية من المكلفين.

المطلب الأول: ماهية التحصيل الضريبي:

لقد تعددت تعاريف التحصيل الضريبي على مر الأزمنة وعلى اختلاف الاقتصاديات ورغم كل الظروف التي طرأت على العالم من حروب وأزمات اقتصادية لكن بقي التحصيل الضريبي لزاما ومحل تدعيم وأولوية لدى الحكومات، ومن خلال هذا المطلب سوف نتطرق لاستعراض أهم المفاهيم الخاصة بالتحصيل الضريبي وضماناته وقواعده.

الفرع الأول: تعريف التحصيل الضريبي:

ان مدلول كلمة **التحصيل** في معاجم اللغة، اسم مشتق من الفعل **حصّل**، يقال **حصّل الضرائب** جباها، أي قبض مبالغ مالية من المكلفين بها لصالح الخزينة العمومية.

يَعْرِف على انه مجموعة من العمليات والإجراءات التي تؤدي إلى نقل الدين من المكلف بالضريبة إلى الخزينة العمومية وفقا للقواعد القانونية والضريبية المطبقة في هذا الإطار.¹
يمكن تعريف التحصيل الضريبي على أنه " مجموع العمليات التي ترمي الى نقل مبلغ الضريبة من ذمة الممول الى الخزنة العامة أي استيفاء الدولة لدين الضريبة.²

ويقصد أيضا بتحصيل الضريبة مجموعة من العمليات التي تستهدف نقل قيمتها من ذمة المكلف إلى الخزينة العمومية من أجل استيفاء حقها، ويرتبط تحصيل الضريبة بالواقعة المنشئة لها والسلطة المتخصصة بتحصيلها وطرق التحصيل ومواعيده وضماناتها.³

ويَعْرِف أيضا التحصيل الضريبي على أنه مجموعة من القواعد الإدارية تقع على مجموعة من العمليات التي تظهر بموجب النصوص القانونية والتشريعية والتنظيمية المطبقة على العمليات الهادفة الى نقل مبالغ الضريبة من جيوب المكلفين إلى صناديق خزينة الدولة باعتبار خزينة الدولة جيوب رعايتها.¹

1 محمد عباس محرز، اقتصاديات الجباية والضرائب، دار هومة، بوزريعة، الجزائر، الطبعة الثالثة، 2003، ص. 156.

2 منصور ميلاد يونس، مبادئ المالية العامة، المؤسسة الفنية للطباعة والنشر، مصر، 2004، ص 173.

3 عبد الحميد محمد القاضي، مبادئ المالية العامة: دراسة في الاقتصاد العام، دار الجامعات المصرية، الاسكندرية، مصر، 1984، ص 123.

كما يتمثل التحصيل الضريبي في مجموعة من العمليات أو الإجراءات تقوم بها السلطة التنفيذية المخول لها قانونا (الإدارة الضريبية) بإستقاء مبلغ الدين الضريبي من ذمة المكلف بالضريبة وتوريده إلى الخزينة العامة للدولة، وفقا للقوانين المعمول بها في هذا المجال.²

في حين ان المشرع الجزائري لم يعرّف التحصيل الضريبي في مختلف القوانين الضريبية ولاسيما في إطار قانون الاجراءات الجبائية، وإنما اكتفى بالنص على الأساس القانوني الذي يوجب تحصيل مختلف الضرائب والرسوم وآجال استحقاقها.³

ومن خلال التعاريف السابق يتبين لنا أن التحصيل الضريبي يتمثل فيما يلي:

✓ نقل الدين من المكلف إلى الخزينة العمومية بمختلف وسائل الدفع؛

✓ تحكمه القواعد القانونية والضريبة المطبقة في هذا الإطار؛

✓ لها طرق تحصيل ومواعيد محددة وضمانات؛

✓ تتولاها الإدارة الضريبية.

الفرع الثاني: ضمانات التحصيل الضريبي:

أهم ضمانات التحصيل الضريبي يمكن إيجازها بما يلي⁴:

✓ المنازعات في مقدار الضريبة أو في صحتها لا يوقف دفعها، فالدفع ملزم أ ولا ثم المعارضة بعد ذلك متى حان وقت استحقاقها وهذا يعني أن مصلحة الضرائب لا تنتظر كما هو الحال في القانون التجاري أو المدني صدور حكم نهائي حتى يتم تنفيذ الحكم، بل يدفع المكلف الضريبة حتى ولو لم يفعل في النزاع الضريبي؛

✓ يمنح القانون الضريبي دين الضريبة امتيازاً على كافة أموال المكلف من منقول أو عقار، وامتياز دين الضريبة لا يحتاج إلى الإشهار (حالة العقارات) كما هو الحال بالنسبة للديون الخاصة التي تتمتع بحقوق امتياز عامة؛

1 يحيوي نصيرة، تنظيم عملية التحصيل الضريبي في الجزائر، مجلة معارف، جامعة ألكلي محند أولحاج، بوبرة، الجزائر، المجلد 09، العدد 16، جوان 2014، ص 386.

2 لخضر عبيرات، فعالية النظام الضريبي من خلال التحصيل في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة دراسة حالة النظام الضريبي الجزائري، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية، جامعة عمار ثلجي الأغواط، 2018، ص174.

3 خروبي هني، جيلالي عياد غلام الله، إشكالية التحصيل الضريبي في الجزائر، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، رقم المجلد، 31 العدد 2، 2022، ص 116.

4 إدري عدنان، التحصيل الضريبي والإدارة الجبائية في الجزائر"، رسالة ماجستير إدارة الأعمال كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر 3، 2010، ص 26.

✓ امتياز دين الضريبة يكفل له حق تتبع المال في أي يد كانت، حيث يمكن لمصلحة الضرائب أن تستوفي دينها على الفرد من الشركة التي ورثها أولاده سواء كانت لم توزع بعد أو تم توزيعها بالفعل؛

✓ يمنع القانون الضريبي إجراء مقاصة بين دين الدولة (الضريبة) وبين ما يستحق للمكلف من ديون على الخزنة العامة؛

✓ يمكن لمصلحة الضرائب أن تقوم بالحجز الإداري على أموال المكلف الذي يفشل في الوفاء بالضريبة في الأوقات المحددة؛

✓ منح المشرع للموظفين المتخصصين على مستوى المصالح الجبائية حق الاطلاع على الوثائق والأوراق والدفاتر المحاسبية التي يتعامل بها المكلف بالضريبة من أجل تمكينهم من تمديد دين الضريبة، بل يحق للنجاسة العامة أن تطلعهم على ملفات أي دعوى مدنية أو جبائية تساعدهم في تحديد مبلغ الدين؛¹

✓ الدفع ثم الاسترداد وهي قاعدة مقررة في التشريع الجبائي، حيث يلتزم المكلف بدفع دين الضريبة إلى الجهة المختصة ثم يستطيع أن يطعن في فرضها أساسا أو في مقدارها أو حتى استردادها، والغرض من ذلك استقرار المعاملات الجبائية ومراعاة مصلحة خزينة الدولة، وحتى لا يستغل المكلفون حقهم في الطعن ويتأخرون بذلك عن دفع دين الضريبة.

الفرع الثالث: أهمية التحصيل الضريبي وأهدافه:

تلعب الضرائب دورا هاما في تزويد الخزينة العمومية للدولة، التي تقوم بدورها بتزويد المرافق العمومية وتغطية مختلف النفقات العامة وتحقيق توازن اجتماعي واقتصادي.

أولا: أهداف التحصيل الضريبي: لذلك تسعى الدولة من وراء عملية التحصيل إلى:²

✓ خلق التوازن بين الإيرادات والنفقات العامة؛

✓ الحفاظ على الإقتصاد الوطني بفضل التمويل المتواصل لموازنة الدولة؛

✓ فرض الضرائب من أعمال السلطة العامة وبالتالي ضمان تحصيلها؛

✓ تنظيم الدولة وتسيير مرافقها؛

✓ منع التهرب عن طريق مختلف العقوبات.

ثانيا: أهمية التحصيل الضريبي: عملية التحصيل الضريبي تعتبر من الأهمية بمكان، كون:³

1 داودي محمد، "الإدارة الجبائية والتحصيل الضريبي في الجزائر"، رسالة ماجستير، تخصص المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2006، ص 31.

2 مكوك عبد السلام، فعالية النظام الضريبي في الجزائر (دراسة حالة خاصة بقبضة قمار لولاية الوادي) مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، 2012، ص 76.

3 مباركي محمد الصالح، التحصيل الضريبي واقع وآفاق مجلة الإحياء، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، المجلد: 21، العدد، 29، أكتوبر 2021، ص 1078.

✓ الضرائب من أهم الموارد المالية لميزانية الدولة والجماعات المحلية حيث تؤدي إلى اكتفاء ميزانية الدولة ذاتيا دون حاجة إلى الاقتراض من الخارج، وفي ذلك مساس بالسيادة الوطنية وفرض لتوجهات غير وطنية المنبع؛

✓ تعد مرحلة التحصيل أهم مرحلة للسببين: فيها يتم جمع الحصيلة التي تم تقديرها سالفا، كما أنها تجعل جميع الخطوات السابقة لها لا قيمة لها في حالة عدم إتمام عملية التحصيل، ومنه عجز الميزانية؛

✓ نجاح عملية التحصيل تؤدي إلى توجه الدولة إلى الاستثمارات التي تحقق رفايتها وتطورها.

الفرع الرابع: قواعد التحصيل الضريبي:

وضعت قواعد محددة لتحصيل الضريبة، وحالة غيابها تؤدي حتما إلى عدم شرعيتها، ويتم التحصيل الضريبي وفق القواعد التالية:¹

أولاً: قاعدة اليقين: تقضي هذه القاعدة أن تكون الضريبة التي يلتزم المكلف بدفعها محددة بأحكام تشريعية واضحة، وذلك بأن يكون معدلها ووعائها وميعاد دفعها وطريقة جبايتها وكل ما يتعلق بها من إجراءات مقررة بوضوح حتى يعلم بها المكلف، لكي تتمكن من تنظيم شؤونه بشكل يسمح له بأداء التزامه الضريبي مع السماح له باستعمال طرق التظلم الإداري والطعن القضائي إذا كلفته الإدارة الضريبة بأكثر مما يجب، ويعتبر توفر اليقين والوضوح شرطا أساسيا في الأحكام المنظمة للضرائب، لذا فإن التشريع الضريبي يجب أن يوفر عدة عوامل لحماية عنصر اليقين، من بينها الوضوح وتسهيل الإجراءات المرتبطة بالتحصيل الضريبي وإعداد نصوص إيضاحية وتطبيقية للتشريعات الجبائية.

ثانياً: قاعدة الملائمة في التحصيل: تعني قاعدة الملائمة في التحصيل الضريبي، أن يراعي المشرع عند فرض الضرائب ملائمة ميعاد تحصيلها مع ميعاد تحقيق الدخل حتى يتمكن المكلف من دفعها وهو في حالة يسر.

ثالثاً: قاعدة الاقتصاد في النفقة: يقصد بقاعدة الاقتصاد في نفقة الاقتصاد في نفقات جباية الضرائب وضرورة اختيار الدولة للطريقة الجبائية المثلى التي تكلفها أقل نفقة ممكنة.

المطلب الثاني: طرق وأليات التحصيل الضريبي:

يتم تحصيل الضرائب بالاعتماد على العديد من طرق وأليات، حيث تختلف عادة حسب طبيعة الضريبة التي تكون موضع التسديد.

1 مراد ميهوبي، إجراءات تحصيل الضريبة. أي فعالية، التواصل في الاقتصاد والإدارة والقانون، جامعة باجي مختار، غابة، الجزائر، العدد 39، سبتمبر، 2014، ص 243.

الفرع الأول: أليات التحصيل الضريبي:

تختلف طرق التحصيل وتتعدد من نظام إلى آخر ومن مكلف إلى آخر حسب طبيعة الدخل الخاضع للضريبة وحسب المواعيد المحددة لكل ضريبة، حيث يحكم تحصيل دين الضريبة قواعد وأحكام تتمثل في كل من الإدارة الضريبية والمكلف، مما يؤدي بالمشروع الضريبي اختيار الطرق الأكثر ملائمة لطبيعة مصدر الدخل وتحقيق قاعدة الاقتصاد في الضريبة، والأخذ بقواعد ضمان تحصيل هذا الدين، وعليه أجاز المشرع عدة طرق لتحصيل دين الضريبة نذكر منها:

أولاً: التحصيل المباشر: بعد ربط الضريبة يقوم قسم التحصيل بالإدارة التنفيذية (قباضة الضرائب) بإخطاره المكلف عن طريق جداول تقوم بإعدادها تعين فيها أسماء المكلفين ومواعيد الوفاء بها ومكان ومقر الإدارة الضريبية المختصة، فيقوم بعد ذلك المكلف بتوريد مبلغ الضريبة في الأوقات المحددة قانوناً، وقد يتم ذلك على قسط واحد أو عدة أقساط يحددها القانون الضريبي كما يمكن أن يدفعها نقداً أو بشيكات بنكية أو حوالات بريدية إلى خزانة الدولة أو إلى قابض الضرائب.

ثانياً نظام التحصيل من المصدر: للحد من ظاهرة التهرب الضريبي تقوم التشريعات الضريبية بضمان حق الخزانة العامة للدولة من الضياع بفرض الإلتزام على شخص آخر يعتبر طرف ثالث لتحصيل دين الضريبة من المكلف وتوريده إلى الإدارة الضريبية في مواعيد محددة فالإدارة الضريبية في الاستقطاع من المصدر تواجه شخصين مختلفين، أولهما المكلف الحقيقي الذي يقع عليه عبء الضريبة، وثانيهما المكلف بجباية الضريبة وتوريدها للخزانة العامة.

كما تلجأ الإدارة الضريبية في تحصيل بعض الضرائب إلى طريقة الحجز في المصدر، والتي تتميز عن غيرها من طرق الضريبة من ناحية لجوء الإدارة الضريبية إلى تطبيقها قبل حصول المكلف على الدخل، فلا تنتظر لحين انقضاء مدة حصوله عليه، ويقصد بنظام التحصيل من المصدر، هو فرض الإلتزام بحكم تربطه بالمكلف الحقيقي علاقة بموجبها يحجز قيمة الضريبة المستحقة وتوريدها مباشرة إلى الخزانة العامة، وقد تكون العلاقة بين المكلف الحقيقي والشخص الثالث إما علاقة دين كما في حالة إيرادات القيم المنقولة، حيث تعتبر الشركة الموزعة لأرباح الأسهم بمثابة مدين للمستفيد، حيث تلتزم الشركة باستقطاع مبلغ الضريبة من قيمة أرباح الأسهم قبل توزيعها على أصحاب الأسهم، وقد تكون العلاقة بين المكلف والشخص الثالث علاقة تبعية كما في حالة استحقاق الأجور والمرتببات حيث يلتزم رب العمل باستقطاع مبلغ الضريبة قبل توزيع الأجور والمرتببات، وتتطوي هذه الطريقة على ميزات للإدارة الضريبية من أهمها:

✓ أنها تعتبر أكثر طرق الجباية ملائمة للخزانة العامة؛

✓ تزويدها للخزانة العامة بسيل متدفق من الموارد على مدار السنة؛

✓ الحد من ظاهرة التهرب الضريبي؛

✓ يحقق مبدأ تحقق الضريبة بتحقيق الإيراد بدلاً من الانتظار إلى نهاية السنة؛

✓ يخفف العبء عن كاهل المكلفين، إذ أنهم وفقا لهذا النظام لا يشعرون بثقل الضريبة عليهم.

من خلال ما تقدم نلاحظ أن المدين بإيراد يكون مسؤولا عن اقتطاع دين الضريبة من المكلف قانونا بالضريبة، قبل توزيع الإيرادات أو تسليمه إليه، بحيث يؤول له الإيراد مخصصا منه الضريبة، كما يكون المدين بالإيراد مسؤولا عن توريد الضريبة إلى الخزينة العامة، ويمكن القول إن المكلف الأصلي أو المكلف بالضريبة هو الدائن بالإيراد أو المستفيد بالتوزيع الذي تحققت في شأنه الواقعة المنشئة للضريبة، أما المدين بالإيراد فلا يعدو أن يكون مسؤولا عن الوفاء بالضريبة للخزينة العامة للدولة.

ويتم اللجوء إلى هذه الطريقة لتحصيل الضرائب على الرواتب والأجور والمعاشات، حيث تلزم التشريعات أصحاب العمل بتوريد مقدار الضريبة المستحقة على أجور ورواتب العمال والموظفين قبل تسليم الدخل إليهم، وفي القطاع العام يتم اقتطاع مقدار الضريبة مباشرة لصالح الخزينة قبل حصول الموظف على راتبه، أين يلتزم صاحب العمل بتقديم كشف إلى مصلحة الضرائب مبينا فيه أسماء كافة العاملين والموظفين ومقدار الراتب الذي يتقاضاه كل واحد منهم، ويحق لإدارة الضريبة أن تتحقق من هذا الكشف بعمل كشف على مكان العمل وإحصاء عدد الموظفين والتأكد من مقدار رواتبهم¹.

في هذه الحالة لا يقوم عادة المكلف بدفع الضريبة وإنما جهة أخرى غيره تتمثل هذه الجهة في الجهة المستخدمة له أو التي نشأ له حقا لديها فتقوم باقتطاع مبلغ الضريبة قبل أداء ما عليها للمكلف، ففي حالة الضريبة على الدخل الإجمالي صنف الأجور والرواتب يحسب الاقتطاع من خلال التطبيق على المبالغ الخاضعة للضريبة بتطبيق جدول الضريبة على الدخل الإجمالي الشهري المنصوص عليه، وتخصم خلال كل دفع يتم من طرف المستخدم أو المدين بالراتب، يخص هذا النظام أيضا بعض المداخل التابعة للضريبة على أرباح الشركات، وهي²:

✓ المداخل المحققة من طرف المؤسسات الأجنبية؛

✓ مداخل رؤوس الأموال المنقولة؛

وتعتبر هذه الطريقة في تحصيل الضريبة من أهم الطرق المعتمدة في تحصيل الدين الضريبي علاوة على أنها استثناء عن الأصل العام، حيث أن الأصل في دفع الضريبة هو نهاية السنة المالية للمكلف ويتم دفع الضريبة بشكل سنوي، أما في هذه الحالة فيتم اقتطاع مبلغ الضريبة كل شهر وتوريده للخزينة العامة على أساس مجموع ما يحصل عليه المكلفين من أجور أو مرتبات وما في حكمها خلال السنة وذلك بعد منحه الإعفاءات المقررة له.

ولقد حدد المشرع الجزائري كليات دفعها بموجب المواد النصوص عليها في قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، بحيث تدفع هذه الاقتطاعات الخاصة بالمدفوعات خلال شهر معين في العشرين

1 لخضر عبيرات، مرجع سبق ذكره، ص174.

2 كميلية بوكور، انعكاسات الرقمنة على التحصيل الضريبي في الجزائر (2006-2022)، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، الجزائر، المجلد 19، العدد 202301، ص334.

يوما (20) الأولى للشهر الموالي لصندوق قابض الضرائب المختلفة الذي يتبع له المكلف، ويكون كل دفع مصحوبا بجدول إشعار مؤرخ و موقع من قبل الطرف الذي قام بالدفع مع ذكر تعيينه وعنوانه والشهر الذي تمت فيه الاقتطاعات و أرقام الوصولات المسلمة لإثبات تلك الاقتطاعات و رقم الدفتر الذي اقتطعت منه هذه الوصلات، وكذا المبلغ الإجمالي للمدفوعات الشهرية والمبلغ الكلي للاقتطاعات المطابقة.

بخصوص فرض العقوبات الواجب أخذها بعين الاعتبار إذا لم يتم المكلف الواجب عليه دفع هذه الاقتطاعات المنصوص عليها في القانون، أو قام باقتطاعات غير كافية بدفع مبلغ الاقتطاعات غير المتممة تضاف إليها نسبة 25 ، كما يترتب عن عدم إيداع جدول الإشعار بالدفع ووفاء الحقوق المطابقة في الآجال المحددة تطبيق غرامة مالية على المدين تحدد بنسبة 10% إلى 25 % في حالة إخطار الإدارة الضريبية الملزم بالاقتطاع بواسطة رسالة موصي عليها مع وصل إستلام لتسوية وضعيته خلال شهر واحد¹.

ثالثا: تقسيط الضريبة: الأصل في القانون الضريبي أن تحصيل الضريبة يتم دفعة واحدة، إلا أن المشرع تقديرا للظروف التي قد تحول بين المكلف والوفاء بالضريبة على هذا النحو، فقد أجاز في القانون الضريبي نظام للتقسيط يعرف بنظام تقسيط المبالغ المستحقة من دين الضريبة أو ما يعرف كذلك بنظام الدفع التلقائي للضريبة ، حيث يركز هذا الأسلوب على فكرة مفادها أن يقدم المكلف جزء من مبلغ الضريبة المتوقع عن السنة قبل انتهائها على شكل أقساط تدفع مقدما، على أن تسوى هذه الاقساط المقدمة مع مقدار الضريبة الذي يتحدد بالإقرار السنوي في نهاية السنة الضريبية، وبالتالي قد لا تنتظر الإدارة الضريبية إلى نهاية السنة حتى يقوم المكلف بتوريد الضريبة إلى خزينة الدولة، وإنما تلزمه بدفع مستحقات الضريبة مقدما عن طريق أقساط (قد تكون شهرية أو ثلاثية أو سداسية) تتناسب مع دخله المتوقع و مقدار الضريبة التي يتوقع دفعها سنويا، و في نهاية السنة تتم التسوية النهائية بعد ضبط القيمة الواجب تحصيلها فإذا كانت المدفوعات الضريبية أقل من دين الضريبة في ذمة المكلف قام المكلف بتسديد ما تبقى عليه من الضريبة وأما إذا كان إجمالي ما دفعه من أقساط يفوق مقدار الضريبة الواجب دفعها قامت مصلحة الضرائب بسداد مستحقاته أو قيدت له ذلك كأقساط مقدمة للسنة الضريبية التالية، الطريقة خاصة في دفع: الضريبة على الدخل الإجمالي صنف الأرباح الصناعية والتجارية، وعند دفع الضريبة على أرباح الشركات.

1- تسديد أقساط الضريبة على الدخل الإجمالي صنف الأرباح الصناعية والتجارية: يخضع الربح صنف أرباح الصناعية والتجارية المحقق من طرف المكلفين بالضريبة التابعين للنظام الحقيقي لجدول

1 المادة 282 مكرر 7، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، نشر في جانفي 2025

الضريبة على الدخل الإجمالي، ويتم تسديد الضريبة وفقا لنظام الدفع للتسبيقات على الحساب، ويتم تسديد التسبيقات على الحساب خلال الآجال التالية:¹

التسبيق الأول: من 20 فيفري إلى 20 مارس

التسبيق الثاني: من 20 ماي إلى 20 جوان ويعد متبقى التصفية مفروضا في اليوم الأول من الشهر الثالث الذي يلي شهر إدراج الجدول في التحصيل. يساوي مبلغ كل تسبيق 30 % من الحصص الضريبية المفروضة على المكلف بالضريبة، عن طريق الجداول المتعلقة بالسنة الأخيرة التي وجبت عليه الضريبة رأس مال.

2- تسديد أقساط الضريبة على أرباح الشركات : يتم دفع الضريبة على أرباح الشركات حسب نظام الدفع التلقائي (الأقساط الوقتية) ، تمثل هذه الطريقة الأداة الأساسية لدفع الضريبة على أرباح الشركات. حسب هذا النظام، يجب أن تحسب الضريبة على أرباح الشركات من طرف المكلف بالضريبة نفسه وتسدد تلقائيا إلى صندوق قابض الضرائب دون إصدار مسبق للجدول من طرف مصالح الضرائب، يتضمن نظام الدفع التلقائي ثلاثة أقساط وقتية والتي يجب تسديدها خلال نفس السنة المالية ويجب دفع متبقى التصفية بعد اختتام السنة المالية، تسدد الأقساط خلال الآجال التالية:²

التسبيق الأول: من 20 فيفري إلى 20 مارس؛

التسبيق الثاني: من 20 ماي إلى 20 جوان؛

التسبيق الثالث: من 20 أكتوبر إلى 20 نوفمبر؛

متبقى التصفية: خلال أجل أقصاه 30 أفريل من السنة الموالية ويمكن أن تخضع الأوعية الضريبية الخاضعة للضريبة على أرباح الشركات لنظام الاقتطاعات من المصدر.³

رابعا: أسلوب لصق الطابع: يستوفي مقدار الضريبة عن طريق ورقة مدفوعة القيمة من فئات مختلفة أو الصاق طوابع بريدية خاصة منفصلة.

خامسا: أسلوب الجدولة الاتفاقية: هذه الطريقة تعتبر من الطرق الشائعة في العديد من التشريعات، حيث تساعد المكلف في حالة تعسره في تسديد ديونه الضريبية المترتبة عليها تجاه الإدارة الضريبية والتي تفوق قدرته التكليفية، حيث يتقدم المكلف بطلب إلى قابض الضرائب يبرر فيه عدم قدرته على الوفاء بمجمل ديونه دفعة واحدة، والنتيجة في أغلب الأحيان عن عمليات المراقبة و التفتيش التي تم إجرائها على دخل المكلف، وينتج عن هذا الاتفاق إبرام عقد بين الإدارة الضريبية ممثلة في شخص قابض الضرائب باعتباره الشخص المؤهل قانونا لإبرام هذه الاتفاق، أجاز المشرع الضريبي عن طريق بعض القوانين الضريبية تقسيط الضريبة على المكلف وبشكل يحافظ على حق الخزينة، بناء على

1 الموقع الإلكتروني للمديرية العامة لضرائب - <https://www.mfdgi.gov.dz/professionnels-ar/identifieur-regime-fiscal-ar/regime-reel-ar/bi>

2 المادة 356، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، نشر في جانفي، 2025.

3 كميلية بوكور، مرجع سبق ذكره ص 334.

طلب المكلف إذا وجدت أسباب تستوجب ذلك، وتقسط الضريبة على أقساط يحدد مقدار كل قسط وتاريخ استحقاقه، ولأغراض تقسيط الضريبة يشترط بعض القوانين كما يلي¹:

✓ أن يقدم المكلف طلب بتقسيط الضريبة المستحقة عليه يوضح فيه الأسباب التي تبرر تقسيط الضريبة وعجزه عن الوفاء بالتزاماته الضريبية؛

✓ قد يطالب المكلف بدفع دفعة مقدمة مع الطلب؛

✓ يتم تحرير مذكرة بالتقسيط توقع عليها الإدارة الضريبية بالموافقة على تقسيط الضريبة.

جرت العادة عند إصدار قرار بتقسيط الضريبة أن يحدد فيه المبلغ الذي دفع وعدد الأقساط المتبقية مع تحديد مبلغ كل قسط وميعاد استحقاقه، ويجب إخطار المكلف بقرار التقسيط، وفي حال تخلف المكلف عن دفع أحد الأقساط في تاريخ استحقاقه تصبح كل الأقساط واجبة الدفع دون إنذار المكلف. ولعل السلطات الضريبية تلجأ وتتبع طريقة الأقساط المقدمة وذلك للتخفيف من حدة العبء الضريبي على المكلفين، حيث تجعله موزعا على عدة أقساط مما يجعل العبء الضريبي أخف نسبيا على المكلف مقارنة بالتوريد المباشر لكامل المدفوعات وجعل أداؤها سهلا وميسورا، مما يؤدي إلى انخفاض معدلات التهرب الضريبي كما تمتاز هذه الطريقة أيضا بتوفير موارد ضريبية متجددة، وضخ سيولة متدفقة على مدار السنة للخزينة العامة للدولة.

الفرع الثاني: طرق التحصيل الضريبي:

للتحصيل الضريبي نوعين حسب الحالة التي يكون بها المكلف نذكر منهما²:

أولاً: التحصيل الودي (الطريقة العادية): يتمثل التحصيل الودي في استيفاء الديون العمومية بصفة تلقائية من طرف المكلف بالضريبة بعد إدراج الجداول الضريبية من طرف قابض الضرائب، فيقوم المكلف بالضريبة بالتقرب من مصلحة الضرائب لتسديد ديونه الضريبية الواقعة على كاهله، وعلى المكلف بالضريبة التقيد بمواعيد التحصيل وحضوره طواعية لإبراء ذمته المالية، فالتحصيل الودي يخدم مصلحة الطرفين فهو لا يدفع الإدارة الضريبية إلى متابعة ومطالبة المكلف بالدفع، كما يتجنب هذا الأخير دفع الغرامات المالية الناتجة عن عدم عملية التسديد في الأجل القانونية والتي تثقل كاهل المكلف بالضريبة، وتمتد مهلة التحصيل الودي من تاريخ الخروج للتحصيل ويكون عادة اليوم الذي وصلت فيه الأوراق إلى القبضة، إلى تاريخ وجوب الأداء وهو التاريخ الذي تنتهي فيه مهلة التحصيل الطوعي.

ثانياً: التحصيل الجبري (الطريقة غير العادية): عند استحالة استيفاء الإدارة الضريبية لدين الضريبة من مال المكلف تلجأ إلى الطريقة الثانية وهي التحصيل القسري أو الإجباري، في هذه الحالة فإن إدارة

¹الخضر عبيرات، مرجع سبق ذكره، ص ص176-178.

² سيليني جمال الدين، فعالية آليات التحصيل الضريبي الحديثة في تحسين الإيرادات العامة الجزائرية-دراسة حالة نظام جبايتك، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث (ل م د)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة

، 2020/2021، ص ص129، 128.

الضرائب تقوم بتحصيل دين الضريبة بقوة القانون وفي بعض الأحيان الاستعانة بالقوة العمومية وليس بإرادة المكلفين، هذه الطريقة لها العديد من الأليات والأنماط وتختلف من دولة الى أخرى فقد تكون عن طريق الحجز على أموال المدين بالضريبة وبيعها في المزاد العلني من أجل استيفاء دين الضريبة وكل الحقوق العامة، وقد تصل الى حد الإكراه البدني بالحبس لمدة معينة اذا كانت هناك طرق تدليسية ومخالفات خطيرة للقانون، كما قد تتخذ في شكل حرمان المكلف بالضريبة من إستخراج بعض الوثائق الإدارية وممارسة بعض الأنشطة التجارية، كما نشير الى أن قيمة الضريبة المستحقة تعد دينا إمتيازيا يجب استيفاءه من أموال المدين بها عند انتقال الملكية منه الى أشخاص آخريين(حالة التركة مثلا).

المطلب الثالث: أسباب فشل التحصيل الضريبي وطرق معالجتها:

هناك عدة أسباب لفشل عملية تحصيل الضرائب، سوف نحاول التطرق لها وإلى كيفية معالجتها.

الفرع الأول: أسباب فشل التحصيل الضريبي:

تختلف أسباب ضعف التحصيل الضريبي باختلاف الجهة المتسببة فيها، منها ما يتعلق بالمكلف ومنها يتعلق بالإدارة الضريبية في حد ذاتها.

أولا: أسباب متعلقة بالمكلف: يؤدي المكلف أو الممول دورا كبيرا في التحصيل الضريبي، باحترامه لقواعد فرض الضريبة، الوعاء الضريبي ومعدلات الضريبة ومعرفته بكل ما يتعلق بالنظام الضريبي ومحاولة تطبيقه للقوانين والخضوع لأوامر الإدارة الضريبية، حيث توجد عدة عوامل تساهم في عدم وفاء المكلف بالضريبة بواجباته الضريبية، نذكر منها:¹

1- من وجهة نظر المكلفين: يعتبرها المكلف فرض جائر تحصل عليها الدولة منهم ظلما وتبدد حصيلتها دون جدوى على المجتمع، واعتقاده أن الضرائب التي تدفعها لا تعود بالنفع عليه ولا على محيطه الذي يعيش فيه، كما أن التأسيس المكتبي للضريبة خاصة بالنسبة للتجار دون التأسيس الميداني والوقوف على واقع النشاط المهني لهؤلاء يؤدي إلى تحميلهم بمبالغ لا تعكس حقيقة ومردود نشاطهم فيمتنعون عن التسديد، فهناك فرق بين محل تجاري موجود في شارع عمومي معروف وبين محل آخر موجود في منطقة نائية أو شارع فرعي.

2- التصرفات اللامسؤولة من قبل المسؤولين المحليين: حيث تساهم هذه التصرفات في ترسيخ الاعتقاد لدى المكلف بالضريبة أن هناك تبذير في صرف هذه الضرائب على مشاريع غير ضرورية لا يرى المكلف لها أثرا في حياتهم اليومية، أو تركيز هذه المشاريع في وسط المدينة دون ضواحيها، القيام بتجديد الأرصفة أو التبليط وهي ما زالت في وضعية جيدة.

¹أيوسف نور الدين، الجباية المحلية ودورها في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر دراسة تقييمية للفترة 2000-2008 مع دراسة حالة ولاية البويرة، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص اقتصاديات المالية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة امحمد بوقرة بومرداس، 2009-2010، ص125.

3- اعتماد النظام الضريبي الجزائري على التصريح الضريبي: حيث نجد أن اغلب ممارسي المهن الحرة كالأطباء والمحامين وغيرهم، يصرحون برقم أعمال لا يمت بصلة إلى حقيقة ما يتقاضونهم من أموال بل وصل الأمر إلى أن الموظفين تقطع ضريبتهم على الدخل الإجمالي بمبالغ تفوق بكثير ما يسدده أصحاب المهن الحرة بعنوان هذه الضريبة. إن نقص في التقدير الحقيقي لرقم أعمال هؤلاء يتسبب من النقص في التأسيس الضريبي يحمل إلى الفئات الأخرى البسيطة، وبالتالي يمتنع هؤلاء البسطاء عن الدفع نتيجة الضغط الضريبي المسلط عليهم.

4- ارتفاع الضغط الضريبي: إن ارتفاع الضغط الضريبي يقتل الضريبة ويؤدي بالمستثمرين إلى الهروب إلى دول اقل ضغطا ضريبيا، إن قيمة الضريبة في الجزائر تكلف الخاضع للضريبة أن يدفع ما بين 30 % إلى 45 % من أرباحهم السنوية، أي أن المستثمر أصبح يرى نفسه أنه يعمل لثمانية أشهر وأربعة أشهر لصالح الخزينة العمومية، وهذا كثير مقارنة بالضغط الضريبي في دول الجوار (في موريتانيا 25 % والمغرب 20 %).

5- المعاملة التفضيلية: يحظى بها بعض المكلفين بالضريبة من قبل أعوان الإدارة رغم ثقل ديونهم الضريبية، فلا تباشر المتابعات معهم، مما يجعل المكلفين الآخرين يمتنعون عن التسديد لضرائبهم، لأن الأولى أن تباشر ضدهم المتابعات وإجراءات التحصيل الجبري حتى يكونوا عبرة لغيرهم.¹

6- المحيط الخارجي: إن المحيط الخارجي لا يساعد على التسديد الطوعي للضريبة، فأغلب المكلفين بالضريبة يتهربون من تسديد ضرائبهم ويحسبون ذلك شطارة وذكاء منهم. وقد ساهم منسوب الوعي الضعيف بالضريبة في هذا الوضع، حيث أن الاعتقاد السائد أن الزكاة تغني عن دفع الضريبة، ولم تبادر الجهات المسؤولة لمعالجة هذا الفهم وتصويبه، كذلك عدم إتصاف الجهات ذات الصلة بالتحصيل الضريبي بالجدية في التكفل بإخطارات الحجز لدى الغير لأموال المدين.²

ثانيا: أسباب متعلقة بالإدارة الضريبية: وتشمل هذه الأسباب ما يلي:

1- قصور الإمكانيات البشرية: حيث تعرف الإدارة الضريبية قصور في أعوانها وموظفيها سواء من ناحية العدد أو من ناحية التأهيل والكفاءة. فتضخم مهام الإدارة وتعدد وظائفها وكثرة الملفات مقارنة بالكفاءات الضرورية لمراقبتها يفسر إلى حد كبير الفترات المتباعدة لحملات الرقابة وطول مدة إجراءاتهما هذا ما يتيح فرصة للمكلفين للتهرب من واجبه الجبائي. فضلا عن أن تفعيل الرقابة الضريبية يعتمد على فعالية النظام الضريبي والإدارة الضريبية نفسها ليس على السياسية الضريبية،

1 مباركي محمد الصالح، مرجع سبق ذكره، ص: 1088

2 نفس المرجع، ص: 1089

إضافة إلى نقص المدارس المختصة في تكوين الإطارات الكفؤة خاصة مع عدم إلمام الأعوان الإداريين بالمعارف الضريبية وأصول الفحص المحاسبي والتشريعات الضريبية¹.

2-نقص الإمكانيات المادية: ويتجسد نقص الإمكانيات فيما يلي²:

- ✓ قلة وسائل النقل الخاصة بتنقل أعوان المتابعة وتدخلات مصالح التفتيش وعمليات الإصلاح؛
- ✓ نقص أجهزة الإعلام الآلي في الإدارة الضريبية وتكاد تنعدم أمام عدد الوثائق الهائل في تكوين أي ملف؛
- ✓ نقص اللوازم والتجهيزات المكتبية بالإضافة للمطبوعات الإدارية التي تعتبر كمرجع لأعوان الإدارة الضريبية؛
- ✓ انعدام المحفزات المالية المشجعة على التفاني في العمل السكنات، ومرتبات مرتفعة، تكون بمستوى العمل المؤدى من طرف الأعوان الإداريين.

3-صعوبات مرتبطة بالتشريع الضريبي: ومن بين هذه الصعوبات نجد³:

- ✓ تعقد التشريعات الضريبية وعدم استقرار النظام الضريبي من شأنه أن يؤدي إلى خلق مشاكل للمكلف، تتجلى في عدم فهمه للنصوص القانونية بسبب كثرة التعديلات، المعدلات، التخفيضات والإعفاءات. الأمر الذي يزيد من حالات التهرب الضريبي؛
- ✓ تعدد الضرائب مما يؤدي إلى إرهاق المكلف؛
- ✓ إن النظام الجبائي نظام تصريحي يعتمد على التصريح المقدم من طرف المكلف. وهذا ما يزيد من نسبة التهرب.

4-العجز في الاتصال والإعلام: ونقصد بها نقص وسائل الاتصال بجمهور المكلفين بالضريبة، فالتوفر منها حاليا يقتصر على رسالة المديرية العامة للضريبة والتي تصدر شهريا باللغتين العربية والفرنسية وبعض المنشورات والمناسبات خاصة عند دخول قانون المالية الجديد حيز التطبيق.

الفرع الثاني: طرق معالجة ضعف التحصيل الضريبي:

تتوقف فعالية التحصيل الضريبي على مدى التزام الإدارة الضريبية بالحرص على دفع المكلفين بالالتزام بواجباتهم الضريبة اتجاه الخزينة العمومية، الأمر الذي يتطلب من هذه الأخيرة اتخاذ مختلف الإجراءات التحسيسية والمادية التي من شأنها تفعيل دور مصالح الضريبة في القيام بمهمتها وتحقيق

1 عبد المالك مراد، لبرش سارة، آليات التحصيل الضريبي وسبل تحسينه، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، معهد العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة بلحاج بوشعيب والية عين تموشنت، 2021-2022، ص35.

2 يوسف نور الدين، مرجع سابق ذكره، ص146.

3 مغاري بلال، شيخي عبد الرحمان، دور الإدارة الجبائية في تنمية التحصيل الضريبي عن طريق تفعيل الرقابة الجبائية في الجزائر مجلة، دراسات جبائية، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، العدد، 02، جوان 2013، ص43.

الهدف من وجودها، والمتمثل في محاربة ظاهرة التهرب الضريبي الذي يؤثر على الحصيلة الضريبية. لذلك توجد مجموعة من الحلول والمتمثلة فيما يلي:

أولاً: بالنسبة للمكلفين بالضريبة: على المكلفين التحلي بالوعي الضريبي وكذا فهم أهمية الضريبة كمورد اقتصادي عام للدولة يساهم في تغطية النفقات العامة، واستيعاب انه في حالة التخلف عن التسديد ينتج عنها عقوبات جزائية وكذا ترسيخ روح المواطنة الضريبية وتعزز الانخراط التلقائي للمكلفين بالضريبة في المنظومة الجبائية الوطنية.

ثانياً: بالنسبة للإدارة الضرائب: يتم معالجة ضعف التحصيل الضريبي على مستوى إدارة الضرائب من خلال:

1- نشر الوعي الضريبي بين المواطنين: فعلى الإدارة الجبائية إتباع سياسات رشيدة ومتطورة في إيصال الوعي الجبائي ونشره بين المواطنين من خلال تجسيد مختلف الوسائل العصرية كوسائل الإعلام بنشر مقالات في الجرائد والمجلات عن أهمية الضريبة كمورد اقتصادي عام للدولة يساهم في تغطية النفقات العامة، برمجة حصص تلفزيونية وتنظيم ندوات إعلامية تتناول مواضيع جبائية وحالات جبائية معينة والمخالفات وما ينتج عنها من عقوبات جزائية ما يسهل الفهم والاستيعاب لدى المكلف، مما يجعله ملتزماً اتجاه واجباته الجبائية

2- تطور الإمكانيات البشرية ورفع كفاءة أعوان الرقابة الضريبية: إن تدعيم الجهاز الإداري بالإمكانيات البشرية العالية أصبح الركيزة الأساسية لدفع الإدارة الضريبية إلى إنجاز مهامها على أكمل وجه. إذ أصبح من الضروري على السلطات المعنية اتخاذ كل الإجراءات الكفيلة لتحسين كفاءة أعوان الرقابة وتكوين إطارات متخصصة في مجال التحصيل الضريبي من خلال¹:

- ✓ انتقاء أعوان الرقابة على أساس معايير موضوعية تراعي فيها الإدارة الضريبية المستوى العلمي والعملية والخلقي؛
- ✓ تأهيل وتدريب أعوان من خلال الدورات المحلية والأجنبية؛
- ✓ فتح مدارس متخصصة في مجال التحصيل الضريبي عبر مختلف جهات الوطن قصد تكوين إطارات متخصصين في مجال التحصيل الضريبي؛
- ✓ خضوع الموظفين الجدد أو أعوان الجدد لدورة تدريبية وتكوينية لمدة لا تقل عن سنة، ذلك لتكوينهم على الجانب التطبيقي للتحصيل الضريبي؛
- ✓ التكوين المستمر عن طريق تسطير برنامج دوري للتكوين يسمح لأعوان بمواكبة التغيرات الحاصلة على نظام التحصيل الضريبي من حيث القوانين والإجراءات؛

1 عبد المالك مراد، لبرش سارة، مرجع سبق ذكره، ص 37.

✓ ضرورة ترقية أخلاق المهنة بغية تحسين الأداء الوظيفي، وهذا من خلال إدراجها كمادة ينبغي تلقينها في مرحلة التكوين الأولي لأعوان الإدارة الضريبية حتى يتمكنوا من التكيف مع الميدان المهني؛

✓ زيادة رواتب عمال الإدارة الضريبية وتحسين ظروف معيشتهم حتى لا يكونوا فريسة سهلة للمتلاعبين بأموال الدولة، وتقادي تعاطي الرشوة وتحفيزهم ماديا ومعنويا للقيام بمهامهم على أكمل وجه.

3- **اتخاذ قرار بإلغاء الديون الضريبية:** يجب ان يتم إلغاء الديون مستحيلة وصعبة التحصيل، فهناك ضرائب من سنة 1964 ما زالت مسجلة كبواقي تحصيل في الوثائق المحاسبية للقباضات، فيجب تطهير هذه البواقي لتستقر على الديون الضريبية الممكنة التحصيل.

4- **وسائل التحصيل الجبري للضرائب:** الكثير منها يكتنفها الغموض والنقص، بالنسبة للغلق المؤقت للمحل التجاري لم تحدد التعليمات تفاصيل تطبيقها، فاقترحت على تنفيذ قرار الغلق.¹

5- **عصرنة منظومة التحصيل الضريبي:** يعتبر من الآليات الأكثر نجاعة حيث يضمن الدقة والسرعة والكفاءة في مجال التصريح الضريبي وكذا الإحصاء العام للموارد الجبائية الفعلية، حيث أن الاعتماد على المعلومة التقليدية البيروقراطية يجعل عملية ضبط وتنفيذ الضريبة أكثر بطيء ومعرضة للأخطاء والتلاعبات من طرف الفاعلين فيها

6- **تطوير وتحديث الجهاز الإداري الضريبي:** بتوفير الوسائل المادية المتطورة بغية تحسين أداء المصالح الضريبية، يتعين على الإدارة الضريبة العمل على توفير مختلف الإمكانيات والوسائل المادية المتطورة والتي تساعد على انجاز المهام وفق أسلوب عصري ومتطور من بين هذه الوسائل ما يلي²:

✓ الأجهزة الإلكترونية الحديثة، كأجهزة الإعلام الآلي، البرمجيات إلخ، ما يسهل برمجة وترتيب الملفات المراد التحقيق فيها مع تسجيل أكبر قدر ممكن من المعطيات والبيانات في مساحات صغيرة، الأمر الذي يقضي على مشكل اكتظاظ واختلاط الملفات. كما تسهل هذه الوسائل كشف الأخطاء والوضعيات المشكوك فيها مع سرعة إنجاز العمليات؛

✓ وسائل النقل الضرورية التي يحتاجها أعوان الرقابة للتنقل إلى أماكن المعاينة، خاصة البعيدة والنائية منها؛

✓ توفير هياكل قاعدية مجهزة بكل المعدات المكتبية الحديثة التي توفر الراحة للموظفين أثناء القيام بمهامهم.

1 عبد المالك مراد، لبرش سارة، مرجع سبق ذكره، ص 38.

2 مغاري بلال، شبيخي عبد الرحمن، مرجع سبق ذكره، ص 45.

7-تحسين التشريعات الضريبية: نظرا للقصور والغموض الذي يعرفه التشريع الضريبي والذي

يشكل عائقا أمام عملية التحصيل الضريبي، يتعين على المشرع القيام بما يلي: 1

- ✓ تعديل وتحسين قانون الإجراءات الضريبية ومختلف القوانين واللوائح الضريبية حتى تصبح أكثر وضوحا ومرونة في التطبيق سواء من قبل المكلفين أو من قبل أعوان إدارة الضرائب؛
- ✓ العمل المشرع على تحقيق التناسق فيما بين القوانين واللوائح الضريبية وأن تشمل جميع المكلفين المعنيين بالمساهمة في المردودية الضريبية؛
- ✓ تقليص عدد الضرائب، معدلاتها والعمل على إيجاد ضرائب بسيطة؛
- ✓ تبسيط أحكام قوانين الضرائب واجراءات تنفيذها بالإضافة إلى توضيح الإعفاءات الضريبية.

8-تحسين العلاقة بين الإدارة الجبائية والمكلف بالضريبة: هذا هو الحل المستهدف من قبل كافة

الإصلاحات الجبائية والمشاريع التي تبنتها الإدارة الضريبة، حيث تتوقف هذه العملية على كلا الطرفين أي الإدارة الضريبة من جهة والمكلفين من جهة أخرى، لذا عليهما اتخاذ كافة الإجراءات الكفيلة بتحسين هذه العلاقة من بينها نذكر مايلي:²

- ✓ منح جداول زمنية للمكلفين بالضريبة تتلاءم مع وضعيتهم المالية؛
- ✓ العمل على تسهيل إعادة جدولة ديونهم الضريبية؛
- ✓ منح تحفيزات في شكل تخفيضات على الأداءات التي تتم قبل مواعيدها؛
- ✓ العمل على تسويق الضرائب وهذا من خلال منح مكافآت للمكلفين بالضريبة الأكثر التزاما بصفة منتظمة في دفع الضرائب كمنح عمرة، تذكرة حضور نهائي كأس الجمهورية.
- ✓ كما تعد الرقمنة الضريبية كأداة لكسب رضا المكلفين وتحسين علاقتهم بهم من خلال³:
- ✓ تبسيط إجراءات عمل الإدارة الضريبية إذ أنها تواجه تحديا كبيرا يتمثل في التخفيف من مستوى تعقيد الإجراءات الإدارية قصد الاستجابة للتطلعات الأولية للمكلفين بالضريبة دون أن يكون ذلك على حساب فعالية التسيير العمومي؛
- ✓ استقبال مستخدمي الإدارة الضريبية.

1 نفس المرجع، ص 47.

2 خروبي هني، جيلالي عياد غلام الله، مرجع سبق ذكره، ص 125.

3 أحمد إبراهيم عبد العزيز تمام، انعكاسات التحول الرقمي على تعزيز كفاءة المنظومة الضريبية عدد خاص، مجلة القوانين، كلية الحقوق، جامعة طنطا، مصر، المجلد 102، العدد 35، ماي 2023، ص 333.

المبحث الثاني: الإطار العام لرقمنة الإدارة الضريبية:

لقد أفرز التحول نحو الإدارة الضريبية الرقمية جملة من التغييرات على مفهوم الخدمة العمومية، تؤسس في النهاية إلى مقولة، نهاية الإدارة التقليدية للضريبية فنموذج الإدارة الرقمية يوفر الكثير من فرص النجاح، والوضوح والدقة في تقديم الخدمات، وإنجاز المعاملات، وبالتالي يمثل ثورة تحول مفاهيمي، ونقلة نوعية في نموذج الخدمة العمومية إضافة إلى ذلك أصبح التحول نحو الإدارة الرقمية يمثل توجهًا عالميًا، يشجع على تبني نظم الخدمات الإلكترونية.

المطلب الأول: مفهوم رقمنة الإدارة الضريبية:

يعد مفهوم الرقمنة من المفاهيم الحديثة الذي ارتبط ظهورها مع بروز تكنولوجيا تقدمها القطاعات الحكومية بالمعلومات والاتصال، هدفها نقل المعلومات والبيانات بطريقة مبتكرة تعتمد على التقنيات الرقمية، ولتحديد مفهوم الرقمنة بدقة سنتطرق إلى مصطلح الرقمنة وبعض تعاريفه.

الفرع الأول: تعريف رقمنة الإدارة الضريبية وفوائدها: قبل تعريف رقمنة الإدارة الضريبية، نتطرق أولاً لتعريف الرقمنة بصفة عامة.

أولاً: تعريف الرقمنة: توجد عدة تعاريف للرقمنة، نذكر منها:

التعريف الأول: يمكن تعريف الرقمنة من خلال عدد التعاريف المختلفة نذكر منها:

تعريف تيلور (Taylor 2007) " الرقمنة من الناحية العلمية هي نظام إلكتروني يمكن بعض الأجهزة من النقاط الصور للمواد المطبوعة وإتاحتها بلغة مشفرة ومن ثم تخزينها ونقلها واسترجاعها ونسخها وحتى تغييرها"¹

التعريف الثاني: كما اعتبرها شلومف (Schlumpf 2007) بأنها "لا تقتصر على المسح الضوئي فقط، بل تقوم بتحويل المواد التقليدية كالصور والكتب والسجلات والتسجيلات وغيرها إلى شكل مقروء بواسطة الحاسوب سواء تطلب ذلك التحويل استخدام المساحات الضوئية أم لا".²

التعريف الثالث: عرف تريي كاين "Kuny Terry" الرقمنة هي عملية تحويل مصادر المعلومات على اختلاف أشكالها إلى شكل مقروء بواسطة تقنيات الحاسبات الآلية عبر النظام الثنائي Bits ، والذي يعتبر وحدة المعلومات الأساسية لنظام معلومات يستند إلى الحاسبات الآلية وتحويل المعلومات إلى مجموعة من الأرقام الثنائية، يمكن أن يطلق عليها الرقمنة، ويتم هذا بفضل الاستناد إلى مجموعة من التقنيات والأجهزة المتخصصة"³.

ومن خلال ما سبق يمكن القول إن الرقمنة عبارة عن:

1 نجلاء أحمد يس، الرقمنة وتقنياتها في المكتبات العربية، العربي للنشر والتوزيع، 2013، ص 17.

2 جون ماكزيواين، المقالة العلمية في عصر الرقمنة، ترجمة حشمت قاسم المركز القومي للترجمة الطبعة الأولى، 2011، ص 148.

3 بن خالدي فضيل، وآخرون، رقمنة الإدارة الجبائية وأثرها على التحصيل الضريبي في الجزائر دراسة حالة مركز الضرائب لولاية تلمسان للفترة 2019-2023، دفاتير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، المجلد 20، العدد 2، ديسمبر 2024، ص 317.

- ✓ عملية تحويل الوثيقة الورقية إلى سلسلة رقمية؛
- ✓ تحويل المواد التقليدية كالصور والكتب والسجلات والتسجيلات وغيرها إلى شكل مقروء بواسطة الحاسوب؛
- ✓ نظام إلكتروني يمكن بعض الأجهزة من التقاط الصور للمواد المطبوعة وإتاحتها بلغة مشفرة ومن ثم تخزينها؛
- ✓ تحويل المعلومات إلى مجموعة من الأرقام الثنائية.

ثانيا: تعريف رقمنة الإدارة الضريبية:

التعريف الأول: رقمنة الإدارة الضريبية هي: "استخدام لتكنولوجيا المعلومات والاتصال للقيام بمهامها ومسؤولياتها، بهدف تحسين خدماتها وتبسيط الإجراءات على المكلفين بالضريبة، ومنه توفير الوقت والجهد في إنجاز الأعمال بهدف زيادة التحصيل الضريبي والإنفاص من حالات التهرب الضريبي".¹

التعريف الثاني: هي تلك الإجراءات الجبائية التي تهدف إلى تحديث النظام الحالي من خلال التحكم في المعدلات الضريبية وتحسين الوعاء الجبائي بشكل يساهم في إرساء نظام فعال يتسم بالمرونة، عدم التعقيد، تقل فيه نسبة التهرب الضريبي ويتحسن فيه مستوى التحصيل الجبائي وبالتالي تحقيق التوافق بين الإدارة الضريبية والتطور الاقتصادي والتقدم التكنولوجي المتسارع.²

ثالثا: فوائد الرقمنة: تسمح الرقمنة ب:³

- ✓ تحسين الكفاءة التشغيلية ورفع مستوى الشفافية والحوكمة؛
- ✓ مرونة تطبيقات الخدمات الجديدة مع القدرة العالية للتنبؤ وللتخطيط للمستقبل؛
- ✓ تحسين جودة الخدمات وأيضا تبسيط الإجراءات للمستفيدين الممولين؛
- ✓ دمج الاقتصاد غير الرسمي مع الاقتصاد الرسمي وخفض النفقات؛
- ✓ تقليل العبء على الامتثال الضريبي ومكافحة التهرب الضريبي؛
- ✓ توسيع القاعدة الضريبية مع التوقع عبء الحصيلة الضريبية؛
- ✓ التحصيل الآلي للضرائب المستحقة مع توفير معلومات لمتخذي القرار.

الفرع الثاني: أهمية رقمنة الإدارة الضريبية وأهدافها:

هناك عدة أهداف وأهمية للرقمنة الإدارة الضريبية نذكره منها ما يلي:

1 قناص علي، زين يونس، "التصريحات الجبائية الإلكترونية وأثرها في زيادة الحصيلة الجبائية في ظل عصنة الإدارة الجبائية"، جملة المقرزي للدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي الجزائر، المجلد 5، العدد 2، 2021، ص 218.

2 سعيدة سليمان، أثر رقمنة الإدارة الضريبية على التحصيل الجبائي -دراسة ميدانية لعينة من الإدارات الضريبية بالشرق الجزائري، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه طور الثالث في العلوم المالية والمحاسبة تخصص: محاسبة وجبائية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2024/2025، ص 89.

3 عبد السلام عبد الالوي، أهمية الرقمنة الإدارية في عصنة وتفعيل الخدمة العمومية الجزائر"، مجلة صوت القانون، جامعة الجبالي بونعامة خميس مليانة، الجزائر، الجزء 1، العدد 7، 2017، ص 62.

أولاً: أهمية رقمنة الإدارة الضريبية: تكمن أهمية رقمنة الإدارة الضريبية في العناصر التالية:¹

- ✓ ازدياد ظهور التقنيات الحديثة ومواكبة التطورات التكنولوجية؛
- ✓ تساهم في انخفاض تكلفة تلك التقنيات مع ازدياد جودة أدائها؛
- ✓ تساهم في انتشار وسائل الدفع الإلكترونية؛
- ✓ تسهيل عملية الدفع بالنسبة للمكلف من خلال تقليل العبئ وريح الوقت وسرعة في أدائها؛
- ✓ تقليص التكاليف والمسافات وتبسيط الإجراءات على المكلف؛
- ✓ زيادة الحصيلة الضريبية من خلال الحد من التهرب الضريبي؛
- ✓ تساهم في القضاء على كل أشكال الفساد الإداري.

ثانياً: أهداف رقمنة الإدارة الضريبية: تتمثل في:²

- ✓ تبسيط الإجراءات الإدارية بهدف إحداث قطيعة مع الإجراءات الروتينية؛
- ✓ الحد من البيروقراطية المشجعة على الفساد؛
- ✓ حوكمة تسيير الملفات الضريبية وتحفيض التكاليف الإدارية؛
- ✓ توفير الوقت والجهد للمكلف بالضريبة؛
- ✓ تطوير آليات الرقابة على التسيير للتأكد من تطبيق السليم للتشريع والتنظيم الضريبي؛
- ✓ تعزيز الرقابة الضريبية للحد من التهرب والغش الضريبيين؛
- ✓ تبسيط النظام الضريبي وجعله مرناً يستجيب للتغيرات التي تحدث في البيئة الداخلية والخارجية؛
- ✓ تعزيز كفاءة وفاعلية الإدارة الضريبية؛
- ✓ تجسد المردودية الضريبية على أحسن صورة ممكن؛
- ✓ تحقيق مصلحة الخزينة العمومية ومصلحة المكلفين بالضريبة ومصلحة المجتمع؛
- ✓ العمل على ترقية العلاقات مع المكلفين بالضريبة من خلال الاهتمام على تحسين نوعية الخدمة والحرص على نشر الوعي الضريبي.

المطلب الثاني: إجراءات رقمنة الإدارة الضريبية:

هناك عدة إجراءات للرقمنة نذكر منها:

الفرع الأول: دوافع اللجوء إلى رقمنة الإدارة الضريبية:

من بين الدوافع المؤدية إلى رقمنة الإدارة الضريبية ما يلي:¹

1 حمزة بوشيبان، عادل بن سعد الله، دور الرقمنة في عصنة الإدارة الجبائية نظام جبايتك نموذج، مذكرة مقدمة لاستكمال

متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج

بوعريش، 2023، ص 18.

2 هني خروبي، آمال دخان، تحديات إصلاح وعصنة الإدارة الجبائية في الجزائر، المجلة الجزائرية للعلوم الإنسانية والاجتماعية،

جامعة قسنطينة 3، الجزائر، المجلد 08، العدد 01، جوان 2024، ص ص 141، 142.

أولاً: اختلال وضع في الهيكل التنظيمي للإدارة الضريبية: اختلال وضع الهيكل التنظيمي للإدارة الضريبية على مستوى مصالحها المركزية والخارجية ساهم بشكل كبير في عدم تحقيق الإدارة الضريبية أهداف السياسة الضريبية المعتمدة من قبل السلطات العمومية.

ثانياً: ضعف كفاءة الإدارة الضريبية: ويعود ذلك إلى تعقيد مدة الإجراءات بسبب سوء التنظيم الإداري، ونقص الكفاءات الفنية ومحدودية الإمكانيات المادية، بالإضافة إلى عدم حصر المجتمع الضريبي وارتفاع نسب التهرب الضريبي؛

ثالثاً: انعدام التنسيق بين مصالح الوعاء ومصالح التحصيل: لقد أدى عدم التنسيق بين مصالح الوعاء ومصالح التحصيل، إلى تقليص الوعاء الضريبي وضعف نسب التحصيل الضريبي؛

رابعاً: الفساد في الإدارة الضريبية: الفساد هو إساءة استخدام السلطة العامة لتحقيق مكاسب شخصية، وباعتباره انحراف بالسلطة العامة الممنوحة للموظفين عن الأهداف المقررة لها قانوناً، يمكن التمييز بين حالتين من حالات الفساد، أولهما أداء وتقديم خدمات مشروعة تلقي رشوة لأداء الوظائف المعتادة التي يعهد بها إلى الموظف، وتتمثل الحالة الثانية في قيام الموظف بتقديم خدمات يحظرها القانون مثل الكشف عن معلومات سرية أو تمزيق وإتلاف وثائق رسمية اختلاس وفي كلتا الحالتين نتحدث عن سلوك يدفع الموظف إلى وضع مصالحه بشكل غير قانوني فوق مصالح المجتمع، بغض النظر عن القسم الذي أقسم عليه عند التعيين.

خامساً: ضعف الطاقة الضريبية واختلال الجهاز المالي: ويعود ذلك إلى عوامل مختلفة كطبيعة الهيكل الاقتصادي القائم ودرجة عدم المساواة بين الطبقات، كثرة المنازعات الضريبية وارتفاع المتأخرات غير المحصلة، بالإضافة إلى انتشار الأنشطة غير الرسمية.

سادساً: زيادة الاعتماد على الضرائب غير المباشرة: ويعود ذلك إلى انخفاض دخول الأفراد وارتفاع الميل الحدي للاستهلاك، كما أن حصيلة الضرائب غير مباشرة وفيرة وعبئها يتحملها المستهلك؛

سابعاً: النفوذ السياسي وللوبي المالي: يؤثر سلبي على أداء الإدارة الضريبية، وعلى نفسية المكلفين بالضريبة الملتزمين بانتظام، وخاصة عندما يقترن المال بالسلطة.

ثامناً: اختلاف هيكل النظام الضريبي: نظام ضريبي معقد مثقل بأنواع عديدة من الضرائب لا يحقق أي منها الأهداف المرجوة.

الفرع الثاني: المكونات الرئيسية للتحويل الضريبي الرقمي:

يمكن القول أن الإدارة الضريبية الحديثة تعتمد على قدرتها على دمج التكنولوجيا الرقمية الجديدة بسلاسة في مكان العمل والخدمات، للمساعدة في النجاح في عمليات التبنّي، ينبغي على الإدارة

1 خروبي هني، انعكاس عصنة الإدارة الضريبية وتحسين خدماتها على المردودية الجبائية دراسة حالة المديرية الجهوية للضرائب الشلف، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2022، ص 31 32.

الضريبية النظر في إنشاء المكونات التالية¹:

أولاً: استراتيجية الامتثال: إن التحول الرقمي يتطلب الامتثال وذلك يشمل تطوير منهجيات الامتثال وإعادة تنظيم الوحدات حول قطاعات دافعي الضرائب الرئيسية، وتتطلب الإدارة أيضاً رؤية حول منع الاحتيال الضريبي واكتشافه، وبالتالي يجب أن تتماشى أي استراتيجية امتثال مع قيم وسلوك الموظفين المسؤولين عن تقييم الضرائب ومراجعة الحسابات وجمع الإيرادات.

ثانياً: الإطار التشريعي: يتطلب التحول الرقمي قوانين ضريبية وإجرائية جديدة تعمل على تحديث الأحكام الإدارية والإجرائية عبر جميع الضرائب الرئيسية، وبالنظر إلى وتيرة التكنولوجيا الجديدة فمن الضروري أن تتماشى النظم القانونية مع التشريعات التي تعالج آثار التقنيات الجديدة على النظام الضريبي الحالي، وهذا يتعلق بالعديد من الجوانب بما في ذلك السرية والخصوصية وشروط وأحكام المستخدم والمسؤولية عن العقود بين إدارة الضرائب ودافعي الضرائب.

ثالثاً: الإطار التشغيلي: يقدم الإطار التشغيلي مخططاً لعمليات الإدارة الضريبية الأساسية وإجراءات الامتثال، ويتضمن ذلك تصميم نموذج للحكومة وهيكل تنظيمي ومبادئ توجيهية للعمليات التشغيلية، وذلك بهدف تحقيق استراتيجية الامتثال والتقارير الإدارية والأدوار والمسؤوليات داخل الإدارة لذا لا يوجد إطار تشغيلي يناسب جميع الإدارات الضريبية فالأطر التشغيلية تحتاج إلى أن تكون مرنة حسب ما تقتضيه قوانين البلد.

رابعاً: التكنولوجيا الضريبية والبنية التحتية: لتحسين فوائد التقنيات الضريبية بالإضافة إلى إدارة مخاطر الامتثال وزيادة العائدات المستقبلية، ينبغي للإدارات الضريبية أن تفكر في وضع استراتيجية لتوجيه اتجاه الابتكار وتقديم صورة واضحة لتصميم الحالة النهائية للبنية التحتية للتكنولوجيا الضريبية.

خامساً: تغيير هيكل الإدارة والتدريب والتعليم: إن التحول الرقمي يجلب تغيير جوهري لذا سيحتاج مقرري إدارة الضرائب تلقي التدريب المناسب لتنمية وتوسيع المهارات الفردية والقدرات والكفاءات المتعلقة بالمخطط التشغيلي الجديد والتقنيات الضريبية.

سادساً: هيكل الإدارة الضريبية: عن طريق إعادة تحديد الأدوار والوظائف وتمييزها بوضوح، ويتمثل أحد المكونات الرئيسية لإدارة التغيير في جعل الناس راغبين في التكنولوجيا حتى يتمكنوا من قياس الأداء، حيث تقدم لوحات معلومات قياس الأداء وإعداد التقارير بطريقة مجدية للحفاظ على المشاركة والدعم والتوجيه الاستراتيجي من الحكومات، كما أنها تعزز شفافية العملية والمساءلة ويتضمن القياس الفعال الأداء تقييم مجموعة مؤشرات الأداء الرئيسية بشكل دوري.

تصنف هذه المكونات الرئيسية للتحول الضريبي الرقمي في ثلاث أصناف وهي¹:

1 أحمد إبراهيم عبد العزيز، انعكاسات التحول الرقمي على تعزيز كفاءة المنظومة الضريبية، عدد خاص المؤتمر العلمي الدولي الثامن: التكنولوجيا والقانون، مجلة روح القوانين، جامعة طانطا، مصر، ص 346 347.

✓ **المتطلبات البشرية:** حيث يعتبر العنصر البشري أهم مورد يمكن استثماره لتحقيق النجاح في

أي مشروع وفي أي مؤسسة وله أهمية في تطبيق للتحويل الضريبي الرقمي؛

✓ **المتطلبات التقنية:** أجهزة الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات، الأنظمة التشغيلية للشبكات

تطبيقات الأعمال الإلكترونية؛

✓ **المتطلبات التشريعية والقانونية:** أي التشريعات القانونية اللازمة لتطبيق الإدارة الإلكترونية

والمحافظة على سرية المعلومات والتوافيق الإلكترونية.

الفرع الثالث: آليات رقمنة الإدارة الضريبية في الجزائر:

شملت هذه الآليات الهيكل التنظيمي والإدارة الضريبية، نلخصها فيما يلي:

أولاً: عصرنة إدارة الضرائب في مجال الهيكل التنظيمي:

1- مديريات كبريات المؤسسات: مديرية المؤسسات الكبرى على مستوى العاصمة كخطوة أولى نحو

استغناء النظام الضريبي في الجزائر عن النظام القديم واعتمدت نظام عصري عوض نظام

الاختصاص الإقليمي النوعي، استجابة لانشغالات المكلفين بالضريبة الخاصة بتحسين نوعية

الخدمات المتاحة، وقد تم ذلك بإنشاء مراكز للضرائب على المستوى الولايات لتحسين تسيير ملفات

المكلفين الخاضعين للنظام الضريبي الحقيقي ومراكز جوارية، إضافة إلى تسيير ملفات الخاضعين

للنظام الجزافي على غرار صغار التجار والحرفيين.

وتم فتح مديرية كبريات المؤسسات للجمهور بتاريخ 02 جانفي 2006 وذلك لتسيير الملفات الضريبية

المتعلقة بالمؤسسات التابعة للقانون الجزائري الخاضعة للضريبة على أرباح الشركات والتي يفوق رقم

اعمالها 100 مليون دينار جزائري. الشركات البترولية وكذا الشركات الأجنبية التي ليس لها إقامة

مهنية في الجزائر.

وفي سنة 2017 قررت المديرية العامة للضرائب مراجعة النصوص التنظيمية المنظمة لمديريات كبريات

المؤسسات في سياق مواصلة عصرنة القطاع الضريبي وتعزيز عمليات التحصيل حيث اعتمدت سقفا

جديدا لرأسمال المؤسسات الكبرى المعنية بدفع الضرائب لديها حيث ترفع رأسمالها إلى 200 مليار

سنتيم وجاء هذا القرار محاولة لتفعيل عمليات تحصيل ضرائب كبرى الشركات².

2- مراكز الضرائب: يتبع مركز الضرائب المديرية العامة للضرائب فهو يختص بتسيير الملفات

الجبائية وتحصيل الضرائب المستحقة من طرف المكلفين بالضريبة حسب النظام الحقيقي، ويهدف

1 مريم بوجمعة، هند لبصير، متطلبات ومراحل التحول نحو الإدارة الإلكترونية في القطاع الضريبي الجزائري -المركز الضريبي

بعبانة أنموذجا، أبحاث الملتقى الوطني حول: جودة الخدمات في ظل التحول الرقمي والإدارة الإلكترونية في المؤسسات الجزائرية

رهانات وتحديات تقييم الواقع واستشراف الواقع، 08-09 نوفمبر 2023، ص6.

2 فنيط بسمه، حيران محمد، الرقابة الجبائية للشركات الأجنبية على مستوى مديرية كبريات المؤسسات: حالة شركة أمريكية،

مجلة دراسات جبائية، جامعة لونيبي علي، البلدة، الجزائر المجلد 10، العدد 2، 2021 ص 34.

هذا المركز الى تقديم خدمة نوعية بتطوير شراكة جديدة تجمعها بالمكلفين بالضريبة تقوم أساسا على التواجد الاستماع، الإجابة، ومعالجة سريعة لكل الطلبات التي يقدمها المكلف بالضريبة.

وشكل إفتتاح مركز الضرائب النموذجي لروبية في سنة 2009 أول مرحلة رئيسية يتم من خلالها إطلاق المشروع وكان من افتتاحه لتقييم فعالية التنظيم والأساليب وكذا الأدوات المحددة لعمل المراكز. ونظرا للأداء المتميز للمركز النموذجي في معالجة القضايا النزاعية ومن حيث الأداء المالي قررت المديرية العامة للضرائب في أواخر سنة 2011 بوضع حيز الخدمة مراكز للضرائب في كل من ولايات مستغانم، سيدي بلعباس، معسكر، قالمة، ام بواقي، وسوق أهراس، ليتوالى بعده تدريجيا إطلاق باقي المراكز الأخرى، وقد بلغت بنهاية الثلاثي الأول من سنة 2020، 36مركز من بين 65 مركز¹.

3- المركز الجوّاري للضرائب: يمثل إطلاق هذا المركز مرحلة الانتهاء من برنامج عصرنه هياكل الإدارة الضريبية وإجراءات تسييرها الذي تم الانطلاق فيه سنة 2006، يعتبر المركز الجوّاري للضرائب مخصصة لتسيير الملفات الضريبية وتحصيل الضرائب المستحقة من فئة واسعة متمثلة أساسا في المكلفين بالضريبة التابعين لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة، حيث يهدف إنشاء المركز الجوّاري للضرائب الذي حل محل الهياكل المتمثلة في (المفتشيات والقابضات) إلى ضمان تقديم أحسن خدمة نوعية للمكلفين بالضريبة وذلك من خلال تبسيط وتنسيق وعصرنه الإجراءات ويتولى جميع المهام الضريبية الممارسة من قبل المفتشيات والقابضات.²

4 - استحداث مصالح الاستقبال والإعلام: يعتبر الاستقبال والإعلام مهمة رئيسية في مركز الضرائب باعتبارها الواجهة الرئيسية له، و التي تتوقف عليها جودة الخدمة حيث أولت المديرية العامة للضرائب اهتماما بالغا بهذه المهمة، وعملت على تطويرها لضمان استقبال فعال للمكلفين بالضريبة، والتكفل بمختلف الإجراءات الإدارية بالإضافة إلى التنظيم والتسيير الجيد للمواعيد وتسهيل الاتصال بالمصالح الجبائية وهذا من خلال إعلام ولصق المعلومات الخاصة بشروط الدخول والاستقبال في المصالح، بغية تمكين المكلفين من الاطلاع على نوعية الخدمة التي يتعين على أعوان الإدارة وتقديمها، وتهيئة فضاءات الاستقبال ووضع لافتات بهدف تسهيل عملية التوجيه وتحسين الاستقبال الهاتفي عن طريق تخصيص أعوان تتكفل باستقبال الاتصالات الهاتفية والتكفل بالاستقبال الشخصي من قبل أعوان مؤهلين ومتعددي الاختصاص، ومعالجة أفضل للبريد عن طريق الرد في الآجال المحددة عن كل الطلبات بأسلوب واضح ومفهوم، والرد على كل الشكاوي المقدمة في أجل أقصاه 20 يوم أو عن طريق تنظيم لقاءات مع ممثلين من الجمعيات والاتحادات المهنية، وتقديم خدمة تتمحور حول التكنولوجيات الحديثة للاتصال، حيث قامت المديرية العامة للضرائب بإنشاء موقع إلكتروني

1 نجاه نوي، دور مركز الضرائب في تحسين الخدمة المقدمة للمكلفين - مركز الضرائب نموذجا-مجلة الدولية للأداء

الاقتصادي، جامعة امحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر المجلد 04، العدد 01، 2021، ص 333.

2 أحسن ركي، سمير عماري، واقع وآفاق عصرنه الضريبة في الجزائر، مجلة أرساد للدراسات الاقتصادية والإدارية، جامعة 20

أوت 1955، سكيكدة، الجزائر، المجلد 3، العدد 01، جوان 2020، ص ص 25 27.

أدرجت فيه مختلف القوانين الجبائية والمالية والنصوص التنظيمية ذات الطابع الجبائي وغيرها بالإضافة إلى العديد من الخدمات المتاحة عبر الإنترنت.¹

ثانيا: عصرنة وتحديث الإدارة الضريبية:

تمثلت الإجراءات المتبعة من طرف السلطات لتحديث وعصرنة الإدارة الضريبية في تقوية وتحسين الوسائل البشرية وتجهيز مختلف مصالح الإدارة الضريبية بنظام الإعلام الآلي، وإضفاء مؤشر لمرجعية نوعية الخدمة حيث تمثلت أهم الإجراءات في:

1- تعزيز وتحسين الوسائل البشرية: تتمثل الإجراءات المتخذة فيما يلي²:

- ✓ رفع عدد الموظفين العاملين بالإدارة الضريبية من خلال تكوين إطارات جديدة أو من خلال التوظيف المباشر عن طريق المسابقات وذلك لتحسين فعالية وكفاءة الإدارة الضريبية؛
- ✓ إنشاء مدرسة وطنية للضرائب متخصصة في التكوين والتي من مهامها تكوين إطارات الإدارة الضريبية وفق شروط يحددها القانون؛
- ✓ رسكلة أعوان الإدارة الضريبية بهدف ضمان تحسين وتخصيص موظفي الإدارة الضريبية من خلال تنظيم دورات تكوينية وملتقيات وطنية ودولية في عدة تخصصات متعلقة بالإطار التطبيقي للنظام الضريبي.

2- تبسيط إجراءات تأسيس الملف الضريبي: قصد تبسيط وتخفيف الإجراءات المتعلقة بالوثائق الضريبية لتوفير الوقت للمكلفين بالضريبة، قامت المديرية العامة للضرائب بتبسيط كيفية إنشاء الملفات الضريبية، وكذلك الأمر بالنسبة لتسليم الوثائق الجبائية ويندرج هذا الإجراء في إطار سعي الإدارة الضريبة إلى إضفاء الصبغة غير المادية على الملف الضريبي كخطوة أول نحو إضفاء صفة الرقمنة الضريبية، للتخفيف من عدد الوثائق المكونة للملف الضريبي للمكلف بالضريبة، كخطوة نحو الاستغناء عن الطابع الورقي للملف الضريبي والتحول الجبائي الرقمي وهو ما يصبو إليه مشروع رقمنة الإدارة الضريبة.³ حيث يمكن تلخيص الوثائق الجبائية لازمة وفق الجدول التالي:

1 شعواي سفيان، الإصلاحات الجبائية كآلية لعصرنة الإدارة الضريبية ورقمنة إجراءات التصريحات الجبائية وتبسيطها دراسة حالة البوابة الرقمية للتصريح ودفع الضرائب عن بعد مساهمتك، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، المجلد 07، العدد 02، 2023، ص 422.

2 رمادلية عبد الله سفيان، قويدري كمال، تفعيل خدمة الإدارة الإلكترونية في الجزائر عصرنة الإدارة الضريبية أنموذجا، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، المجلد 14، العدد: 03، 2020، ص 472

3وشان أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 164

جدول رقم (1-1): عدد الوثائق المشكلة للملفات الجبائية قبل وبعد عصرنة الإدارة الضريبية.

الإجراءات الإدارية	عدد الوثائق المطلوبة قبل العصرنة	عدد الوثائق المطلوبة بعد العصرنة
فتح ملف أشخاص طبيعيين	09	(04) شهادة ميلاد رقم 12، نسخة من السجل التجاري، نسخة من عقد الإيجار أو الملكية
فتح ملف أشخاص معنويين	11	(06) نسخة من العقد التأسيس، نسخة مماثلة لإمضاء المسير بالإضافة لما سبق ذكره في الخانة الأولى
ملف توقيف نشاط	07	(02) نسخة من العقد التأسيس، نسخة مماثلة لإمضاء المسير بالإضافة لما سبق ذكره في الخانة الأولى
ملف نظام المزايا الجبائية	15	(03) قائمة الاستثمارات المراد الحصول عليها، فاتورة شكلية تتكون مطابقة للعتاد المقتني ، نسخة من قرار الاستفادة من الامتيازات.
مستخرج من جدول الضرائب	03	(01) كشف المنح
ملف شطب الضريبي	07	تصريح بالتوقف عن النشاط قائمة مفصلة للمخزونات

المصدر: شعواي سفيان، الإصلاحات الجبائية كآلية لعصرنة الإدارة الضريبية ورقمنة إجراءات التصريحات الجبائية وتبسيطها دراسة حالة البوابة الرقمية للتصريح ودفع الضرائب عن بعد مساهمتك، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد 07، العدد 02، 2023، ص 424.

3- إنشاء موقع إلكتروني للإدارة الضريبية: ساهم تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصال وربط الإدارة الضريبية بتقنية الإعلام الآلي والانترنت بإحداث موقع إلكتروني لإدارة الضرائب، حيث يسمح هذا لموقع بتقديم كافة المعلومات الضريبية للمكلفين بالضريبة من القوانين الضريبية، قوانين المالية، الدلائل التطبيقية للمكلفين بالضريبة، نصوص ومناشير الضريبية وتعليمات مختلفة، حيث تهدف الإدارة الضريبية من خلال هذا الموقع الإلكتروني إلى نشر المعلومة الضريبية أو لتكفل بانشغالات وتطلعات المكلفين بالضريبة من خلال إحداث فضاء تشاوري عبر الإنترنت¹.

1 بنعمارة منصور، جلابة علي، آليات الرقمنة بالإدارة الجبائية وأثرها على التحصيل الضريبي في الجزائر-دراسة حالة مركز الضرائب بولاية قالمة، مداخل في الملتقى الوطني حول تحديث ورقمنة الإدارة الضريبية في الجزائر في مواجهة الغش والتهرب الضريبي، مبادرات وتحديات، 2023، ص 9.

4 - رقم التعريف الجبائي NIF: قامت المديرية العامة للضرائب بوضع تحت تصرف المكلفين بالضريبة (أشخاص طبيعيين أو معنويين) خدمة عبر الإنترنت تتيح لهم تقديم طلب الترقيم الجبائي عبر الإنترنت من خلال العنوانين الإلكترونيين التالية¹:

• <http://www.mfdi.gov.dz>

• <https://nifenline.mfdgi.gov.dz>

حيث تسمح هذه البوابة للمكلفين بالضريبة:

✓ بمتابعة معالجة طلباتهم المتعلقة بالترقيم الجبائي؛

✓ بإصدار شهادة الترقيم الجبائي؛

✓ بالمصادقة على الرقم التعريف الجبائي؛

✓ بإدخال الاستفسارات المتعلقة بالترقيم الجبائي.

5- النظام المعلوماتي الجبائي SAP : هو نظام يتشكل من عدة وحدات مدمجة تستجيب في غالب الحالات لمتطلبات المهام للإدارة الضريبية مع ضبط وتحديد الحل المعلوماتي والتكفل بالتطورات المعلوماتية الخاصة باحتياجات المهام للمديرية العامة للضرائب، وتمت برمجته بأجهزة الاعلام الآلي الخاصة بها، ولقد تم تنظيم هذا النظام في عدة ورشات وتشكل من سبع مجموعات عمل ترتبط مهامها بالمسارات الكلية المنصوص عليها في دفتر الشروط وهي²:

✓ المجموعة 01: استقبال المكلف بالضريبة؛

✓ المجموعة 02: تسيير الملف الجبائي للمكلف بالضريبة؛

✓ المجموعة 03: الوعاء والتصفية؛

✓ المجموعة 04: التحصيل وقبض الضريبة؛

✓ المجموعة 05: الرقابة الجبائية؛

✓ المجموعة 06: المنازعات؛

✓ المجموعة 07: الإشراف.

أما الورشات فهي: ورشة ترحيل واسترجاع المعطيات، ورشة الواجبات، ورشة الهندسة والهندسة التقنية، ورشة الإيرادات / التوزيع، ورشة التكوين، خلية التخطيط، نوعية المخاطر والتسيير الوثائقي. النتائج المنتظرة من نظام المعلومات SAP: تعدد النتائج المنتظرة من هذه المنظومة المعلوماتية وتكمن فيما يلي³:

1 بنعمارة منصور، جلابة علي، مرجع سبق ذكره، ص 10.

2 محمد قوادي، رقمنة النظام الضريبي ودوره في دعم الرقابة الجبائية في الجزائر، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد 06، العدد 02، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2022، ص 2.

3 رمزي علوان، هدى معرف، أثر رقمنة الإدارة الجبائية في تحسين التحصيل الضريبي، مجلة المديرية العامة للضرائب، العدد 01، نوفمبر 2024، ص 22.

- ✓ التقليل من حجم كثافة المهام التي يقوم بها الأعوان لجميع إجراءات معالجة البيانات المتعلقة بفرض الضرائب والتحصيل والرقابة والمنازعات؛
- ✓ نزع الطابع المادي عن كل العمليات الضريبية ابتداء من استقبال المكلف بالضريبة وتأسيس الوعاء والتحصيل وكذا تسيير الملف الجبائي وهذا من خلال هذه العمليات؛
- ✓ ولوج جميع الأعوان الى المنظومة المعلوماتية من خلال التأهيلات المراقبة الخاضعة للرقابة
- ✓ التبادل السريع للمعلومات المتعلقة بالبيانات ما بين المصالح الأخرى المؤسساتية من خلال تطوير الواجهات المتعددة؛
- ✓ تقديم الجداول البيانية في وقت معقول يسمح بتقييم نجاعة المصالح من جميع الأوجه ومتابعة مستوى التحصيل حسب نوع الضرائب وتبعاً لكل قطاع نشاطي؛
- ✓ تقديم معطيات موجزة ذات مصداقية من أجل إنجاز دراسة استشرافية والتحليل واتخاذ القرار؛
- ✓ مركزية قاعدية البيانات بالنسبة لمختلف فئات المكلفين بالضريبة تسمح بالولوج الآلي للمحققين في المحاسبة الى البطاقات عند قيامهم بالمهام المستندة إليهم المنوطة بهم؛
- ✓ برمجة عمليات التدقيق على أساس المعايير المؤسسة المحددة بموضوعية بناء على قاعدة المعايير المنسجمة؛
- ✓ التحكم الأفضل في الموارد الضريبية، ومحاربة الاقتصاد الموازي وغير القانوني، ومكافحة كل مظاهر الغش مهما كان نوعها؛
- ✓ تقليص مدة معالجة الشكاوى النزاعية للمكلفين بالضريبة، والتخفيض في التكلفة الناتجة عن طلب المطبوعات؛
- ✓ تسهيل عملية ولوج المكلفين بالضريبة إلى حسابهم الجبائي من خلال شهادات الولوج المراقبة
- ✓ إدراج إجراءات التصريح والدفع عن بعد.

6- النظام المعلوماتي SGF: بشكل عام هو نظام إدارة الملفات، ووسيلة لتخزين المعلومات وتنظيمها، أي ما يسمى في هندسة البرمجيات بذكريات الملفات، حيث يعتبر نظام الكتروني معلوماتي للتسيير الضريبي للملفات، يقوم بتحميل بيانات المكلفين بالضريبة، تمهيدا للنظام المعلوماتي جبايتك، كما أن هذا النظام مصمم لرقمنة الملفات الضريبية للمكلفين بالضريبة تلقائياً وحسب نوعية النشاط، وكذا القيام بالعمليات في مجال الوعاء الضريبي أو إصدار الجداول أو ملخص الجداول وفق شبكة معلوماتية داخلية بين مختلف مصالح المركز عبر الإعلام الآلي، ويتميز هذا النظام بالعديد من المزايا نذكر منها:¹

- ✓ قاعدة بيانات متينة؛
- ✓ سهولة الممارسة من قبل الأعوان؛

1 رمزي علوان، هدى معرف، مرجع سبق ذكره، ص 23.

✓ سهولة عمليات تخزين المعلومات والمعطيات؛

✓ درجة كبيرة من الوضوح والشفافية؛

✓ شبكة داخلية متينة بين مختلف المصالح؛

✓ سهولة انتقال المعلومات بين مختلف المصالح.

يمكن تلخيص أهم الفروق الموجودة بين النظامين SAP و SGF من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (1-2): الفرق بين SAP و SGF

نظام تسير الملفات SGF	نظام التطبيقات والإنتاج SAP
يستخدم في تسجيل وتخزين الملفات الجبائية	يساعد في رقمنة الملفات الجبائية وجميع العمليات
يعتمد على الشبكة الداخلية في نقل الملفات نظام معلوماتي قديمة وغير قابل للتطوير	يقدم إحصائيات عن العمليات الجبائية وبصورة واضحة وأنية للأعوان الجبائيين في شكل أرقام وأشكال وبيانات
محدود الوظائف ولا يندمج مع برامج أخرى	عبارة عن Web يسمح بمعالجة طلبات وتصريحات المكلفين بالضريبة عن بعد، وطباعة الوثائق الجبائية
يسمح لكافة المستخدمين بالوصول إلى جميع الملفات	نظام مستقل ومتعدد الوظائف، قابل للتطوير والتكيف
جزء من أنظمة تشغيل الحاسوب ويحفظ الملفات والبيانات من الضياع.	الاطلاع على وضعيات المكلفين بالضريبة في أي وقت.
انتهى العمل به بتاريخ 31/08/2018	بدأ العمل به بتاريخ 02/09/2018

المصدر: عيساوي عادل، بوختاش عبد القادر، أثر تكنولوجيا الإعلام والاتصال على النظام الجبائي، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون تيارت، 2021، ص 99.

7- البوابات الإلكترونية : تم إنشاء مجموعة من البوابات نتطرق لها فيما يلي :

أ- **بوابة جبائتك:** في إطار رقمنة الإدارة الضريبية وكأحد أهم الإجراءات المتبعة في هذا الصدد تم استحداث بوابة إلكترونية لتصريح والدفع الجبائي "جبائتك"، وهي بوابة خاصة بالإدارة الضريبية الجزائرية تقدم خدمات التصريح والدفع الإلكتروني وتضمن البساطة وسهولة الاستخدام.¹

يعتبر نظام التصريح جبائتك البوابة الجديدة للإدارة الضريبية الجزائرية، حيث يقدم خدمات التصريح ودفع الضرائب والرسوم عن بعد، في بيئة تضمن البساطة وسهولة الاستخدام، وهو موجه للمكلفين بالضريبة التابعين لمديرية كبريات المؤسسات DGE كما أنه يعتبر ضمن عملية التحسين المستمر، حيث تقدم البوابة وثائق شاملة عن النظام الضريبي الجزائري يمكن للجميع الوصول إليها، أما في ما

1 سعيدة سليمان، مرجع سبق ذكره، ص 176.

يتعلق بالإثراء الوظيفي والتوسع بالخدمات، سيمنح للمكلف بالضريبة إمكانية الولوج إلى فضاء خاص وآمن ، يتضمن العديد من الخدمات التي ستقدمها:

- ✓ الوصول إلى بيانات التعريف، الاسم الاجتماعي، العنوان، أرقام الهاتف ... الخ؛
- ✓ إمكانية الاكتتاب المرفقة بالتصريح الضريبي للضرائب، مع الحساب التلقائي واختيار الخيارات المتواجدة في شكل قوائم متابعة، حيث أن هذه الخدمة تمنح التأمين للمكلف بالضريبة لاكتتاب يتوافق مع القواعد الضريبية المحدثة، مع إمكانية تحديث التصريحات الضريبية المكتتبه والتي لم يتم نقلها بعد؛
- ✓ إجراء نقل التصريحات الضريبية للدفع مع متابعة مستمرة للعملية بأكملها على الموقع الإلكتروني لنظام جبايتك.

ب- بوابة مساهمتك: تم استحداث هذه بوابة من طرف الإدارة الضريبية كبوابة إضافية لتصريح الجبائي الإلكتروني موجهة للمكلف بالضريبة وإحدى إجراءات التحول الرقمي للإدارة تهدف إلى تبسيط القيام بمهام التحصيل الجبائي من طرف الأعوان الجبائيين هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى تبسيط إجراءات التصريح ودفع الحقوق الجبائية على المكلفين بإدخال تكنولوجيات المعلومات والاتصال في هذه العمليات، وقد تم إدخال هذه البوابة على مستوى قابضات.¹

بوابة "مساهمتك" تمثل تجربة جديدة تدرج ضمن إجراءات التصريح عن بعد ، الغرض منها تسهيل الإجراءات الإدارية وتبسيط القيام بالالتزامات الضريبية للمكلفين بالضريبة من خلال السماح لهم بالتصريح ودفع الضرائب عبر الإنترنت، يتم إدراج بوابة "مساهمتك" على مستوى قابضات الضرائب التابعة للمديريات الولائية للضرائب التي لا تتوفر على مركز للضرائب ولا على مركز جوارى للضرائب و يسمح التعميم التدريجي لبوابة "مساهمتك" على مستوى قبضات الضرائب الإمكانية للمكلف للضرائب بدفع ضرائبه بشكل إلكتروني ومباشر من حساباته البنكية إلى مصلحة الضرائب، فبمجرد إرسال التصريح، يتم تحويله إلى قسم "الدفع" ، ويعتبر ذلك إعلان ضمان الاستلام الصحيح للتصريح الضريبي من طرف المصالح الضريبية، وبعد ذلك يقوم المكلف بالضريبة بالتسديد عن بعد للضرائب والرسوم المصرح بها عبر الإنترنت، ويمكن للمكلف دفع مستحقاته باستخدام وسائل الدفع الإلكتروني بطاقة الائتمان أو البطاقة الذهبية.²

ويمكن تلخيص أهم الفروق الموجودة بين بوابتي "مساهمتك" و"جبايتك" من خلال الجدول التالي:

1 سعيدة سليمان، مرجع سبق ذكره، ص 179.

2 سعيدة سليمان، محمد الأمين بخاوة، مرجع سبق ذكره، ص 4. 5.

الجدول رقم (1-3): الفرق بين بوابتي "مساهمتك" و"جبايتك"

الخدمات الإلكترونية	بوابة جبايتك	بوابة مساهمتك
نوعية النظام الإلكتروني	نظام معلومات شامل يضم كل ما يخص الملف الجبائي	بوابة رقمية وضعت كحل مؤقت للمصالح الجبائية التي لا تتوفر على نظام جبايتك
التصريح الإلكتروني	تصريحات دورية أو سنوية	تصريحات دورية أو سنوية
دفع الضرائب والرسوم إلكترونيا	باستخدام بطاقات الدفع الإلكتروني أو التحويل البنكي	إمكانية استخدام بطاقة الأعمال "الضرائب" من البنك الوطني الجزائري
تتبع الملفات/التصريحات	إمكانية تتبع الملفات أو التصريحات	إمكانية تتبع الملفات أو التصريحات
طلب شهادات جبائية	إمكانية طلب شهادات الجبائية	غير مذكورة
تقديم الشكاوي	إمكانية تقديم الشكاوي	غير مذكورة
استهداف المقاولين الذاتيين	غير مذكورة	نعم مع إمكانية الإطلاع على الحساب الضريبي الخاص بهم
التواصل مع مصالح الضرائب	يمكنك التواصل	نعم بسهولة
الوصول إلى المعلومات الضريبية	يمكن الإطلاع على النصوص القانونية والتنظيمية والإجراءات الجبائية	يمكنك الإطلاع على النصوص القانونية والتنظيمية والإجراءات الجبائية
لوحة تحكم للمستخدم	فضاء خاص وأمن يتضمن عمليات التصريح المنجزة	فضاء خاص وأمن يتضمن العمليات والممكن إنجازها والإطلاع على الحساب الضريبي
الحصول على رمز الدخول	يتطلب الحصول عليه شخصا من مصلحة الضرائب	يتطلب الحصول عليه شخصا من مصلحة الضرائب
الجهات أو المستخدمين المستهدفين للمنصة	شريحة واسعة من المستخدمين، تشمل المواطنين والمتعاملين الاقتصاديين على حد سواء	تستهدف المؤسسات بشكل خاص، كما تم التأكيد على أنها موجهة بشكل أساسي إلى "المقاولين الذاتيين"

الجهة التابعة	وزارة المالية، وتحديدًا تحت إشراف المديرية العامة للضرائب.	وزارة المالية، وتحديدًا تحت إشراف المديرية العامة للضرائب.
---------------	--	--

المصدر: من إعداد الطالب إنطلاقًا من المعطيات الخاصة بوابتي "مساهمتك" و"جبايتك".

أهمية التصريح الجبائي عبر بوابتي "جبايتك" و"مساهمتك": يعد استحداث بوابتي التصريح والدفع الإلكتروني "جبايتك" و "مساهمتك" خطوة في غاية الأهمية للعديد من الجوانب، وتكمن أهمية التصريح بواسطتها كما يلي:¹

✓ **تقليل أعباء التسيير للإدارة الضريبية:** وذلك بالتخلي عن استخدام الورق بمعنى التوجه إلى نظام صفر ورقة مما يساهم في تقليص الكثير من المطبوعات الجبائية، كذلك القضاء على البيروقراطية، بالإضافة إلى أنها تساهم في تقليل الوقت والجهد والمصاريف المستخدمة في تقديم التصريحات هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى تساعد في إحصاء المكلفين بالضريبة بالتقليل من الحملات الدورية للإحصاء وتحقيق هدف حصر المجتمع الجبائي للنظام التصريحي؛

✓ **التخلص من تعقيدات فرض الضريبة:** من خلال تبسيط إجراءات التصريح الجبائي بالتوجه إلى الفرض الإلكتروني وتقديم ملف جبائي رقمي، كما أنها تقدم للإدارة الضريبية المعلومات اللازمة عن الأرباح والمداخيل المحقق من المكلف من خلال قاعدة البيانات الموجودة فيهما بشكل دقيق، بالإضافة إلى توافق التصريح الجبائي الإلكتروني مع استخدام التقنيات المحاسبية الحديثة من أنظمة محاسبية إلكترونية ويتطابق مع الرقابة الجبائية الإلكترونية؛

✓ **الأهمية القانونية:** تكمن في كون التصريح الجبائي الإلكتروني يحقق الاقتصاد في النفقات لأنه يقدم طريقة تصريح أسهل وأقل تكلفة، ويعد هذا التصريح أداة إثبات قانونية يستخدمها المكلف لإثبات مركزه القانوني ووضعياته الجبائية، دقيق في إثبات الاستلام الفعلي والقانوني للتصريح الجبائي عن طريق المصادقة الإلكترونية، بالإضافة إلى أن قاعدة المعطيات التي تقدمها بوابة التصريح الإلكتروني تساعد الإدارة الضريبية على إجراء دراسة استشرافية تحليلية تمكن من اتخاذ القرارات الجبائية السليمة، وتحد هذه البوابة من فرصة التهرب والغش الضريبي ومكافحة الرشوة والفساد.

ت- البطاقة الإلكترونية الوطنية للغشاشين: إن من أهم الإجراءات الضريبية الإلكترونية هو استحداث بطاقة إلكترونية للغشاشين إذ تعتبر البطاقة للغشاشين ملفًا إلكترونيًا يحتوي على قاعدة معلومات للمكلفين بالضريبة الذين يثبت أنهم قاموا بانتهاكات خطيرة للقوانين والتشريعات، الجمركية أو التجارية ويتم تعبئة هذا الملف من طرف مصالح وزارة المالية، ووزارة التجارة من طرف بنك الجزائر،

1 سعيدة سليمان، مرجع سبق ذكره، ص 182.

يتم تسجيل في البطاقة الوطنية للغشاشين كل الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الذين يثبت ضلوعهم من إحدى العمليات الآتية¹:

- ✓ الامتناع عن دفع الضرائب المفروضة؛
- ✓ عمليات الغش في التصريح الضريبي الجمركي التجاري؛
- ✓ تحويل المزايا الضريبية إلى وجهة مغايرة؛
- ✓ الغش في العمليات المالية والبنكية؛
- ✓ التخلف عن الإشهار القانوني؛
- ✓ الأضرار بالاقتصاد الوطني؛
- ✓ الأضرار بصحة المستهلك.

ث- منصة طابعكم: منصة "طابعكم" تطبيق تم إنشاؤه وتطويره من طرف المديرية العامة للضرائب بكفاءات جزائرية، وهي منصة رقمية تهدف إلى تسهيل عملية دفع الطوابع الجبائية إلكترونياً وعن بعد. تم إطلاق هذه المنصة بتاريخ 08 أوت 2024، في إطار جهود وزارة المالية تماشياً مع التوجيهات الاستراتيجية الرقمية للسلطات العليا، والتي تهدف إلى رقمنة الخدمات وتوفير تجربة دفع أكثر سلاسة وفعالية للمواطنين والشركات، تكمن الخدمات التي تقدمها منصة "طابعكم" فيما يلي:

- ✓ **الدفع الإلكتروني للطوابع الضريبية:** تتيح المنصة للمستخدمين دفع حقوق الطوابع الضريبية لمختلف الوثائق والمعاملات عبر الإنترنت، مما يوفر الوقت والجهد.
- ✓ **الاستعلام عن الطوابع:** يمكن للمستخدمين من خلال المنصة الاستعلام عن أنواع الطوابع المتاحة وأسعارها.
- ✓ **استخراج إيصال الدفع:** بعد الدفع، يمكن للمستخدمين استخراج إيصال دفع إلكتروني مع إمكانية طبعه لاستخدامه كإثبات للدفع لدى المصالح المختصة.
- المزايا الرئيسية لمنصة "طابعكم":**
 - ✓ **توفير الوقت والجهد:** تجنب الحاجة إلى التنقل إلى مكاتب البريد أو المراكز الحوارية لدفع حقوق الطوابع الضريبية.
 - ✓ **سهولة الاستخدام:** تصميم بسيط وواجهة مستخدم سهلة التنقل تجعل عملية الدفع ميسرة للجميع.
 - ✓ **الأمان:** توفر المنصة نظام دفع آمن يحمي معلومات المستخدمين المالية والشخصية.
 - ✓ **إمكانية الوصول على مدار الساعة:** يمكن للمستخدمين الوصول إلى المنصة وإجراء الدفعات في أي وقت (7/7 أيام و24/24 ساعة) ومن أي مكان¹.

¹شعواوي سفيان، مرجع سبق ذكره، ص ص 424 425.

ج- منصة قسيمة السيارات قسيمتك: qassimatouka: تم إطلاق هذه المنصة يوم الأربعاء 05 مارس 2025 من أجل شراء قسائم السيارات، وذلك في إطار التحول الرقمي والجهود المبذولة من الحكومة الجزائرية التي تعتمد التحول الرقمي خلال السنوات الماضية في جميع الوزارات، وذلك بهدف التسهيل على جميع المواطنين، مع وجود خيارات متعددة للشراء عبر الأنترنت دون بذل أي مجهود إضافي داخل مكاتب الضرائب والبريد لاقتناء قسيمة السيارات لعام 2025. يمكن الوصول إلى منصة قسيمة السيارات عبر الرابط: <https://qassimatouka.mf.gov.dz>

وتم تصميم منصة "قسيمتك" لتبسيط الإجراءات الضريبية، حيث تتيح لأصحاب المركبات فرصة اقتناء قسائم السيارات عن بُعد بكل سهولة ويسر، مع إمكانية تحميلها مرفقة بوصل الدفع الخاص بها على مدار الساعة وطوال أيام الأسبوع، باستخدام البطاقة الذهبية أو بطاقة الدفع ما بين البنوك (CIB) وقد تم وضع نظام لتبادل المعلومات المتعلقة بالقسائم المقنتاة عن بُعد مع جميع الجهات المعنية بالرقابة.

د- تطبيق محاكي الضريبة العقارية: أطلقت المديرية العامة للضرائب في الجزائر تطبيقًا إلكترونيًا يُعرف بـ "محاكي حساب الضريبة على الدخل الإجمالي/المدخيل العقارية"، بهدف تسهيل عملية تقدير الضرائب العقارية للأفراد والمؤسسات. يأتي هذا التطبيق في إطار جهود رقمنة الخدمات الضريبية لتوفير الشفافية وتسهيل الإجراءات على المواطنين. يُستخدم التطبيق لحساب الضريبة على المدخيل العقارية، وهي الضريبة المفروضة على الإيجارات أو الاستغلال العقاري، سواء كانت عقارات مبنية أو غير مبنية.

التطبيق متاح عبر الموقع الرسمي للمديرية العامة للضرائب (www.mfdgi.gov.dz). يمكن للمستخدمين الوصول إليه من خلال: زيارة الموقع الرسمي، الانتقال إلى قسم "الخدمات الرقمية" أو "محاكي الضريبة"، اختيار خيار "محاكي حساب الضريبة على الدخل الإجمالي/المدخيل العقارية".

المطلب الثالث: رقمنة الإدارة الضريبية معوقاتهما وسبل معالجتهما:

هناك عدة معوقات للرقمنة الإدارية الضريبية وهناك سبل لمعالجتها نذكره منها مايلي:

الفرع الأول: معوقات الإدارة الرقمية للضرائب:

من بين هذه المعوقات نجد مايلي²:

1 الموقع الإلكتروني للمديرية العامة للضرائب -ar/grands- <https://www.mf.gov.dz/index.php/ar/documentation-ar/grands->

12-34-14-06-02-2025-2173-dossiers-ar تم الاطلاع عليه يوم 17/02/2025 على الساعة 15:42.

2رمزي حموش، بوضياف سامية، معوقات الإدارة الإلكترونية وأثرها على جودة الخدمات الجبائية -دراسة ميدانية في عينة من

الإدارات الجبائية الجزائرية، مجلة معهد العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر 3، مجلد 24 العدد: 01، 2021، ص ص 370،

371.

أولاً: معوقات داخلية: وتتمثل فيما يلي:

1 معوقات إدارية وبشرية:

- ✓ ضعف بعض الإطارات العليا في تكنولوجيا المعلومات؛
- ✓ عدم إعادة صياغة الهيكل التنظيمي لتتماشي مع التطورات في العصر الرقمي والاكتفاء بالهيكل التقليدي؛
- ✓ ضعف التخطيط والمتابعة من قبل الإدارة العليا، إضافة إلى ضعف التنسيق بين الأقسام الإدارية يعتبر عاملاً لفشل عملية التنفيذ؛
- ✓ مقاومة كبيرة لتغيير من قبل الموظفين الحكوميين الذي يخشون على عملهم المستقبلي بعد تبسيط الإجراءات وتنظيم العمليات؛
- ✓ عدم إلمام غالبية أعوان الإدارة الضريبية بتكنولوجيا الإعلام والاتصال؛
- ✓ نفس الكادر البشري لمواجهة التطور الرهيب لتكنولوجيا المعلومات والاتصال.

2 معوقات مالية وتقنية:

- ✓ صعوبة توفير الموارد المالية التي تغطي التكاليف المرتفعة لتطبيق الإدارة الرقمية؛
- ✓ المخاطر الأمنية التي تتعرض لها الشبكات مثل الاختراق والقرصنة؛
- ✓ صعوبة تغطية التكاليف الكبيرة لعمليات الصيانة والتحديثات المستمرة للبرامج الإلكترونية؛
- ✓ نفس الإمكانيات المادية لمواكبة ثورة الاعلام والاتصال.

ثانياً: معوقات خارجية: ويمكن إيجازها فيما يلي:

1 معوقات سياسية وقانونية:

- ✓ غياب الإرادة السياسية الداعمة للتحويل نحو الإدارات الضريبية الرقمية؛
- ✓ عدم وجود بيئة تشريعية تحمي العمل الرقمي؛
- ✓ صعوبة الإثبات القانوني لحجة المراسلات الرقمية في ظل عدم الاعتماد على التوقيع الإلكتروني؛
- ✓ عدم استقرار التشريعات الضريبية نتيجة التعديلات المستمرة.

2 معوقات تكنولوجية:

- ✓ عدم وجود بنية تحتية متكاملة على مستوى المديرية الضرائب مما يعرقل الإدارة الرقمية؛
- ✓ صعوبة مسايرة التقدم التقني في مجال الحاسب الآلي؛
- ✓ عدم القدرة تكنولوجياً المعلومات على مجابهة التطور المستمر في أساليب القرصنة.

3 معوقات اجتماعية:

- ✓ الأمية الإلكترونية كعائق في وجه التحول الرقمي للإدارة الضريبية؛
- ✓ ضعف غياب الوعي الضريبي لدى الكثير من المكلفين؛
- ✓ غياب الثقافة المعلوماتية لدى غالبية المكلفين بالضريبة؛
- ✓ عدم استعداد المجتمع لتقبل فكرة الضريبة الرقمية والاتصال السريع خصوصا إذا كانت هذه العملية مكلفة ماديا؛
- ✓ الفوارق الاجتماعية الكبيرة والتي حالت دون امتلاك فئة كبيرة من أفراد المجتمع لوسائل تكنولوجيا تسمح لهم بالاستفادة من الخدمات الإلكترونية للإدارة الضريبية.

الفرع الثاني: سبل معالجتها:

- تحتاج رقمنة الإدارة الضريبية إلى التهيئة المناسبة لطبيعة العمل الجديد لتنفيذ ما هو مطلوب منها، فلتحقيق النجاح ومكافحة التهرب والاقتصاد الموازي والرفع من التحصيل، يتعين على الإدارة أن تتفاعل مع كافة العناصر السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتكنولوجية لذلك المشروع عصرنة الضرائب يجب أن يتم حل الإشكالات في المتطلبات التالية¹:
- ✓ توفير الوسائل الإلكترونية اللازمة للاستفادة من الخدمات التي تقدمها الإدارة الضريبية والتي نستطيع بواسطتها التواصل معها ومنها أجهزة للكمبيوتر الشخصية والمحمولة والهاتف الشبكي وغيرها من الاجهزة التي تمكنها من الاتصال بالشبكة العالمية أو الداخلية في البلد وبأسعار معقولة تتيح لمعظم الناس الحصول عليها؛
 - ✓ نشر ثقافة استخدام الإدارة الرقمية وطرق ووسائل استخدامها للمكلفين، مع توافر مستوى مناسب من التمويل لإجراء صيانة دورية وتدريب للكوادر والموظفين والحفاظ على مستوى عالي من تقديم الخدمات ومواكبة أي تطور الإدارة الضريبية؛
 - ✓ وجود تشريعات ومرونة للتشريعات والنصوص القانونية التي تسهل عمل الإدارة الإلكترونية الضريبية وتضفي عليها المشروعية والمصادقية وكافة النتائج القانونية المترتبة عليها؛
 - ✓ وجود مستوى مناسب من البنية التحتية التكنولوجية التي تتضمن شبكة حديثة للاتصالات والبيانات وبنية التحتية متطورة للاتصالات السلكية تتكون قادرة على تأمين التواصل ونقل المعلومات بين المؤسسات الإدارية للضرائب نفسها من جهة وبين المؤسسات والمكلف من جهة أخرى؛
 - ✓ توافر عدد لا بأس به من مزودي خدمات بالإنترنت وأن تكون الأسعار مناسبة من أجل فتح المجال لأكبر عدد ممكن من المواطنين للتفاعل من الإدارة الضريبية في أقل وقت، وبأقل كلفة؛

1 أحسن ركي، سمير عماري، مرجع سبق ذكره، ص 32

- ✓ تدريب معظم الموظفين على أحدث الطرق في إستعمال أجهزة الكمبيوتر وإدارة الشبكات وقواعد المعلومات والبيانات وكافة المعلومات اللازمة للعمل على إدارة الضرائب وتقييم المستويات التي وصلت إليها في التنفيذ؛
- ✓ توفير الأمن الإلكتروني والسرية الإلكترونية على مستوى عال لحماية المعلومات الوطنية والشخصية للمكلف ولصون الأرشيف الإلكتروني للدولة والأفراد؛
- ✓ خطة تسويقية دعائية شاملة للترويج لاستخدام عنصر المعلوماتية الضريبية وإبراز محاسنها والعمل على مشاركة جميع المكلفين فيها والتفاعل معها وإقامة الندوات والمؤتمرات في حلقات نقاش حول الموضوع لتهيئة مناخ قادر على التعامل مع مفهوم الإدارة الرقمية الضريبية؛
- ✓ تبادل البرامج مع الدول الأوروبية وغيرها مما يشكل فرصة لتحسين أداء هذه الهيئات وتقريب عمل إدارة الضرائب من المعايير المعمول بها دوليا في مجال التسيير الضريبي خصوصا في ظل عدم ثبات الجباية البترولية، وهو ما يفرض تحسين تحصيل الجباية العادية بطرف عصرية بما يتلاءم مع الوضع الراهن؛
- ✓ توفير بعض العناصر الفنية والتقنية التي تساعد على تبسيط وتسهيل استخدام الإدارة الرقمية بما يتناسب مع ثقافة جميع المواطنين ومنها توحيد أشكال المواقع الحكومية والإدارية وتوحيد طرق استخدامها وإنشاء موقع شامل كدليل لعنوانين جميع المراكز الحكومية الإدارية في البلاد.

المبحث الثالث: التحصيل الضريبي الإلكتروني:

تعيش المجتمعات حاليا عصر الثورة المعلوماتية التي ظهرت بواورها الأولى مع ظهور الحاسب الآلي وانتشاره، ونشأت فكرة الشبكات العالمية للمعلومات وهي شبكة الإنترنت، فاستفادت من هذه الأخيرة عدة مجالات منها المجال التجاري بصفة عامة والقطاع الضريبي بصفة خاصة بظهور الدفع الإلكتروني.

المطلب الأول: ماهية التحصيل الإلكتروني للضرائب:

يشهد العصر الحديث تطورا في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فقد ظهرت العديد من الوسائل التكنولوجية الحديثة ومنها نظام الدفع والتحصيل الإلكتروني، الذي يعني القيام بتحصيل الضرائب إلكترونيا، وسوف نحاول التطرق إلى مفهوم التحصيل الإلكتروني للضرائب.

الفرع الأول: مفهوم التحصيل الإلكتروني:

أصبح نظام التحصيل الإلكتروني من الظواهر الحضارية وأن استخدامه يدل على تقدم وتطور الدولة إلكترونيا، لذا سوف نحاول التطرق إلى تعريف التحصيل الإلكتروني، فوائده وأهميته.

أولا: تعريف التحصيل الإلكتروني: توجد عدة تعاريف للتحصيل الإلكتروني نذكر منها:

التعريف الأول: التحصيل الإلكتروني هو "منظومة متكاملة من النظم والبرامج الهادفة إلى تسهيل إجراءات عمليات الدفع الإلكتروني بطريقة أمنه، وهي خدمة تهدف إلى توفير الوقت والجهد وتقليل النفقات وتسهيل الخدمة للعميل بوضعها في متناول يد العميل كما تسهل سرعة إتمام عملية الدفع".¹

التعريف الثالث: يعرف على أنه "عملية تحويل الأموال هي في الأساس ثمن لسلعة أو خدمة بطريقة رقمية، أي باستخدام أجهزة الكمبيوتر وإرسال البيانات عبر خط تلفوني أو شبكة ما أو أي طريقة لإرسال البيانات".²

ومن خلال ما سبق يمكن اختصار التحصيل الإلكتروني فما يلي:

- ✓ التحصيل الإلكتروني هو منظومة متكاملة من النظم والبرامج؛
- ✓ تسهل إجراءات عمليات الدفع الإلكتروني بطريقة أمنه؛
- ✓ توفر الوقت والجهد وتقل النفقات وتسهل الخدمة للعميل؛
- ✓ عملية تحويل لثمن سلعة أو خدمة بطريقة رقمية أي باستخدام أجهزة الكمبيوتر وإرسال البيانات.

ثانيا: فوائد التحصيل الإلكتروني: تتمثل فوائد التحصيل الإلكتروني في:³

- ✓ تقليل استخدام النقد، توفير قنوات متعددة للتحصيل من الصرافات الآلية، نقاط البيع؛ الانترنت، تطبيقات الموبايل وغيرها؛
- ✓ إدارة الإيرادات مركزيا، ضبط الإيرادات وتقليل التهرب؛
- ✓ توفير وتقليل التكاليف في عملية التحصيل؛
- ✓ توفير آلية سهلة مضمونة وغير مكلفة؛
- ✓ تقارير آنية تسهل اتخاذ القرار؛
- ✓ التسهيل على المواطنين في سداد الرسوم الحكومية مما يزيد من تحصيل الإيرادات؛
- ✓ تمكين التحصيل على مدار اليوم خلال أيام الأسبوع وعدم حصره على وقت الدوام؛

1 جودة إبراهيم محمد النور، ظاهرة التحصيل الإلكتروني والنظام القانوني للنقود الإلكترونية، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية،

جامعة المنوفية، مصر، 2021، ص 239

2 محمد على عبد الله أبكر، التحصيل الإلكتروني وأثره على أداء الموازنات بمؤسسات القطاع العام، المجلة الدولية للمحاسبة والمالية والبحوث الإدارية، العدد 5، ماي 2020، ص 9

3 الصافي محمد احمد ادم ادريس، التحصيل الإلكتروني وأثره على أداء الموازنات بمؤسسات القطاع العام، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان، 2015، ص 31

- ✓ تقييم خدمة التحصيل الإلكتروني مما يساعد المؤسسات على تقديم خدمة إلكترونية حديثة
- ✓ زيادة الإنتاجية بسبب زيادة أساليب التحصيل؛
- ✓ تكوين قاعدة بيانات قابلة للتطورات المستقبلية؛
- ✓ تحصيل جميع أنواع الرسوم في مؤسسات القطاع العام بما يتناسب مع طبيعة عمل كل مؤسسة.

ثالثاً: أهمية التحصيل الإلكتروني: تتمثل أهمية التحصيل الإلكتروني فيما يلي¹:

- ✓ توفير بدائل الدفع خلاف لطريقة التقليدية؛
- ✓ زيادة إيرادات الدولة؛
- ✓ التحصيل بصورة مباشرة بين المستفيد من الخدمة والدولة؛
- ✓ التقليل من كتلة العملة المتداولة؛
- ✓ ضمان استمرار عملية التحصيل الإلكتروني للإيرادات بطريقة منتظمة وغير معقدة؛
- ✓ ثبات الموازنة المالية وذلك باستقرار عملية التحصيل الإلكتروني وزيادة للإيرادات؛
- ✓ مواكبة النظم التقنية المطبقة في التحصيل الإلكتروني.

الفرع الثاني: ماهية التحصيل الإلكتروني للضرائب خصائصه وأهميته

في ظل التحولات الرقمية المتسارعة التي يشهدها العالم برز التحصيل الإلكتروني للضرائب كأحد أبرز الآليات الحديثة التي تعتمدها الحكومات لتعزيز كفاءة الأنظمة الضريبية.

أولاً: تعريف التحصيل الإلكتروني للضرائب:

التعريف الأول: عرف على أنه "تغيير في ثقافة الورقة التي تحلّى بها النظام الضريبي قديماً الذي أدى بالمول إلى العزوف عن استخدامها واللجوء إلى المنظومة الجديدة التي تستخدم الدفع الإلكتروني، التي تقوم على عملية مالية متكاملة من النظم والبرامج يتم تقديمها لتسهيل الإجراءات المالية عبر الإنترنت"².

1 الصافي محمد احمد ادم ادريس، مرجع سبق ذكره، ص 32

2 بكر عبد الله موسى محمد ، عملية التحصيل الضريبي، مجلة المجتمع العربي لنشر الدراسات العملية، العدد، 31، 2023،

التعريف الثاني: هو "وفاء المكلف بدفع ما بذمته من مستحقات ضريبية إلى الهيئة العامة للضرائب بإحدى الوسائل الإلكترونية التي تختلف آلياتها وخطواتها من دولة إلى أخرى".

التعريف الثالث: التحصيل الإلكتروني للضرائب هو "اتمام عملية جباية وتحصيل الضرائب باعتماد وسائل دفع وتحصيل الكترونية بعيدا عن الوسائل التقليدية التي تتطلب اجراءات معقدة ووثائق وتزاحم المكلفين لدى إدارة الضرائب، وهو يمثل منظومة متكاملة من البرامج والأدوات الإلكترونية والإجراءات الهادفة إلى تبسيط وتسريع عملية تحصيل الضرائب وضمان توريدها لخزينة الدولة بأقل تكلفة وجهد".¹

واعتماد الخدمة الإلكترونية بما في ذلك التحصيل الإلكتروني لا تساهم في تخفيض تكلفة التحصيل فحسب، بل تتيح كذلك إمكانية توسيع الوعاء الجبائي، وذلك من خلال تطوير آليات التعرف على هويات المكلفين ومراقبتهم وتسهيل الامتثال من خلال وسائل الإلكترونية شخصية مثل الهاتف.²

ويمكن اعتبار أن التحصيل الإلكتروني للضرائب يكمن فيما يلي:

✓ وفاء المكلف بدفع ما بذمته من مستحقات ضريبية إلى الهيئة العامة للضرائب بإحدى الوسائل الإلكترونية؛

✓ تحصيل الضرائب باعتماد وسائل دفع وتحصيل الكترونية بعيدا عن الوسائل التقليدية؛

✓ تعتبر كعملية مالية متكاملة من النظم والبرامج يتم تقديمها لتسهيل الإجراءات المالية عبر الإنترنت.

وهناك نوعان للتحصيل الضريبي الإلكتروني هما³:

1- التحصيل الإلكتروني الضريبي الجزئي: وهو أين يكون طرف ثالث كالمصارف وسيطا بين الممول والإدارة الضريبية لإتمام عملية دفع الضريبة.

2- التحصيل الإلكتروني الضريبي الكامل: اذ يقوم المكلف بدفع الضريبة مباشرة إلى الإدارة الضريبة عبر الإنترنت أو تكليف المصرف التابع له للقيام بهذه العملية مباشرة، مما يزيد من فعالية التحصيل كخدمة فورية وأمنة وتوفر الوقت والمال.

ثانيا: أهمية التحصيل الإلكتروني للضرائب: وللتحصيل الضريبي الإلكتروني أهمية يمكن تناولها وفقا لمجموعة من النقاط كالآتي:⁴

1 مفتاح فاطمة، بن حليمة هوارية، رقمنة التحصيل الضريبي في دول العربية-واقع وتحديات، المجلة الجزائرية للمالية العامة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر المجلد 12، العدد، 1، 2022، ص 167

2 هويدا علي محمد عبد الله، نظام الدفع والتحصيل الإلكتروني للضرائب وأثره على التحاسب الضريبي في السودان، مذكرة

ماجستير في المحاسبة، كلية التجارة، جامعة النيلين، السودان 2018 ص 2

3 نشيدة معروز، مرجع سبق ذكره، ص 531

4 سعيدة سليمان، مرجع سبق ذكره، ص 173.

- ✓ يساهم التحصيل الجبائي الإلكتروني في توفير الموارد المالية الضرورية لمؤسسات القطاع العام في الوقت المناسب؛
- ✓ يقلل من العجز الذي تعاني منه الدولة وعدم تحقيقها للموازنة العامة بين الأعباء والإيرادات والناتج عن عدم كفاية حصيلتها في تغطية التزاماتها؛
- ✓ المساهمة في تحقيق الاستقرار في التحصيل الجبائي وتحسين الإيرادات العامة وبالتالي بلوغ مستوى الثبات في الموازنة؛
- ✓ الرقي بمستوى التحصيل الإلكتروني لمواكبة الاستراتيجيات التقنية الحديثة المطبقة؛
- ✓ يساهم في وضع القوانين والتشريعات الضريبية وكذا اللوائح التنظيمية التي تتوافق مع عملية التحصيل في صيغته الحديثة.

ثالثاً: خصائص التحصيل الإلكتروني للضرائب: يتصف التحصيل الجبائي الإلكتروني بمجموعة من

- الخصائص التي تميزه عن التحصيل في شكله التقليدي، والتي يمكن تناولها وفقاً للآتي¹:
- ✓ يتصف نظام الدفع في بوابات التحصيل الضريبي الإلكتروني بسهولة تنفيذه بحيث يتم فيه الاعتماد على بوابات الدفع الإلكترونية التي تمكن المكلفين بالضريبة من تسديد ضرائبهم بإجراءات بسيطة وسهلة؛
 - ✓ الاعتماد على النقود الرقمية محل النقود الورقية في دفع المستحقات الجبائية وهي المبلغ الرقمي الذي تتضمنه بطاقة الدفع الإلكترونية؛
 - ✓ تختصر عملية التحصيل الضريبي الإلكتروني كل من الوقت والجهد المبذول من طرف المكلفين بالضريبة، بحيث يمكن للمكلف أداء التزاماته الجبائية عن بعد بالاعتماد على مختلف الوسائل التكنولوجية المتصلة بالإنترنت؛
 - ✓ التحصيل الضريبي الإلكتروني أكثر تطوراً ونظامية من التحصيل في صورته التقليدية؛
 - ✓ بوابات التحصيل الضريبي الإلكتروني مجانية ومتوفرة طوال الوقت بحيث يمكن للمكلف بالضريبة الاستفادة من مختلف الخدمات المتاحة فيها وفي أي وقت يشاء؛
 - ✓ توفير التسديد الإلكتروني بفضاء مفتوح مما يجعل المكلف بالضريبة معرض لخطر القرصنة والاستيلاء على أمواله.

الفرع الثالث: مراحل رقمنة التحصيل الضريبي:

تتضمن عملية التحول نحو رقمنة التحصيل الضريبي عدد من المراحل الأساسية التي تشمل مرحلة التخطيط والإعداد لتنفيذ الرقمنة، ومرحلة تصميم وبناء وثائق نظام رقمنة التحصيل الضريبي، إضافة

¹ أمينة شريف، سيد علي آيت دحمان، "التحصيل الضريبي في الاضطراب الاقتصادي المفاجئ" كوفيد"، مجلة البحوث القانونية والإدارية، المركز الجامعي أفلو، الجزائر، المجلد 06، العدد 02، 2023، ص 263.

إلى اختبار جودة نظام التحصيل الضريبي الإلكتروني، وتكون مراحل رقمنة التحصيل الضريبي كمايلي¹:

أولاً: مرحلة التخطيط والإعداد لرقمنة التحصيل الضريبي: تعتبر مرحلة التخطيط والإعداد لرقمنة التحصيل الجبائي من أهم المراحل في إطار المنظومة الكاملة للتحصيل الضريبي الإلكتروني، حيث تحدد إلى مدى بعيد إمكانية نجاح هذا التحول، تركز هذه المرحلة على إعداد الخطط الإستراتيجية والمستهدفات القومية لرقمنة التحصيل الضريبي، وعلى وضع التصور الخاص بإعادة هندسة الإجراءات الخاصة بكافة مراحل التحصيل الضريبي، وتحديد المقومات اللازمة لهذا التحول، وطبيعة التحولات في الأطر التنظيمية والمؤسسية الداعمة لهذا التحول.

ثانياً: مرحلة تصميم وبناء وثائق نظام رقمنة التحصيل الضريبي: تركز مرحلة تصميم وبناء وثائق نظام رقمنة التحصيل الضريبي على تقييم الفجوات ما بين النظم التقليدية للتحصيل الضريبي والنظم الإلكترونية وتنفيذ مشروعات رقمنة التحصيل الضريبي الإلكتروني من خلال اختيار التطبيقات المناسبة واختبارها وتقييم مستويات أدائها.

ثالثاً: مرحلة اختبار جودة نظام التحصيل الضريبي الإلكتروني: تنصب هذه المرحلة على اختبار مدى سلامة وتكامل أنظمة التحصيل الضريبي الإلكتروني مع باقي الأنظمة ذات العلاقة على مستوى الدولة ومن أهمها أنظمة تسجيل بيانات المكلفين ضريبياً، وأنظمة الجمارك، والدفع الإلكتروني، إضافة إلى ضمان توفر خدمات الدعم والصيانة الدورية لهذه النظم وتنفيذ اختبارات الجودة، كما تركز هذه المرحلة على زيادة مستويات توعية المكلفين ضريبياً بهذه الأنظمة لضمان تفاعلهم الإيجابي معها.

الفرع الرابع: السداد الإلكتروني للضرائب

تستند رقمنة التحصيل الضريبي على منظومة كاملة لسداد المدفوعات الضريبية بمشاركة كافة الجهات المعنية بما يشمل المصارف المركزية، ووزارة المالية، ومؤسسات القطاع المالي، وأنظمة المدفوعات الرقمية، وشركات الاتصالات والتقنية².

أولاً: مفهوم نظام الدفع الإلكتروني: هناك عدة تعاريف للنظام الدفع الإلكتروني سوف نحاول التطرق لها من خلال التالي:

1- تعريف نظام الدفع الإلكتروني: نقصد بالدفع الإلكتروني "عملية تحويل النقود إلى الطرف المستفيد ولكن بطريقة إلكترونية، وعملية الدفع الإلكتروني لا يتم فيها تحويل مادي للنقود عبر أنظمة

1 هبة عبد المنعم، صبري الفران، مرجع سبق ذكره، ص 15

2 فوقة فاطمة، مرجع سبق ذكره، ص 102.

الدفع الإلكتروني، إنما كل ما يتم عبارة عن تغيير لأرقام الحسابات بإضافة أو الخصم كتسهيل لعمليات الدفع عبر الشبكات"¹.

وعرفه أيضا المجلس الاقتصادي الفرنسي على أنه: "مجموعة التقنيات العالمية، المغناطيسية أو الإلكترونية... إلخ، التي تسمح بتحويل الأموال دون دعامة ورقية والتي ينتج عنها علاقة ثلاثية ما بين البنك، البائع، والمستهلك"².

أما في الجزائر فقد تم تعريف الدفع الإلكتروني من خلال قانون التجارة الإلكترونية في المادة 06 بأنه: "كل وسيلة دفع مرخص بها طبقا للتشريع المعمول به تمكن صاحبها من القيام بالدفع عن قرب أو عن بعد، عبر منظومة إلكترونية"³.

فضلا عن النص المادة 69 من الأمر 10_04 المعدل والمتمم للأمر 03_11 المتعلق بالنقد والقرض والتي جاء فيها: "تعتبر وسائل دفع كل الأدوات التي تمكن كل شخص من تحويل الأموال مهما يكن السند أو الأسلوب التقني المستعمل".

ويمكن اعتبار أن نظام الدفع الإلكتروني يكمن فيما يلي:

- ✓ عملية تحويل النقود إلى الطرف المستفيد ولكن بطريقة إلكترونية؛
- ✓ يتم فيها تحويل مادي للنقود عبر أنظمة الدفع الإلكتروني؛
- ✓ تحويل الأموال دون دعامة ورقية من خلال علاقة ثلاثية ما بين البنك، البائع والمستهلك.

2- تعريف الدفع الإلكتروني للضرائب:

هو عبارة عن "دفع عن بعد للمستحقات من الالتزامات الضريبية باستخدام بطاقة مصرفية"⁴.

1 عبد الخالق صالح عبد الله معزب، الإطار القانوني للمعاملات الإلكترونية في التجارة الدولية دراسة قانونية وفقاً للاتفاقيات الدولية المتعلقة بالقانون التجاري الدولي، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، طبعة الأولى ، برلين 2019، ص 3

2 كواشي حنان، واقع وآفاق تعميم استخدام وسائل الدفع الإلكتروني في الجزائر، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة

الدكتوراة في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية الجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3 ، 2021، ص 16

3 قانون رقم 18 05 مؤرخ في 24 شعبان عام 1439 الموافق 10 مايو سنة 2018، يتعلق بالتجارة الإلكترونية، الجريدة

الرسمية، المؤرخة في 16 مايو سنة 2018

4 ناجحة عباس علي، النظام الضريبي الإلكتروني الشامل-الواقع والتحديات، مجلة الباحث للعلوم القانونية، المجلد 1، العدد 1 ، 2020، ص 405

ويعرف أيضا على أنه: "استعمال الأساليب الإلكترونية مثل بطاقات الائتمان لتحويل الأموال إلكترونيا أو الدفع عبر الإنترنت لتسوية الرسوم والضرائب والتكاليف المتعلقة بإجراءات تخليص المصروح بها لأغراض الإسترداد أو التصدير".¹

كما يمكن اعتبار ان نظام الدفع الإلكتروني للضرائب يكمن فيما يلي:

- ✓ دفع عن بعد للمستحقات من الالتزامات الضريبية باستخدام بطاقة مصرفية؛
- ✓ استعمال أساليب الإلكترونية مثل بطاقات الائتمان لتحويل الأموال إلكترونيا لتسوية الرسوم والضرائب؛
- ✓ كل وسيلة دفع مرخص بها طبقا للتشريع المعمول به؛
- ✓ تحويل الأموال مهما يكن السند أو الأسلوب التقني المستعمل.

ثانيا: خصائص الدفع الإلكتروني: يتميز الدفع الإلكتروني بعدة خصائص، أهمها ما يلي²:

- ✓ الطبيعة الدولية للدفع الإلكتروني: أي أنه وسيلة مقبولة في جميع أنحاء الدول، حيث يتم استخدامه لتسوية حسابات المعاملات التي تتم بين الأفراد في كل أنحاء العالم عبر الفضاء الإلكتروني؛
- ✓ يتم الدفع الإلكتروني من خلال نوعين من الشبكات: شبكة خاصة يقتصر الاتصال بها على أطراف التعاقد، ويفترض ذلك وجود معاملات وعلاقات تجارية ومالية مسبقة بينهم، بالإضافة إلى شبكة عامة أين يتم التعامل بين أفراد لا توجد بينهم قبل ذلك روابط معينة؛
- ✓ من حيث تكلفة الخدمة: يمكن للفرد أن يستفيد من مختلف الخدمات الإلكترونية المقدمة من طرف البنوك والمؤسسات المالية وذلك مقابل عمولة معينة، والتي تكون في بعض الأحيان ثابتة وفي البعض الآخر متغيرة وتحدد حسب قيمة المعاملة؛
- ✓ من حيث طريقة الاستخدام: تزود تقنية الدفع الإلكتروني بلوائح وفيديوهات تشرح بالتفصيل كيفية التعامل بها، مما يجعلها سهلة الاستعمال والفهم لدى جميع فئات المجتمع.

ثالثا: وسائل الدفع الإلكتروني: هناك أنواع عديدة لوسائل الدفع الإلكتروني، نذكر منها ما يلي³:

¹نشيدة معزوز، مرجع سبق ذكره، ص 530

²كواشي حنان، مرجع سابق الذكر، ص18

³دريدي محمد، مجاني محمد رفيق، نظام الدفع والتحصيل الإلكتروني للضرائب ودوره في تطوير إجراءات التحصيل الضريبي دراسة حالة مركز الضرائب لولاية سوق اهراس، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي تيسي، 2020، ص 7

1- البطاقة البنكية: هي عبارة عن بطاقة معدنية ممغنطة، يدون عليها اسم حاملها وتاريخ إصدارها وتاريخ نهاية صلاحيتها، كما تستخدم في الحصول على النقد أو في شراء السلع والخدمات.

2- البطاقات الائتمانية: هي بطاقات خاصة تصدرها البنوك أو المؤسسات المالية الأخرى لعملائها كخدمة إضافية، وهي عبارة عن بطاقات مغناطيسية يستطيع حاملها أن يستخدمها في شراء معظم احتياجاته أو أداء مقابل ما يحصل من خدمات.

3- البطاقة غير الائتمانية: وهي بطاقات لا تمنح لصاحبها الحق بعملية الدفع أو التسوية لمستحقاته إلا إذا توفر فعليا على الأموال المقابلة لعملية التسوية، وبالتالي فهي لا تمنح لصاحبها أي ائتمان أو قرض.

4- البطاقة الذكية: واحدة من آخر الإصدارات في عالم تكنولوجيا المعلومات، وهي عبارة عن بطاقة تتضمن معالج دقيق يسمح بتخزين الأموال من خلال البرمجة الأمنية وهذه البطاقة تستطيع التعامل مع بقية أجهزة الكمبيوتر ولا تتطلب تفويض أو تأكيد صلاحية البطاقة من أجل نقل الأموال من المشتري إلى البائع.

5- المحفظة الإلكترونية: هي عبارة عن بطاقة بلاستيكية ممغنطة مزودة بشريحة حوسبية يمكن تثبيتها بإستخدام الكمبيوتر الشخصي أو تكون قرصا مرنا، يتم نقل القيمة المالية منه وإليه عبر الإنترنت بإستخدام برامج معينة.¹

6- الشيك الإلكتروني: هو رسالة الكترونية موثقة ومؤمنة يرسلها مصدر الشيك إلى مستلم الشيك (حامله) ليعتمده ويقدمه للمصرف الذي يعمل عبر الانترنت أو شبكات الاتصال الأخرى، ليقوم المصرف أولا بتحويل قيمة الشيك النقدية إلى حساب الشيك وبعد ذلك يقوم بإلغاء الشيك أو إعادته إلكترونيا إلى مستلم الشيك ليكون دليلا على أنه قد تم صرف الشيك فعلا، كما يمكن لمستلم الشيك أن يتأكد إلكترونيا من أنه قد تم بالفعل تحويل المبلغ لحسابه.²

رابعا: البطاقات في نظام الدفع الإلكتروني الجزائري: وتتمثل أهم البطاقات فيما يلي³:

1 محمد الهادي ضيف الله، واقع وتحديات وسائل الدفع الإلكترونية في الجزائر، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، المجلد 5، العدد 4، 2017، ص 281

2 أم الخير قوق، حنان طهاري، المسؤولية المدنية الناشئة عن استخدام وسائل الدفع الإلكتروني، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، المجلد 7 العدد 1، 2022، 916

3 لعلاوي أحمد خيرالدين، واقع وسائل الدفع الإلكتروني في الجزائر: دراسة تحليلية للفترة 2016-2021، Revue TADAMSAD- UNEGMU، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر المجلد 2، العدد 2، 2022، ص ص

1- بطاقة السحب ما بين البنوك CIB : بدأ العمل بها سنة 1997 عن طريق شبكات الخدمات المصرفية الالكترونية بين البنوك، وهي بطاقة يتم التعرف عليها بشعار ما بين البنوك CIB واسم شعار البنك المصدر، تحتوي على معالج دقيق وهو "الرقاقة" الذي يوفر الأمن في سياق عمليات الدفع، وهي متوفرة لدى جميع البنوك المتواجدة في الجزائر وهي نوعان، بطاقة بلاستيكية عادية تعرض خدمات الدفع والسحب بين البنوك وتستخدم وفق المعايير والشروط التي يعرضها كل بنك، وبطاقة ذهبية تعرض بمواصفات ومزايا أعلى من البطاقة العادية.

2- البطاقات الدولية: تتيح بعض البنوك العاملة في الجزائر بطاقات دولية تسمح بإجراء العمليات بالعملة الصعبة على الموزعات الآلية للأموال والدفع الالكترونية TPE/DAB، وعلى شبكة الإنترنت في جميع دول العالم ولعل أهمها بطاقة فيزا الدولية CARD VISA وبطاقة ماستر كارد CARD MASTER، وبطاقة أمريكي إكسبرس وهي مخصصة لزيائنها إلكترونيا أو غير ذلك البنوك الممتلكين لحسابات بالعملة الصعبة تمكنهم من تنفيذ مختلف عمليات الدفع والشراء سواء التي تتم بالعملة الصعبة.

3- بطاقة بريد الجزائر الذهبية : هي بطاقة إلكترونية مستحدثة من قبل بريد الجزائر وهي مطابقة لمعيار الأمان الدولي EMV ، وتمنح هذه البطاقة للزبائن الممتلكين لحسابات بريدية جارية بعد تقديم طلبهم للحصول عليها، وتعتبر هذه البطاقة ملكية حصرية لبريد الجزائر، وهي تمكن حاملها من إجراء مختلف العمليات بواسطتها كسحب الأموال أو دفع اشتراك الهاتف أو الإنترنت إلكترونيا، أو حتى دفع فواتير خدمات الغاز والماء والهاتف، تسديد قيمة المشتريات وغيرها من العمليات.

المطلب الثاني: العلاقة بين رقمنة الإدارة الضريبية والتحصيل الإلكتروني للضرائب:

يشهد النظام الضريبي تزايد الاهتمام بتطبيق رقمنة الضرائب، وذلك لدورها الفعال في تحسين وزيادة التحصيل الضريبي، حيث يمكن تلخيص هذه العلاقة في النقاط التالية¹:

الفرع الأول: علاقة عصنة الإدارة الضريبية بالتحصيل الضريبي:

✓ تطوير عمل الإدارة الضريبية من خلال إستخدام أنظمة الإعلام الآلي وتبني التكنولوجيا لتحقيق رضا المكلفين من جهة ومحاربة الغش من جهة أخرى، وذلك بزيادة المتعاملين الاقتصاديين المسجلين؛

✓ منح أقصى درجات المرونة للمسيرين بالإدارة الجبائية في أداء عملهم الإداري والجبائي، من خلال سهولة تسيير ملفات المكلفين بالضريبة ومراقبة عملياتهم؛

1 ابن خالدي فضيل، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 320

- ✓ توسيع مجال تطبيق الضريبة عبر جمع المعلومات بالاتصال الآلي مع مختلف الهيئات الاقتصادية لاكتشاف مكلفين جدد؛
 - ✓ تطوير مختلف الإدارات الجبائية وتوفير المعلومات الضريبية لحل المنازعات بشكل آني ومفصل؛
 - ✓ تلعب دور في تسهيل عملية حساب المبالغ الضريبية بشكل أدق وتقليل احتمالات الخطأ والنزاع
 - ✓ تشغيل الإدارة الضريبية بشكل أوتوماتيكي لاستقبال المكلفين والاستفسارات المتعلقة بالضرائب، والمحاسبة بشكل دقيق؛
 - ✓ تعريف المكلفين بالضرائب، مما يساهم في الحد من التلاعب؛
 - ✓ تسيير التعامل مع الإدارات الضريبية للمكلفين وتقليل الوقت المستغرق في عمليات التحاسب الضريبي باستخدام التكنولوجيا؛
 - ✓ تعزيز كفاءة الإدارة الضريبية وتحسين تجربة المكلفين وبالتالي زيادة التحصيل.
- الفرع الثاني: علاقة التسجيل والتقديم للخدمات الضريبية الإلكترونية بالتحصيل الضريبي:**
- في إطار تطبيق برنامج العصرية المنبثق عن الإصلاحات الجبائية، اعتمدت الإدارة الضريبية بشكل فعال على تكنولوجيات المعلومات والاتصال في أدائها لمختلف مهامها، ولأجل التسجيل والتقديم للخدمات الجبائية الإلكترونية، مما ساهم في تحسين التحصيل الضريبي وفقا لمجموعة من التحسينات هي كما يلي:¹
- ✓ منحت الخدمات الجبائية الإلكترونية للإدارة الضريبية الفرصة لتحسين التحصيل الجبائي من خلال توسيع الوعاء الجبائي وتقليل ظاهرتي التهرب والغش الضريبي، مما أدى إلى تحسين نسبة الموارد المالية الموجهة للخزينة العمومية وهذا ما تصبوا إليه جميع الهياكل الضريبية؛
- ✓ تسعى رقمنة الإدارة الضريبية بطرحها لمختلف المواقع والبوابات الخاصة بتقديم الخدمات المتنوعة للمكلفين بالضريبة لتخفيف معاناتهم وتحقيق رضاهم عن هذه الخدمات، مما سينعكس بأثر إيجابي على مستوى وعيهم لأداء من إلتزاماتهم الضريبية، وبالتالي تحسين التحصيل الضريبي؛
- ✓ من أجل زيادة فعالية الخدمات الجبائية المقدمة في إطار رقمنة الإدارة الضريبية يستوجب تعميم اعتماد الإستراتيجيات الحديثة القائمة على تكنولوجيات المعلومات في باقي الإدارات والمؤسسات العمومية ذات الصلة بالمصالح الضريبية.

1 محمد بودالي، موسى بوشنب، "رقمنة الإدارة كأسلوب لتحسين الخدمة العمومية في الجزائر لإدارة الجبائية نموذجاً، مجلة دراسات جبائية، جامعة لونيبي علي، البليدة، الجزائر، المجلد 05، العدد 02 ص ص 273، 274.

الفرع الثالث: علاقة البطاقة الوطنية الإلكترونية للغشاشين الجبائيين بالتحصيل الضريبي:

تساهم البطاقة الوطنية الإلكترونية للغشاشين الجبائيين في تحسين التحصيل الضريبي من خلال ردع المكلفين المنحرفين عن أحكام القوانين والتشريعات الضريبية، بإظهارهم في قاعدة بيانات إلكترونية تتدخل في إعدادها عدة جهات، ويتم توجيهها لباقي المكلفين بالضريبة من أجل التعرف على الغشاشين وتجنب التعامل معهم، وبالتالي في أنها وسيلة لتحذير المكلفين بالضريبة وضبط سلوكياتهم من أجل ضمان أداء إلتزاماتهم الجبائية بشكل صحيح أي التصريح الصادق بالمدخل والأرباح المحققة من طرفهم مما يساهم في توسيع الوعاء الجبائي والتأثير بالإيجاب على مستوى التحصيل الضريبي.¹

الفرع الرابع: علاقة النظام المرجعي لجودة الخدمة بالتحصيل الضريبي:

تحسين أساليب الإستقبال وجودة الخدمات الجبائية المقدمة من طرف الأعوان الجبائيين للمكلفين بالضريبة في مختلف الهياكل التابعة للمديرية العامة للضرائب، وقد تم طرح هذا النظام من أجل معالجة المشاكل التي كانت تعاني منها مكاتب الإستقبال وتقديم الخدمات، التي تسببت في توتر العلاقة بين الإدارة الضريبية والمكلفين بالضريبة، مما أدى بهم إلى عدم الإلتزام بأداء واجباتهم الجبائية وبالتالي التوجه إلى التهرب الضريبي وتقليل من مستوى التحصيل الضريبي، ومن أجل التخلص من هذه النقائص قامت الإدارة الضريبية بتحسين العلاقة بالمكلفين بالضريبة، وفق ما يلي:²

✓ تبليغهم بشروط الإستفادة من فضاء الإستقبال وتقديم الخدمات؛

✓ التركيز على إختيار أعوان استقبال مؤهلين ومحترفين وتسهيل الإجراءات؛

✓ توفير الإستقبال الملائم للمكلفين الذي يجدون صعوبات في أداء إلتزاماتهم؛

✓ الأدب والبشاشة في الإستقبال؛

✓ تقليل الوثائق المستخدمة من طرف المكلفين بالضريبة؛

✓ توفير الراحة والرفاهية في فضاءات الإستقبال؛

✓ تقليص مدة الانتظار اللازمة للمكلفين؛

✓ تقديم إجابات صحيحة على إستفساراتهم؛

✓ الرد على البريد التقليدي في أجل أقصاه 30 يوم؛

✓ الرد على البريد الإلكتروني في أجل 3 أيام؛

✓ الرد على الإتصالات الهاتفية والإجابة على إستفسارات المكلفين؛

✓ الرد على الشكاوى في أجل يوم؛

1 فتحة صالي، يوسف قاشي، تفعيل وتطوير الإدارة الضريبية لمواجهة التحديات المعاصرة، مجلة التنمية وللاستشراف للبحوث والدراسات، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر، المجلد 06، العدد، 02، 2021، ص 41.

2 سعيدة سليمان، مرجع سبق ذكره، ص 186

✓ التقييم المستمر للخدمات المقدمة للمكلفين.

وعليه يمكن القول أن للإستقبال والخدمات الجبائية دور كبير في تحسين العلاقة مع المكلفين بالضريبة التي تعتبر جوهر ومفتاح إمتثالهم لأداء إلتزاماتهم الجبائية، مما ينعكس بالإيجاب على مستوى التحصيل الضريبي، يوفر سيولة للخزينة الجبائية من خلال تحقيق رضا المكلفين بالضريبة على مستوى الخدمات التي يتلقاها وتسهيل الإجراءات عليه مما يحفز على أداء إلتزاماته.¹

الفرع الخامس: علاقة التصريح والدفع الإلكترونيين بإستخدام بوابتي "جبايتك" و"مساهمتك" بالتحصيل الضريبي:

لقد ساهم إستحداث التصريح والدفع الإلكترونيين بإستخدام بوابتي "جبايتك" و"مساهمتك" في تسهيل إجراءات التصريح والدفع على المكلفين بالضريبة وأدائهم لالتزاماتهم الجبائية وقلل من التكاليف المتكبدة من طرفهم هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى سهل على الأعوان الجبائيين جباية مختلف الضرائب والرسوم المفروضة عليهم، الأمر الذي انعكس بأثر إيجابي على التحصيل الضريبي، ويمكن عرض العلاقة بين التصريح الإلكتروني والتحصيل الضريبي في أن التصريح والدفع الإلكترونيين بإستخدام بوابتي "جبايتك" و"مساهمتك" يساهم وبشكل كبير في تحسين التحصيل الضريبي، لأنه إستراتيجية تتوافق مع التطور في المجالين الاقتصادي والتجاري وتلغي الكثير من العيوب التي كانت تعاني منها الإدارة الضريبية قبل تبنيتها لها، فهي تسمح للمكلف بالضريبة بأداء إلتزاماته بأريحية وبدرجة عالية من الحرية وبأقل تكلفة والعنصر الأهم في آجالها المحددة هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى وفرت على الإدارة الضريبية الكثير من الإجراءات وقللت تكاليف التحصيل الضريبي التي كانت متبعة في الوضع التقليدي، ومنحت العملية التي تحدث بين طرفي العلاقة الضريبية دقة أكبر مما يخفض من عدد الأخطاء التي قد تتواجد في التصريحات الجبائية²، ونجد أن علاقة التصريح والدفع الإلكترونية في بوابتي مساهمتك وجبايتك لهم علاقة وطيدة بالتحصيل الضريبي، يمكن اختصارها في مايلي:³

✓ في ظل التصريح الإلكتروني يتم توفير مبالغ ضخمة كانت مخصصة للتصريحات الورقية؛

✓ التصريح الإلكتروني يسمح بضمان شفافية أكبر وعدالة تامة مع المكلفين بالضريبة؛

✓ التصريح الإلكتروني يسمح بحفظ التصريحات أليا مما يقضي على مشكلة ضياع التصريحات الورقية أو عدم تأشيرها بسبب العدد الكبير لتصريحات المكلفين؛

1 محمد بودالي، موسى بوشنب، مرجع سبق ذكره، 263، 264.

2 سعيدة سليمان، مرجع سبق ذكره، ص 186.

3 أحمد بساس، فلة محثال، أثر تطبيق نظام التصريح الإلكتروني في الرقابة الجبائية الشكلية (دراسة حالة المراكز الضريبية بالأغواط)، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، جامعة عمار ثلجي، الأغواط، الجزائر، المجلد 11 العدد 02، 2020، ص 69.

✓ التصريح الإلكتروني يقوم بعمل الرقابة الشكلية بطريقة فعالة، وبالتالي الاستغناء عن الرقابة الجبائية الشكلية التي يقوم بها أعوان إدارة الضرائب.

الفرع السادس: علاقة الرقابة الجبائية الإلكترونية بواسطة برنامج SAP-TRM بالتحصيل الضريبي:

الرقابة الجبائية الإلكترونية بواسطة برنامج SAP-TRM فضاء جبائي ذو جوانب عديدة لديه القدرة على تسيير مجموعات من التكوينات المتوافقة في عملية موحدة، وبالتالي فإن التوجه إلى الرقابة الضريبية الإلكترونية سيقبل من عدد عمليات الرقابة الخارجية المادية، بمراجعة التصريحات الضريبية إلكترونية أثناء اكتتابها من طرف المكلف بالضريبة في البوابات المخصصة للتصريح، هذا يعني أن فرص تجاوز المكلف للقوانين والتشريعات الضريبية ستقل وبالتالي سيتحسن التحصيل الضريبي.

استنادا لما سبق يتبين بأن الإدارة الضريبية توجهت إلى الرقابة الجبائية الإلكترونية بواسطة هذا برنامج باعتبار أن الرقابة الجبائية بمختلف أشكالها وسيلة للتقليل من ظاهرتي التهرب والغش الضريبي ومعاكبة المكلفين المنحرفين عن أحكام القوانين والتشريعات الضريبية، وتطوير هذه الإستراتيجية لكي تتوافق مع مستوى التطور سواء في باقي الإستراتيجيات الضريبية أو في النشاطات الممارسة من طرف المكلفين بالضريبة ضرورة ملحة من أجل تحقيق فعالية النظام الضريبي وتحسين التحصيل الضريبي.¹

المطلب الثالث: مزايا وعيوب التحصيل الضريبي الإلكتروني:

فيمايلي إستعراض لأهم المزايا والعيوب المتعلقة بالتحصيل الضريبي الإلكتروني.

الفرع الأول: مزايا التحصيل الضريبي الإلكتروني:

تتمثل في عدة نقاط فيما يخص الإدارة الضريبية وفيما يخص المكلفين بالضريبة تكمن فيما يلي¹:

- ✓ التشغيل الآلي الكلي لجميع الإجراءات الإدارية بدءا من إستقبال المكلف بالضريبة وصولا إلى الوعاء والتحصيل وتسيير الملف الجبائي؛
- ✓ التبادل السريع للمعلومات بين المصالح ومع مختلف المصالح المؤسساتية من خلال تطوير واجهات متعددة؛
- ✓ رقمنة عمليات تسيير المادة الضريبية؛
- ✓ التشغيل الآلي لعمليات المحاسبة وعمليات الخزينة والحساب الفعلي للمبلغ الرئيسي للتصريح والتعريف بالمكلفين بالضريبة؛

1 سعيدة سليمان، مرجع سبق ذكره، ص 189.

- ✓ رقمنة التبليغات الموجهة للمكلفين بالضريبة مع إعطاء المحققين إمكانية القيام بعملية مقارنة بين المعلومات الواردة بعد إنشاء العرائض؛
- ✓ الحصول على الجداول في الوقت المناسب والتي من شأنها أن تسمح بتقييم أداء المصالح ومتابعة مستوى التحصيل حسب صنف الضرائب وقطاع النشاط؛
- ✓ تقديم معطيات تلخيصية موثوقة للدراسات الاستشرافية والتحليلية واتخاذ القرارات؛
- ✓ تقليص تكاليف الطلبات المتعلقة بالمطبوعات الجبائية؛
- ✓ التطوير الكامل لعمل الإدارة الضريبية باستعمال أنظمة الإعلام الآلي واستحداث عن بعد، مما يسمح من تحقيق رضا المكلفين بالضريبة من جهة ومحاربة كل أشكال الغش والتهرب الضريبي ومن جهة أخرى، بضبط عدد أكبر وتحصيل أكثر من المتعاملين الاقتصاديين؛
- ✓ تفعيل نظام دفع التصاريح الضريبية إلكترونياً يؤدي إلى تعزيز الثقة بين طرفي العلاقة الضريبة وزيادة التفاعل بينها، وهذا ما يؤدي إلى التزام المكلفين بالضريبة بدفع الضريبة؛
- ✓ تساهم رقمنة التحصيل الضريبي في رقمنة جميع إجراءات التحصيل ومتابعة جميع الأرصدة بصورة إلكترونية؛¹
- ✓ ساعدت الرقمنة على رفع كفاءة تحصيل الضرائب، وتمكين المكلفين من سداد المستحقات بسهولة، إضافة إلى زيادة مستويات دقة بيانات التحصيل الضريبي؛
- ✓ ساعدت على تبسيط عملية دفع الضريبة؛
- ✓ توسيع القاعدة الضريبية، وذلك عن طريق بناء قاعدة بيانات تمكن من تقييم مستوى ودرجة الإمتثال الضريبي على سبيل المثال، أدت رقمنة الضرائب إلى زيادة بنسبة 50% في القاعدة الضريبية في الهند في أقل من عام واحد مما ساعد في توليد المزيد من الإيرادات العامة للدولة؛²
- ✓ تقليل مستويات الاعتماد على العملات والمعاملات الورقية وزادت من سرعة تحصيل المدفوعات الضريبية؛
- ✓ مكن التحصيل الضريبي في الجزائر من حصول مديريات التحصيل الضريبي على معلومات إضافية من جهة، ومن جهة أخرى تحديث بيانات الأوعية الضريبية؛
- ✓ تساهم رقمنة التحصيل الضريبي في اختصار الوقت والجهد على كل من دافع الضرائب والإدارة الضريبية؛

1 صوطة كلثوم، طرشون خولة، دور الرقمنة الجبائية في الرفع من كفاءة التحصيل الضريبي دراسة حالة عينة من الدول العربية للفترة 2015-2020، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي قالمية، ص ص 88-89.

2 هبة عبد المنعم، رقمنة المالية العامة، موجر السياسات صندوق العربي، ص 01 عبر الموقع <https://www.amf.org.ae/ar> تم الإطلاع عليه بتاريخ 2025/02/27 على ساعة 14.38

- ✓ تساعد رقمنة التحصيل الضريبي في رفع نسبة الإلتزام لدى المكلفين وسهولة متابعتهم مما يسهل عملية إستخراج تقارير لمتابعة المكلفين وحصر الملتزمين وغير الملتزمين؛
- ✓ تنعكس رقمنة التحصيل الضريبي على مؤشرات الفجوة الضريبية والامتثال، حيث ساعدت على تقليل الفجوة الضريبية، وزيادة الإمتثال الضريبي، إضافة إلى تقليل التهرب الضريبي، وزيادة الحصيلة الضريبية؛
- ✓ يسمح باتباع نظام الرقمنة من خلال المتابعة الدورية لعدد عمليات الدفع الإلكتروني في النظام، وحصة الإيرادات المدفوعة إلكترونياً مقارنة بالإيرادات الإجمالية.

الفرع الثاني: عيوب نظام التحصيل الضريبي الإلكتروني

على الرغم من المزايا التي تنجر عن أنظمة التحصيل الإلكتروني الحديثة، لكن الأمر يواجه بعض العيوب والتحديات التي تتعلق بالعناصر التالية:¹

- ✓ **مشكلات التوافق التكنولوجي:** قد يواجه بعض الأفراد أو أصحاب الشركات والمؤسسات المختلفة صعوبات كبرى في إستخدام نظم التحصيل الإلكتروني بسبب اختلاف التقنيات والأجهزة التي يستخدمونها.
- ✓ **مخاطر الأمان الإلكتروني:** في بعض الأحيان يعاني مجموعة من الأشخاص من عرض المعلومات الشخصية والمالية الخاصة وهو ما يجعلهم عرضة لمخاطر الاختراق والاحتيال عبر الإنترنت وهو الأمر الذي يجعل المبرمجين يتبنون إجراءات أمان صارمة لحماية البيانات.
- ✓ **انقطاع الخدمة:** من بين العيوب التي تدور حول أنظمة التحصيل الإلكتروني أنه في حالة حدوث انقطاع للخدمة أو مشاكل تقنية قد تتعطل العمليات وهو ما قد يؤثر على سير العمليات التجارية والتحصيل الضريبي.
- ✓ **رفض الدفع:** من بين العيوب الأخرى التي سبق وأن اشتكى منها العملاء هي تعرض مجموعة من العملاء والتجار إلى مجموعة من المشكلات الخاصة برفض الدفع من بعض وسائل التحصيل الإلكترونية وهو الأمر الذي أدى إلى فقدان الفرص في التحصيل.
- ✓ **قلة الثقة:** قد تواجه بعض الفئات من العملاء والتجار قلة الثقة في التحصيل الإلكتروني بسبب المخاوف من الاحتيال وقلة المعرفة بالتكنولوجيا وضعف أمان البيانات.
- ✓ **تكاليف التشغيل:** قد تتضمن تكاليف تشغيل نظام التحصيل الإلكتروني رسوماً إضافية في بعض الأحيان مثل العمولات على المعاملات أو رسوم الصيانة مما قد يؤثر على الربحية

1 الموقع الإلكتروني: <https://skysft.com/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD%D8%B5%D9%8A%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%84%D9%83%D8%AA%D8%B1%D9%88%D9%86%D9%8A/>

الاطلاع عليه يوم: 2025/03/02 على ساعة 9.40

ويجعل الشركات تتكبد مبالغ مالية مستحقة أكبر مما هو متفق عليه خلال خطة إنشاء المشروع والنشاط التجاري.

✓ **الدعم الفني الضعيف** في بعض الأحيان قد يكون هناك دعم فني ضعيف خاص بحل المشاكل التقنية التي يواجهها المستخدمون، مما يزيد من مشاكل استخدام عملية التحصيل الإلكتروني.

✓ **التحديات البشرية:** من المهم فهم رأسمال البشري كجزء من رأسمال الفكري في الكيان الاقتصادي، وتطرح أهمية تنمية الرأسمال البشري وإدخال تقنيات رقمية بحيث طرحت الأداة الرقمية تحديات جديدة للبشرية تمثلت في نقل العديد من المجالات إلى مجال الاحتراف والمهارة التي تخص العنصر البشري في عصر التكنولوجيا العالية.

✓ **التحديات الأخلاقية للرقمنة:** من بينها الخصوصية والمعلومات الخاصة بالفرد الذي يريد إخفاءها، أو الاحتفاظ به لنفسه، أو حجب المعلومات عن الجماعة، بحيث يتحكم الفرد في نوع وكم المعلومات التي يريد أن يعرفها الناس عن نفسه وعن حياته وأمواله وعائلته ومهنته ومعاملاته.

✓ **تحديات التوقيع الإلكتروني:** كما هو معروف أن الإدارة تستعمل الوثائق وهذه الوثائق لكي تكون لديها الحجية الثبوتية تحتاج إلى إمضاء وتوقيع في بعض الأحيان، لذا لابد من إيجاد طريقة للتوقيع الإلكتروني تكون أكثر نجاحا ونجاعة، وهي من بين التحديات التي تواجهها الإدارة الإلكترونية الناجح والفعالة.

✓ **الفجوة الرقمية:** تمت صياغة مصطلح الفجوة الرقمية في النصف الثاني من التسعينيات، وهي مجموعة الاختلافات في الممارسات التي تشكل عدم المساواة الاجتماعية، الفوارق التي يمكن أن توجد بين المواطنين والأسر والشركات والمناطق الجغرافية فيما يتعلق بالوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدام الانترنت ويشمل أيضا قضايا تطوير المهارات اللازمة لإستخدام هذه التقنيات عند توفرها¹.

✓ **التحديات الاجتماعية:** يمكن إدراج النسيج الاجتماعي ككل في منطق الأمة الرقمية كضرورة لضمان التماسك الاجتماعي للتنمية الاقتصادية، وتشكل حجر الزاوية في أي استراتيجية تهدف إلى أن تصبح من خلالها أمة رقمية، ويعد الوصول إلى الانترنت وتقليص الفجوة الرقمية والأمية الرقمية أداة أساسية.

1: نعاس حمزة، مجذوب عبد الرحمان، متطلبات وتحديات تطبيق الإلكترونية والتحول الرقمي في المؤسسات الاقتصادية دراسة في الإدارة الجبائية، مجلة حقوق الإنسان والحريات العامة، جامعة غرداية، الجزائر، العدد 04، المجلد 04، ص 12

خلاصة الفصل الأول

يعتبر التحصيل الضريبي وسيلة لأخذ نصيب الدولة والمتمثل في الضرائب من الأرباح المحققة من طرف المكلفين بالضريبة، التي توجه لتمويل الخزينة العمومية كجزء من الإيرادات العامة الضرورية لتغطية النفقات العامة أو تلبية الإحتياجات الأساسية للدولة بصفة عامة والمواطنين بصفة خاصة، وبالتالي فهو الإستراتيجية الأهم والأكثر حساسية في المجال الضريبي ونجاح تنفيذها يؤكد بأن الضرائب تشكل النسبة الأكبر من الإيرادات العامة.

وقد عرفت هذه وسيلة الكثير من التطورات التي جاءت من أجل الإرتقاء بالإدارة الضريبية الى مستوى تطور مثل باقي المجالات، خصوصا منها مجال الاقتصادي والتجاري الذي تبني تكنولوجيات

المعلومات والاتصال وأصبح قائما عليها، حيث أن معظم نشاطاته تمارس بالاعتماد على الأنترنت وتخلت على ضرورة التواجد المكاني ويكفي لممارستها وجود فضاء افتراضي مزود بشبكات الأنترنت.

ومن خلال هذا الفصل توصلنا إلى أن التحصيل الضريبي هو عملية تقوم من خلالها الإدارة الضريبية بجمع مستحققاتها من المكلفين بصفة نهائية، حيث يتم ضبط هذه العملية من خلال مجموعة من القواعد تكون محددة وفقا للقوانين التي تعمل على تنظيم هذه العملية، كما حدد المشرع الجزائري عدة ضمانات تخض المكلفين والإدارة معا يضمن من خلالها جمع الضرائب بشكل فعال، حيث تهدف هذه الأخيرة إلى تعزيز الثقة بين المكلف والإدارة الضريبية ويظهر ذلك من خلال زيادة امتثال المكلفين.

كما تطرقنا في هذا الفصل إلى سعي الإدارة الضريبية لتجسيد فكرة الرقمنة بتبني مجموعة من الإجراءات التي تساهم في التقليل من العيوب التي كانت تعاني منها في صورة التقليدية، وفي هذا الصدد ركزت على التحصيل الضريبي بدرجة أكبر وقدمت للمكلفين بالضريبة بوابتين للتصريح والدفع الإلكتروني توفر العديد من المزايا للأعوان الجبائيين والمكلفين بالضريبة على حد سواء.

الفصل الثاني

تمهيد:

يشكل التحصيل الضريبي و الرقمنة أهم الموضوعات التي تستقطب باهتمام الجزائر في الوضع الراهن حيث أصبح أولية وطنية وإستراتيجية ويرجع ذلك للحاجة المتنامية لتطبيق الرقمنة وكذا الاحتياجات المتزايدة لتمويل الإقتصاد الوطني خاصة بعد عم استقرار أسعار النفط ،فبعد تطرقنا في الفصل السابق إلى الجانب النظري لتحصيل الضريبي و رقمنة الإدارة الضريبية ارتأينا أن نقوم بدراسة ميدانية لمؤشرات التحصيل الضريبي وإجراءات رقمنة الإدارة الضريبية من أجل إبراز الجانب النظري وقد،وقع الاختيار مديرية الضرائب لولاية الأغواط وقد لجأنا إلى طريقة مؤشرات التحصيل الضريبي وإجراءات الرقمنة في جمع المعلومات بشكل أساسي وتحليلها.

وقد تم تقسيم الفصل إلى ثلاثة مباحث هي:

- المبحث الأول:تعريف بالإدارة الضريبية بالأغواط؛
- المبحث الثاني:واقع التحصيل الضريبي و رقمنة الإدارة الضريبية بالأغواط؛
- المبحث الثالث:اختبار الفرضيات ومناقشة النتائج.

المبحث الأول: تعريف بالإدارة الضريبية بالأغواط

في هذا المبحث سنتطرق إلى الهيكل التنظيمي للمديرية الولائية للضرائب بصفة عامة والمديرية الفرعية للتحصيل بصفة خاصة ، حيث سندرس المهام والعملية التي تقام على مستواهم وبالإضافة إلى البوابات الخاصة بالتصريح والدفع عن بعد وذلك لعلاقتها المباشرة بالتحصيل الضريبي.

المطلب الأول: تعريف بالمديرية الولائية للضرائب بالأغواط

لإدارة الضريبية دور كبير في تحصيل إيرادات الدولة، وحماية المال العام والمحافظة عليه وخصوصا محاربة التهرب الضريبي الذي أضحى من بين أهم أولوياتها، الأمر الذي جعل إدارة الضرائب من أهم المصالح العمومية للدولة، وهو ما أدى بهذه الأخيرة إلى الاهتمام بها بتوفير لها كافة الإمكانيات سواء المادية، أو البشرية لسير مصالحها بشكل يخدم السلطات العمومية، وقد تم التركيز على مديرية الفرعية للتحصيل لأنها مصدر المعلومات فما يخص التحصيل الضريبي لولاية الأغواط.

الفرع الأول: نشأة مديرية الضرائب الولائية الأغواط

نشأت المديرية الولائية للضرائب بالأغواط بموجب المرسوم رقم 91/60 المؤرخ في 1991/2/23 المتضمن تحديد وتنظيم المصالح الخارجية للإدارة الجبائية المعدل والمتمم، وقد أوكلت لها على المستوى المحلي كل الصلاحيات، تضم المديرية العامة للضرائب 9 مديريات جهوية وتضم كل مديرية جهوية هي الأخرى مديريات ولائية فالمديرية الجهوية ورقلة تضم ستة 6 مديريات ولائية من بينها مديرية الضرائب الولائية الأغواط. يشرف عليها مدير ولائي للضرائب، المديرية الولائية للضرائب بالأغواط تتضمن: مركز الضرائب بالأغواط و(4) مراكز جوارية للضرائب (الأغواط، أفلو، قصر الحيران، بليل)، أنشأت هذه المراكز بموجب القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 21/2/ 2009.

تتكون المديرية الولائية للضرائب في الأغواط من 05 خمس مديريات فرعية وهي*¹:

✓ المديرية الفرعية للعمليات الجبائية؛

✓ المديرية الفرعية للتحصيل؛

✓ المديرية الفرعية للمنازعات؛

✓ المديرية الفرعية للمراقبة الجبائية؛

✓ المديرية الفرعية للوسائل.

¹ الجريدة الرسمية العدد 20 في 29 مارس 2009، القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 25 صفر عام 1430 الموافق 21 فبراير سنة 2009، يحدد تنظيم المصالح الخارجية للإدارة الجبائية وصلاحياتها، ص 17.

*أنظر الملحق قم: (01)

الفرع الثاني: مهام المديرية الولائية للضرائب لولاية الأغواط والمديرية الفرعية للتحصيل:

هناك عدة مهام للمديرية الولائية للضرائب لولاية الأغواط، وكذا المديرية الفرعية للتحصيل وهي كالتالي:

أولاً: مهام المديرية الولائية للضرائب لولاية الأغواط: تكمن مهام المديرية الولائية للضرائب لولاية الأغواط في العناصر التالية:¹

- ✓ السهر على احترام التنظيم والتشريع الجبائي، ومتابعة ومراقبة نشاط المصالح وتحقيق الأهداف المحددة لها؛
- ✓ تنظيم جمع العناصر اللازمة لإعداد التقديرات الجبائية؛
- ✓ إصدار الجداول وقوائم وشهادات الإلغاء أو التخفيض ومعاينتها والمصادقة عليها وتقويم النتائج وإعداد الحصيلة الدورية؛
- ✓ تحليل وتقويم دورياً عمل المصالح الخاضعة لاختصاصها، إعداد تلخيصاً عن ذلك واقتراح أي إجراء من شأنه أن يحسن عملها؛
- ✓ الجداول وسندات الإيرادات وتحصيل الضرائب والأتاوى؛
- ✓ مراقبة التكفل والتصفية اللتين يقوم بهما كل مكتب قباضة ومتابعة تسوية ذلك؛
- ✓ متابعة تطور الدعاوى المرفوعة أمام القضاء في مجال منازعات التحصيل؛
- ✓ ضمان الرقابة القبلية وتصفية حسابات تسيير القابضين؛
- ✓ تنظيم جمع المعلومات الجبائية واستغلالها؛
- ✓ إعداد برامج التدخل لدى المكلفين بالضريبة ومتابعة تنفيذها وتقويم نتائجها؛
- ✓ وضع الرقابة المقررة فيما يخص القيم والأسعار وتأذن بالزيادة إن اقتضى الأمر ذلك؛
- ✓ دراسة العرائض وتنظيم أشغال لجان الطعن ومتابعة المنازعات ومسك الملفات المرتبطة بهابصفة منتظمة؛
- ✓ ضمان تسيير المستخدمين والاعتمادات المخصصة لهذه المصالح؛

¹ موقع المديرية العامة للضرائب، <https://mfdgi.gov.dz/about-us-ar/dgi#4> تم الإطلاع عليه يوم 11 / 05 / 2025 على

✓ تقدير احتياجات المديرية من الوسائل البشرية والمادية والتقنية والمالية وإعداد تقديرات الميزانية المطابقة لذلك؛

✓ تنظيم وتطبيق أعمال التكوين وتحسين المستوى التي تبادر بها المديرية العامة للضرائب؛

✓ السهر على مسك ملفات جرد الأملاك العقارية والمنقولة كما تسهر على صيانة هذه الأملاك والمحافظة عليها؛

✓ تنظيم استقبال المكلفين بالضريبة وإعلامهم؛

✓ نشر المعلومات والآراء لفائدة المكلفين بالضريبة.

ثانيا: المديرية الفرعية للتحصيل: تتكون المديرية الفرعية للتحصيل من 3 مكاتب وهي كالتالي¹:

أ) مكتب مراقبة التحصيل: يكلف بـ:

✓ مراقبة نشاطات التحصيل؛

✓ المحافظة على مصالح الخزينة بمناسبة الصفقات العقارية الموثقة وعندإرجاع فائض المدفوعات؛

✓ إعداد عناصر الجباية الضرورية لوضع الميزانية وتبليغها للجماعات المحلية وكذا الهيئات المعنية.

ب) مكتب متابعة عمليات القيد وأشغاله: يكلف بضمان:

✓ متابعة أعمال التأشير والتوقيع على المدفوعات وعلى شهادات الإلغاء من الجداول وسندات الإيرادات المتكفل بها؛

✓ المراقبة الدورية لوضعية الصندوق وحركة الحسابات المالية والقيم غير النشطة؛

✓ التكفل الفعلي بالأوامر والتوصيات التي يقدمها المحققون في التسيير، بخصوص مهام المراقبة وتنفيذها؛

✓ ضمان إعداد وتأشير العمليات والقيود عند تسليم المهام بين المحاسبين.

ج) مكتب التصفية: يكلف بضمان:

¹ موقع المديرية العامة للضرائب، مرجع سبق ذكره

✓ مراقبة التكفل بالجدول العامة وبسندات التحصيل أو الإيرادات المتعلقة بمستحقات ومستخرجات الأحكام والقرارات القضائية في مجال الغرامات والعقوبات المالية أو الموارد غير الجبائية؛

✓ استلام المنتجات الإحصائية التي يعدها قابضو الضرائب والمصادقة عليها؛

✓ مركزة حسابات تسيير الخزينة والمستندات الملحقة؛

✓ التكفل بجدول القبول في الإرجاء للمبالغ المتعذر تحصيلها وجدول تصفية منتجات الخزينة وسجل الترحيل، ومراقبة ذلك.

في حين تكمن مهام المديرية الفرعية للتحصيل في العناصر التالية:

✓ التكفل بالجدول وسندات الإيرادات ومراقبتها ومتابعتها، إضافة إلى وضعية تحصيل الضرائب والرسوم وكل ناتج آخر أو أتاوى؛

✓ متابعة العمليات والقيود المحاسبية والمراقبة الدورية لمصالح التحصيل وتنشيط قابضات الضرائب في مجال تنفيذ أعمالها للتطهير وتصفية الحسابات وكذا التحصيل الجبري للضريبة؛

✓ النقيص الدوري لوضعية التحصيل وتحليل النقائص لا سيما فيما يخص التصفية، مع اقتراح تدابير من شأنها أن تحسن الناتج الجبائي؛

✓ مراقبة القابضات ومساعدتها قصد تطهير حسابات قابضات الضرائب بغية تصفية الحسابات وتطهيرها.

المطلب الثاني: آليات الدفع والتصريح في بوابة جبايتك

نظام جبايتك هو نظام تم اعتماده من طرف المديرية العامة للضرائب في مجال التصريح الضريبي للمكلف.

الفرع الأول: التصريح في بوابة جبايتك

لتقديم التصريح وحفظه عبر الإنترنت يجب على المكلف الدخول إلى بوابة التصريح والدفع عبر الإنترنت عبر الرابط التالي: https://mfdgi.gov.dz/portailpublic_ar/index.html وذلك بعد الحصول على رمز الدخول، والرمز السري الممنوح للمستخدم من طرف كبريات المؤسسات، كما يحق للمكلف منح حق الوصول إلى ممثل عنه وفق الشروط التالية¹:

1 دليل استعمال بوابة التصريح جبايتك <https://www.mfdgi.gov.dz>، تم الاطلاع عليه بالتاريخ: 2025/02/25 على الساعة 14.30 ص5.

✓ إنشاء تفويض قانوني؛

✓ إعداد الوثيقة التي تثبت التفويض إلى إدارة الضرائب التي ينتمي إليها دافع الضرائب (CDI، DGE)؛

✓ بعد التحقق تقوم البوابة بترخيص الممثل للوصول إلى قائمة دافعي الضرائب العملاء، وبالتالي سيحصل على رمز وصول خاص بكل دافع ضرائب "عميل" يكون مسؤولاً عن تمثيله أمام السلطات الضريبية.

تحتوي قائمة بوابة التصريح عبر الإنترنت جبايتك على علامات التبويب التالية¹:
نافذة "الالتزام وتقديم الإقرار": تتيح هذه الزاوية للمكلف إمكانية الاطلاع على الالتزامات الضريبية وإدخالها وإرسالها إلى الخدمات الضريبية، يشير الرقم المعروض في هذه نافذة إلى عدد الالتزامات الضريبية التي لم يتم الوفاء بها بعد من قبل دافع الضرائب.
نافذة "الأشكال": تتيح هذه الزاوية إمكانية حفظ إقرارات ضريبة الحدث وتصحيح الإقرارات المحفوظة والتي لم يتم إرسالها بعد إلى الخدمات الضريبية، يشير الرقم المعروض في هذه نافذة إلى عدد نماذج الإقرار المحفوظة ولكن لم يتم إرسالها ك "نسخة أولية".

نافذة "ضريبة توطين البنوك": تتيح هذه الزاوية إمكانية تسجيل ومتابعة معالجة طلب توطين البنك وطباعة شهادات توطين البنك، يشير الرقم المعروض في هذه نافذة إلى عدد طلبات التوطين المحفوظة ولكن لم يتم إرسالها "نسخة أولية".
نافذة "مدفوعاتي الهاتفية": تتيح هذه الزاوية إمكانية عرض قائمة المدفوعات التي تمت عبر الإنترنت بالإضافة إلى حالاتها (مدفوعة / مرفوضة).

نافذة "شهادة الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة": يقدم هذا الركن خدمة تقديم طلب شهادة الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة (F 21) وطلب الشراء المعفى من الرسم على القيمة المضافة (F 22) عبر الإنترنت بالإضافة إلى متابعة تقدم معالجتها.

نافذة "المستندات الضريبية": توفر هذه الزاوية خدمة طلب شهادة الوجود (C 20) وخلاصة الدور عبر الإنترنت بالإضافة إلى متابعة تقدم معالجتها.

نافذة "ضرائب النفط": تتيح هذه الزاوية إمكانية الاطلاع على التزامات الإبلاغ المتعلقة بالضرائب وعائدات النفط التي تخضع لها.

نافذة "ملفي الشخصي": تمنح هذه الزاوية إمكانية الاطلاع على البيانات الشخصية والحساب الضريبي (الإقرارات والمدفوعات) للمكلف، بالإضافة إلى تفاصيل الاتصال الخاصة به.

¹ دليل استخدام بوابة جبايتك، مرجع سبق ذكره، ص ص: 6-7.

الفرع الثاني: إجراءات الدفع عبر الإنترنت في بوابة جبايتك

تتيح بوابة نظام المعلومات "جبايتك" لدافع الضرائب الذي قدم تصريحاً عبر الإنترنت إمكانية اختيار الدفع عبر الإنترنت من خلال الخطوات التالية:¹

أولاً: موافقة دافع الضرائب على الخصم من البنك: يخضع الدفع عبر الإنترنت لإنتاج إذن خصم مباشر من البنك الذي يقع فيه مقر العمل، والذي يوقعه دافع الضرائب، حيث يعطي بموجبه موافقته لإدارة الضرائب على إجراء خصم مباشر من حسابه المصرفي، ولتحقيق هذه الغاية، يجب عليه إبلاغ إدارة الضرائب التي يعتمد عليها (CDI، DGE)، بالإضافة إلى نسخة من موافقة البنك المحلي الخاص به على تفويض الخصم المباشر*، ببيانات الحساب المصرفي للمكلف التي سيتم إدخالها في النظام. يجب على المكلف الاتصال بالبنك المحلي الخاص به لتفويض إدارة الضرائب بتحصيل مبلغ الضرائب والرسوم المصرح بها فقط من خلال التوقيع على تفويض الخصم المباشر لصالح حساب المديرية العامة للضرائب الوطنية NNE المفتوح لدى البنك الخارجي للجزائر.

ثانياً: مراقبة معاملات الدفع عبر الإنترنت: يمكن للمكلف الذي قام بالدفع عبر الإنترنت متابعة تقدم معالجة هذه العملية بالضغط على ملف التعريف الخاص به وسوف تظهر له حالتين كالتالي:

الحالة الأولى: "الدفع عن بعد قيد المعالجة": وهذا يعني أن الدفع عن بعد موجود على مستوى الخدمة الضريبية (SAP/DGI) وأنه جاهز للإرسال إلى البنك خلال أربع وعشرين ساعة (24 ساعة) بعد المعاملة.

الحالة الثانية: "طلب الدفع قيد التنفيذ": تعني أن أمر الدفع تم إنشاؤه وإرساله إلى البنك لجمع المبلغ المطلوب دفعه، تجدر الإشارة إلى أن أمر الدفع قد يتضمن عدة معاملات دفع عبر الإنترنت.

المطلب الثالث: آليات التصريح والدفع في بوابة مساهمتك

تعد البوابة الجديدة "مساهمتك" تجربة جديدة في الإجراءات عن بعد، الغرض منها تسهيل الإجراءات الإدارية وتبسيط القيام بالالتزامات الجبائية من خلال السماح لهم بالتصريح ودفع الضرائب عبر الإنترنت، وتم إدراج هذه البوابة على مستوى قابضات الضرائب التابعة للمديريات الولائية التي لا تتوفر على مركز للضرائب ومركز جوازي للضرائب، وقد اختارت المديرية العامة للضرائب التعميم التدريجي لبوابة "مساهمتك" على مستوى قابضات الضرائب، أين يتم تقديم عديد الخدمات منها²:

1 دليل استخدام بوابة جبايتك، مرجع سبق ذكره، ص 28

2 دليل استعمال بوابة التصريح عن بعد مساهمتك، <https://www.mfdgi.gov.dz> تم الاطلاع عليه

بالتاريخ: 2025/02/25 على الساعة 14.30

* انظر الملحق رقم (2).

- ✓ اكتب استمارة التصريح مع الاستفادة من مساعدة آلية في التصريح الضريبي، والحساب التلقائي واختيار الخيارات في شكل قوائم؛
 - ✓ إنشاء وتعديل التصريح، كما يمكن أيضا تحيين التصريح الذي أدخلت بياناته ولم يتم إرساله بعد إلى المصالح الجبائية؛
 - ✓ تقديم طلب التوطين البنكي ومتابعة معالجته؛
 - ✓ إجراء دفع عن بعد للضرائب والرسوم؛
 - ✓ الوصول والاطلاع على استمارات التصريحات المودعة؛
 - ✓ الاطلاع على بيانات التعريف الخاصة تسمية الشركة، العنوان، رقم الهاتف وغيرها؛
 - ✓ إمكانية تعديل البيانات الشخصية.
- الفرع الأول: آلية التصريح في بوابة مساهمتك**
- من أجل التسجيل عن بعد، يتعين على المكلف إتباع الخطوات التالية:

- ✓ الدخول إلى العنوان <https://moussahamatic.mfdgi.gov.dz/>، من أجل إنشاء الحساب الخاص به للتصريح عن بعد عبر بوابة "مساهمتك"؛
- ✓ إدخال رقم التعريف الجبائي وكلمة المرور الخاصة به، وبهذا يدخل المكلف إلى الفضاء الخاص به على بوابة "مساهمتك".

الفرع الثاني: الوظائف التي تقدمها بوابة مساهمتك

تسمح الوظائف التي تم تطويرها في البوابة للمكلف بالضريبة ماييلي1:

- ✓ تنفيذ كافة أنشطة التصريحات والمدفوعات عن بعد باسمه أو باسم ممثله (المفوض مسبقا)؛
- ✓ إنشاء التصريحات وتصفحها وتعديلها أو حذفها؛
- ✓ استكمال و إرسال التصريحات الجبائية عن بعد؛
- ✓ إجراء الدفع عن بعد عن طريق بطاقة الدفع ما بين البنوك أو البطاقة الذهبية؛
- ✓ الدخول والاطلاع على استمارات التصريح المرسلة عن بعد؛
- ✓ الدخول إلى المدفوعات التي تم إجراؤها عن بعد والاطلاع عليها؛
- ✓ الاطلاع على البيانات الشخصية أو كلمة المرور وتعديلها إذا لزم الأمر.

الفرع الثالث: تصريح عن بعد رسم التوطين البنكي

1 دليل الانخراط في بوابة التصريح والدفع عن بعد مساهمتك، <https://mfdgi.gov.dz/moussahamaticar/#/>، تم الاطلاع عليه يوم 2025/02/26 على ساعة 13.40 ص 3

يقوم المكلف بالدخول إلى فضاء "مساهمتك" الخاص به، ثم الانتقال إلى قائمة التصفح على اليسار، والنقر على قسم التصريح، وستظهر قائمة فرعية للتصريحات المختلفة، يختار التوطين البنكي ويقوم بملئ استمارة التوطين البنكي، ثم يقوم بإرسال التصريح إلى مصالح الضريبية في انتظار المصادقة عليه من طرف هذه الأخيرة.¹

الفرع الرابع: أليات الدفع عبر بوابة مساهمتك

بمجرد مصادقة أعوان الضرائب على تصريح التوطين البنكي الخاص بالمكلف، ستجده في قسم الدفع في قائمة التصفح الدفع التوطين البنكي ويمكنه الشروع في دفعه عن بعد، يتم دفع التصريح الخاص به عن طريق بطاقة الدفع ما بين البنوك أو البطاقة الذهبية، ويقوم بذلك عبر الإجراءات التالية:²

- ✓ يتعين عليه اختيار شروط الاستخدام وقبولها حتى تتمكن من إجراء الدفع؛
- ✓ ستتم إعادة توجيهه تلقائيا إلى منصة الدفع؛
- ✓ يقوم بملء المعلومات الخاصة ببطاقته (رقم البطاقة، تاريخ نهاية الصلاحية، الاسم واللقب)؛

- ✓ طباعة التصريح البنكي وإيصالات الدفع وتقديمها إلى مركز الضرائب الذي تتبع له، والتأشير على التوطين الخاص به للمصادقة عليه.

المبحث الثاني: واقع التحصيل الضريبي و رقمنة الإدارة الضريبية بالأغواط

يتضمن هذا المبحث وصفا لمجتمع الدراسة والعينة وأداة الدراسة، كما يتضمن ظروف إعداد قائمة المؤشرات للرقمنة وواقع التحصيل الضريبي في الإدارة الضريبية لولاية الأغواط.

المطلب الأول: تصميم الدراسة

سننطلق في هذا المطلب إلى أداة الدراسة وتصميمها.

الفرع الأول: أداة الدراسة

لاختبار فرضيات الدراسة قمنا باستخدام قائمة مؤشرات التحصيل الضريبي وكذا إجراءات الرقمنة الإدارة الضريبية كأداة بحثية، من أجل معرفة واقع رقمنة الإدارة الضريبية بالأغواط و واقع التحصيل الضريبي، وحاولنا من خلال قائمة المؤشرات سواء الخاصة بالتحصيل أو الرقمنة

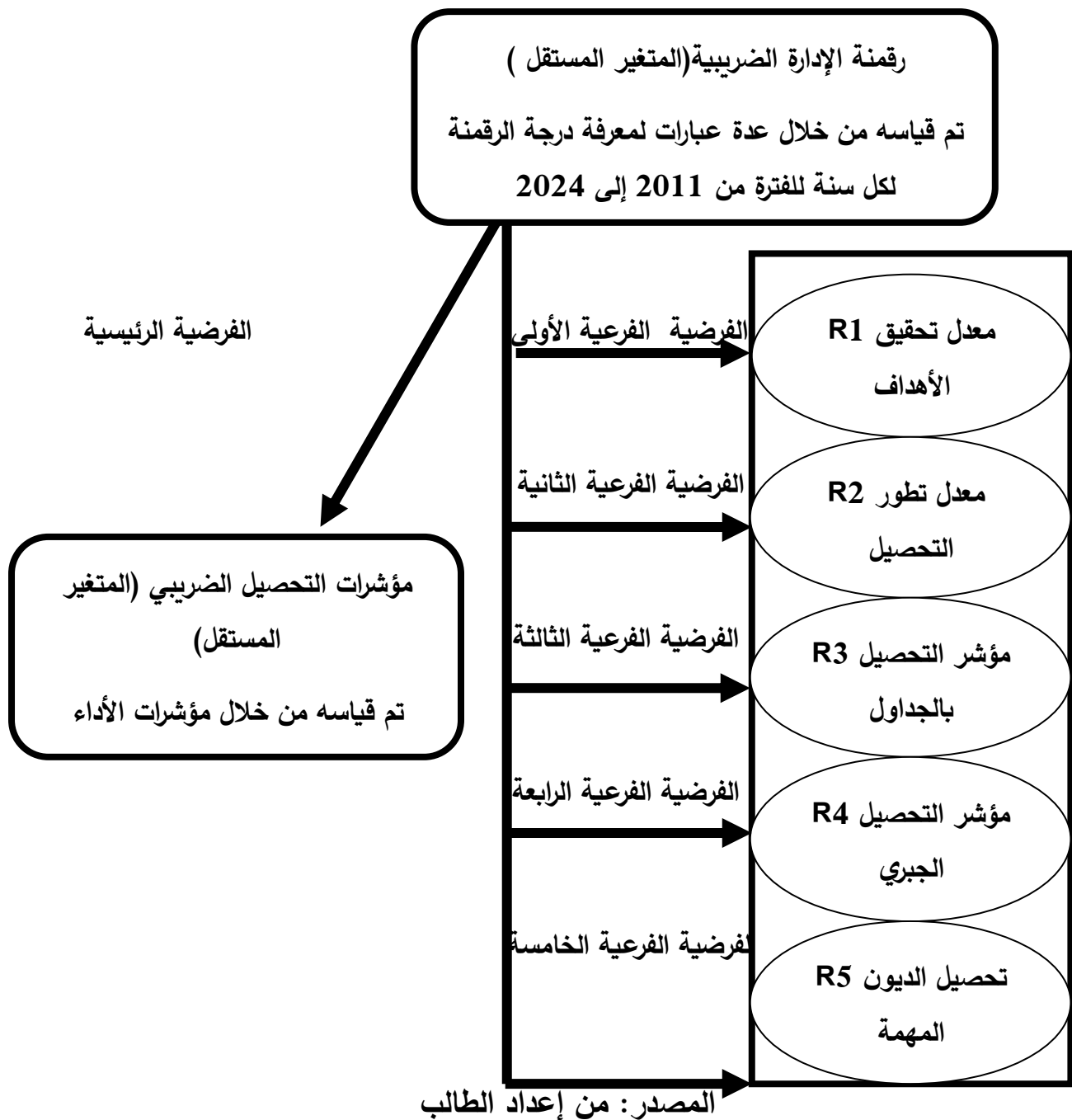
1 دليل التصريح والدفع عن بعد لرسم التوطين البنكي مساهمتك، <https://www.mfdgi.gov.dz>، جويلية 2021،

2025/02/26 على ساعة 13.40 ص2

2 دليل التصريح والدفع عن بعد لرسم التوطين البنكي مساهمتك، مرجع سبق ذكره ص 4

توضيح تأثير الرقمنة على التحصيل الضريبي في مديرية الضرائب لولاية الأغواط، تم صياغة متغيرات الدراسة وفق النموذج التالي:

الشكل رقم (2-1): نموذج الدراسة.



أولاً: تعريف مؤشرات التحصيل الضريبي: هي عبارة عن مؤشرات الأداء المطبقة بالمصالح الضريبية في إطار عقود النجاعة، وتستخدم في تقييم أداء مجمل الأنشطة الضريبية، وتطبق هذه المؤشرات على مستوى المفتشيات، قابضات الضرائب، وفرق الرقابة حيث يتم تجميعها على المستوى الولائي لدى المديرية الولائية للضرائب، ثم على المستوى الجهوي المديرية الجهوية للضرائب وفي الأخير على المستوى المركزي لدى المديرية العامة للضرائب.

وقد تم الشروع في تطبيق هذه المؤشرات انطلاقا من السداسي الثاني من سنة 2003 بموجب التعليمية رقم 02 لوزارة المالية بتاريخ 26 أفريل 2003 في إطار برنامج يهدف إلى تحسين نظام التسيير الضريبي التقليدي إلى نظام التسيير الضريبي المخطط بالأهداف. وبصفة عامة تقسم مؤشرات الأداء حسب الأنشطة الضريبية الممارسة إلى:

- ✓ مؤشرات خاصة بتسيير الوعاء، 25 مؤشرا؛
- ✓ مؤشرات خاصة بالتحصيل وتتضمن 10 مؤشرات؛
- ✓ مؤشرات خاصة بالرقابة الجبائية، وتتضمن 20 مؤشرا؛
- ✓ مؤشرات خاصة بالموارد البشرية والمتعلقة بالأفراد والتكوين وتتضمن 20 مؤشرا؛ مؤشرات خاصة بالمنازعات الجبائية، تتضمن 26 مؤشرا.

ومن أهم مؤشرات التحصيل الضريبي: نجد:¹

R1_1 معدل تحقيق الأهداف : وهو يمثل نسبة بما تم تحقيقه فعلا مما كان مقررا له في بداية السنة بحيث يعكس لنا مدى جدية الرقابة في التحصيل بالنسبة للقباضات.

$$R1 = \frac{\text{مبلغ تحصيل}}{\text{الهدف المحقق}} \times 100$$

إذا لم يكن هذا المعدل 100 % فإن ذلك يعني إفلات جزء من الوعاء الجبائي الكلي من الخضوع للضريبة، وهذا في ظل افتراض أن الهدف المحدد تم اعتماده على أساس أن البيانات والمعطيات منطقية وموضوعية.

R2_2 معدل تطور التحصيل: وهو يمثل نسبة النمو في التحصيل لهذه السنة مقارنة بالسنة السابقة، ويمكن أن يأخذ الإشارة السالبة في حالة المبلغ المتحصل في السنة الماضية أكبر من المتحصل في السنة الحالية.

$$R2 = \frac{\text{التحصيلات سنة (ن)} - \text{التحصيلات سنة (ن-1)}}{\text{التحصيلات سنة (ن-1)}} \times 100$$

ويتوقف هذا المؤشر على عدة عوامل وعلى رأسها التطور الحاصل على مستوى الأوعية الجبائية من سنة لأخرى، لكن الأمر المهم في هذا الجانب هو ضرورة قيام المصالح الجبائية بدورها وبالفعلية

¹ محمد شيشي، عبد القادر حساني، تحليل عملية التحصيل الضريبي المترتب عن عمليات الرقابة الجبائية وفق مؤشرات الأداء، مذكرة مقدمة شهادة ماستر مهني، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مسيلة، 2019/201، ص 52.

اللازمة من حيث اكتشاف الأوعية الجبائية الجديدة في الوقت المناسب ومتابعتها، وهذا في حالة محاولة أصحابها إخفائها عن أعين الإدارة الجبائية أو في حالة التصريح بها ولكن بأقل من قيمتها الحقيقية.

3- مؤشر مجهودات المصالح R3 , R4 : والمتعلقين بتحصيل المبالغ الناتجة عن الرقابة الداخلية، أي التحصيل بالورود الجماعية أو الفردية سواء كان ذلك بصفة عادية وودية أو بصفة إجبارية ردعية، وكلما كان هذين المؤشرين ذا قيمتين مرتفعتين دل على أن هناك العديد من التصريحات المكتبة من طرف المكلفين والتي خضعت للرقابة الداخلية، توجد بها فروقات ونقائص، حيث أن هناك العديد من المكلفين في نيتهم التخلص من دفع مبلغ الضريبة الواجب عليهم سواء بصفة كلية أو بصفة جزئية، حيث أن عدم استجابة المكلفين الذين صدرت في حقهم ورود جداول الدفع بطريقة ودية وفق المؤشر R3، مما يدفع المصالح المعنية للتحصيل بالإجراءات الإجبارية الردعية وفق المؤشر R4.

$$R3 = \frac{\text{التحصيلات الجداول (الورود)}}{100 \times \text{التحصيلات الإجمالية}}$$

$$R4 = \frac{\text{تحصيلات بالإجراءات الردعية}}{100 \times \text{التحصيلات الجداول}}$$

4_ R5 معدل تحصيل المبالغ المهمة : والذي يعتبر من بين أولويات مصالح التحصيل وأن يكون المؤشر R5 ذو قيمة مرتفعة، خاصة وأنه يمثل النسبة والمبالغ الأهم للتحصيل، فإذا لم تتمكن المصالح المعنية من تحصيل جزء معتبر منها، فإنه يمكن أخذ صورة أولية عن كبر حجم التهرب الضريبي، وربما في بعض الأحيان يعود إلى أن عملية التأسيس لم تكن صحيحة بالقدر الكافي.

$$R5 = \frac{\text{المبالغ المحصلة من الديون المهمة}}{100 \times \text{المبالغ الإجمالي للديون المهمة}}$$

ثانيا: صياغة إجراءات رقمنة الإدارة الضريبية: تم صياغة مؤشر يضم مجموعة من الإجراءات الخاصة برقمنة الإدارة الضريبية لتقييم مدى تطبيق الرقمنة في الإدارة الضريبية لولاية الأغواط للفترة من 2011 إلى 2024 التي تشمل من أهمها:

- ✓ إنشاء موقع إلكتروني للإدارة الضريبية لتعريف بالخدمات الإلكترونية المقدمة من طرفها؛
- ✓ نظام تسجيل إلكتروني لدافعي الضرائب من خلال بوابة التصريح الإلكتروني جبايتك ومساهمته؛

والهدف منها تبسيط الإجراءات الإدارية لفائدة المكلفين بالضريبة عند تسليم الوثائق الجبائية.

وبعد إكمال الخطوة الأولى من إعداد هذه المؤشرات، تم عرضها على نخبة من الأساتذة المحكمين من أعضاء هيئة التدريس في كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة عمار ثليجي الأغواط، حيث تألفت من 7 أساتذة*، وقد تمت الاستجابة لآرائهم من خلال القيام بما يلزم من تعديل وحذف وفقا للمقترحات المقدمة، لتخرج هذه المؤشرات في صورته النهائية*.

وقد تم ترجمة هذه الإجراءات في شكل كمي على أساس مقياس ليكارت الثنائي حتى يتسنى لنا معرفة تطبيق كل مؤشر، والذي يتراوح بين (موجود غير موجود) كما هو مبين في الجدول:

الجدول رقم (2_1) : مقياس ليكارت الثنائي

المؤشر	موجود	غير موجود
الدرجة	1	0

المصدر: من إعداد الطالب

الفرع الثاني: مجتمع وعينة الدراسة

سوف نتطرق إلى تقديم مجتمع وعينة الدراسة

أولاً: مجتمع الدراسة: يتكون مجتمع الدراسة من التحصيل الضريبي والرقمنة الضريبية في الجزائر.

ثانياً: عينة الدراسة: مديرية الضرائب لولاية الأغواط، حيث تم تقديم من طرفهم مؤشرات التحصيل الضريبي للفترة من 2011 إلى غاية 2024 وكذا إجراءات رقمنة الإدارة الضريبية لنفس الفترة.

الفرع الثالث: أساليب المعالجة الإحصائية لبيانات الدراسة

تم استخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية الذي يرمز له "spss" وهو برنامج يحتوي على مجموعة كبيرة من الاختبارات الإحصائية، وذلك لتحليل بيانات المؤشرات والحصول على مخرجات لجميع المؤشرات ومعرفة مدى ملائمة إجراءات الرقمنة في مديرية الضرائب وتأثيرها على التحصيل الضريبي، وللاجابة على تساؤلات الدراسة واختبار فرضياتها تم الاعتماد على الأساليب الإحصائية التالية:

*أنظر الملحق رقم: (02)

*أنظر الملحق رقم: (03)

✓ الأعمدة والرسوم البيانية: وذلك من أجل تحليل التطور المؤشرات المدروسة وكذا لعرض البيانات؛

✓ المتوسط الحسابي: لمعرفة متوسط مؤشرات كل من الرقمنة والتحصيل الضريبي؛

✓ الانحراف المعياري: لمعرفة مدى التشتت المطلق بين الأوساط الحسابية؛

✓ معامل الارتباط: لقياس العلاقة بين المتغير المستقل على المتغير التابع؛

✓ الانحدار الخطي: من أجل اختبار فرضيات الدراسة المرتبطة بتحديد أثر المتغير المستقل بأبعاده؛

✓ اختبار T لفرق بين المتوسطات: لمعرفة إذا ما كانت هناك فروق في مؤشرات التحصيل الضريبي تعزى إلى تغير استخدام البوابات الرقمية.

المطلب الثاني: واقع التحصيل بالإدارة الضريبية لولاية الأغواط للفترة من 2011 إلى 2024

تم اختيار مجموعة من المؤشرات المتعلقة بالتحصيل الضريبي لمديرية الضرائب لولاية الأغواط، وتمثلت في: R1 معدل تحقيق الأهداف، R2 معدل تطور التحصيل، R3 ، R4 ، R5 مؤشرات مجهودات المصالح، R5 معدل تحصيل المبالغ المهمة، باستخدام الإحصاء الوصفي (التمثيل البياني، المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري)، تبين النتائج الواردة في الجداول التالية خصائص عينة الدراسة كمايلي:

الفرع الأول: تطور مؤشرات التحصيل الضريبي من 2011 إلى 2024

بعد الاتصال بالمديرية الفرعية للتحصيل بمديرية الضرائب لولاية الأغواط تحصلنا على قيم ومؤشرات التحصيل الضريبي للفترة من 2011 إلى 2024 و النتائج الموضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم: (2_2) تطور مؤشرات التحصيل الضريبي للفترة من 2011 إلى 2024

المؤشرات السنوات	R1	R2	R3	R4	R5
2011	118%	108%	7%	25%	0%
2012	133%	108%	14%	11%	0%
2013	104%	98%	10%	12%	0%
2014	8%	8%	17%	0%	13%

2%	0%	16%	12%	64%	2015
1%	5%	4%	4%	58%	2016
1%	12%	6%	4%	61%	2017
1%	20%	4%	2%	101%	2018
1%	44%	4%	6%	107%	2019
1%	55%	3%	-5%	96%	2020
0%	62%	5%	7%	103%	2021
0%	52%	6%	8%	101%	2022
0%	67%	3%	8%	105%	2023
0%	68%	4%	14%	100%	2024

المصدر: من الإعداد الطالب بناء على المعطيات المقدمة من مديرية الضرائب بالأغواط
أنظر الملحق رقم(04) .

أولاً: مؤشر تحقيق الهدف الضريبي وتطوره: يضم مؤشر تحقيق الهدف ومؤشر تطور التحصيل الضريبي.

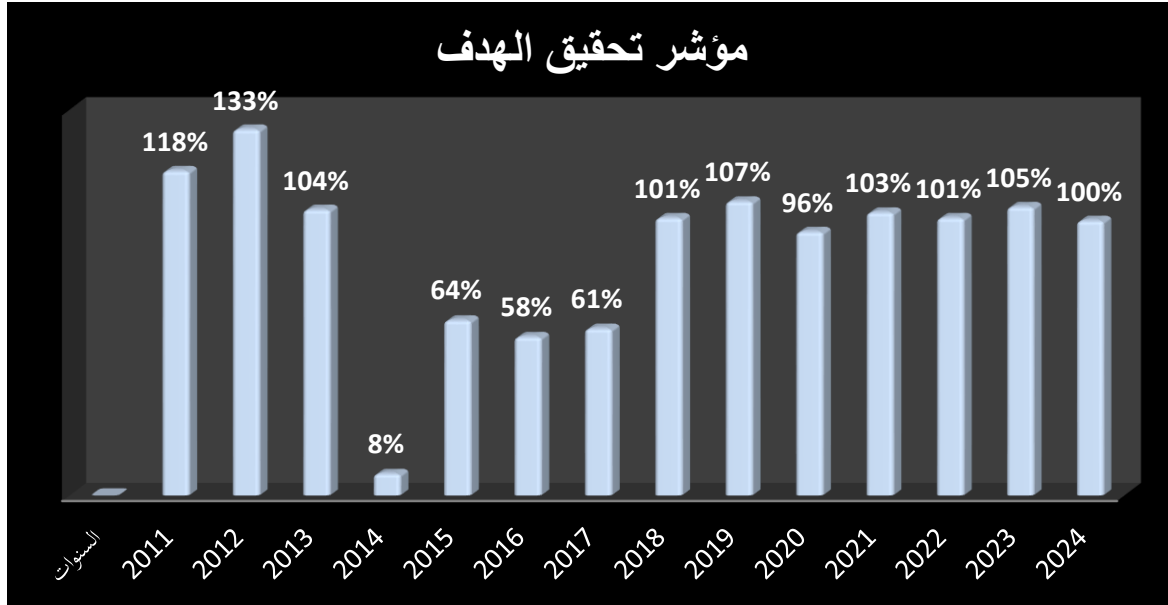
1- تطور مؤشر تحقيق الهدف R1:

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن مؤشر تحقيق الهدف في كل من السنوات (2011، 2012، 2013، 2018، 2021، 2022، 2019 و2023) تجاوز نسبة (100%)، وهذا يدل على أن معدل تحقيق الأهداف أي أن إجمالي التحصيل تجاوز الهدف المحدد، وهذا أمر جيد يدل على سعي المصالح الجبائية إلى التحكم في الوعاء الضريبي، وبالتالي عدم تضيق أي فرصة مبلغ يمكن تحصيله.

أي أن هدف المديرية العامة تحقق أو تجاوز، وهو ما جعل هاتها لأخيرة تطلب من مصالح الوعاء تكثيف وسائل الرقابة الجبائية مادامت مصلحة التحصيل قادرة على تنفيذ البرنامج المحدد لها، في حين نلاحظ أنه في السنوات (2015، 2014، 2016، 2017)، لم تجاوز نسبة (100%)، وهذا يدل على أن معدل تحقيق الأهداف أي أن إجمالي التحصيل لم تتجاوز الهدف المحدد، وهذا أمر غير جيد يدل على تقريط في جزء معتبر من التحصيل الضريبي خاصة سنة (2014) التي كانت نسبة

ضعيفة جدا مقارنة بالسنوات الأخرى في حين كانت النسبة في سنة (2024) هي (100%)، وبالتالي تحقيق الهدف المحدد، بشكل عام يظهر المؤشر تقلبات كبيرة في تحقيق الهدف على مر السنوات، مع فترات من الأداء القوي وأخرى من الأداء الضعيف، ويمكن توضيح نتائج المؤشر R1 في الشكل التالي:

الشكل رقم (2_2): مؤشر تحقيق الهدف للفترة من 2011 إلى 2024.



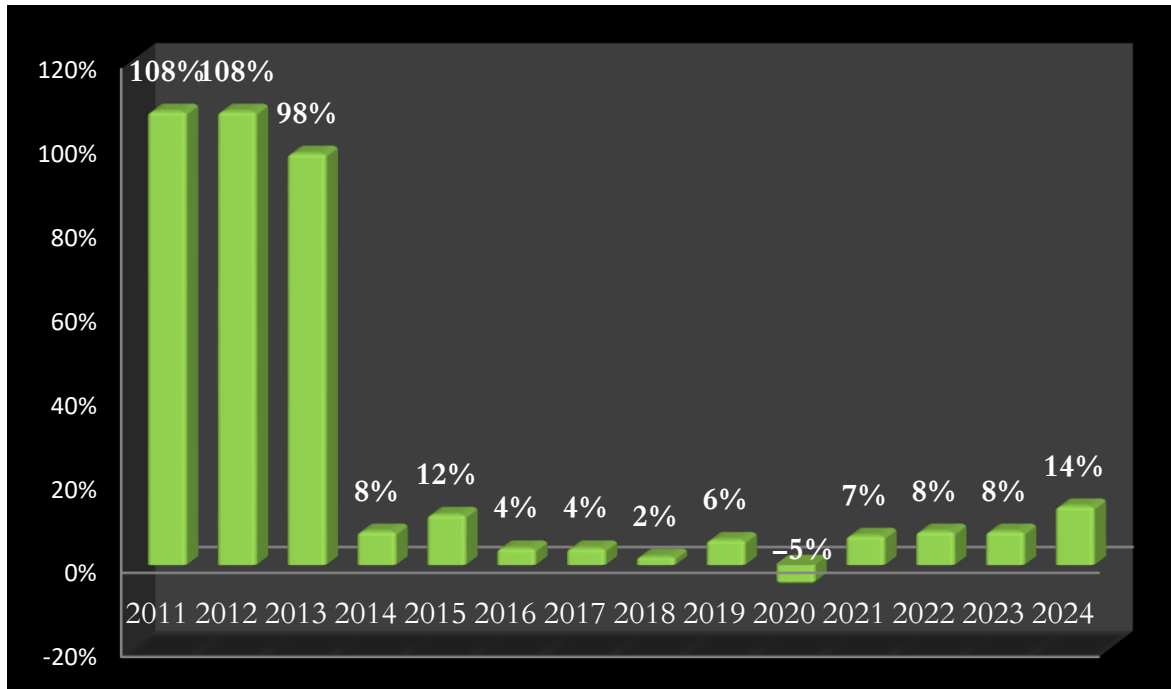
المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات EXCEL

2- مؤشر تطور التحصيل:

نستنبط من خلال تحليل المؤشر R2 المتعلق بمعدل تطور التحصيل، أنه سجل استقرار في سنتين 2011 و 2012 وانخفاضا قليلا في سنة 2013، غير أنه حدث انخفاض حاد منسنة 2014 إلى غاية سنتي 2018 و 2019، وفي سنة 2020 شهد انخفاضا سلبيا بنسبة 5%- وهي فترة شهدت انتشار جائحة كورونا التي أثرت على الاقتصاد بشكل عام وعلى التحصيل الضريبي بشكل خاص، في حين بدأت مرحلة التعافي في سنة 2021 حيث كانت نسبة تطور التحصيل خلال السنة 07 % لتواصل الارتفاع تدريجا إلى غاية سنة 2024 أين أصبحت النسبة 14 %.

إن تجاوز مؤشر التطور (R2) لنسبة 100 % في كلتا السنتين (2012-2011) يفيد على أن الأهداف المسطرة من سنة لأخرى ما زالت بعيدة عن الإمكانات الفعلية لمصلحة التحصيل، فهاته الأخيرة بمقدورها تحقيق أهداف أكثر، وهذا ما من شأنه حث المصالح المختصة على تكثيف المراقبة الجبائية والعمل على تحصيل مبالغ أكبر، ويمكن تلخيص نتائج المؤشر R2 في الشكل التالي:

الشكل رقم (2_3): مؤشر تطور التحصيل للفترة من 2011 إلى 2024:



المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات EXCEL

ثانيا: مؤشرات مجهودات المصالح: تتمثل مجهودات المصالح في مؤشر التحصيل بالجداول والتحصيل الجبري.

1-مؤشر التحصيل بالجداول:

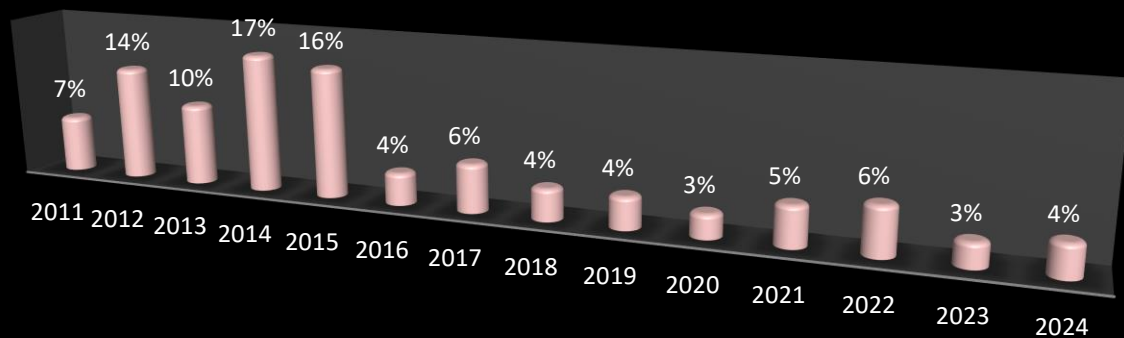
من خلال الجدول السابق نجد أن مؤشر التحصيل بالجداول شهد وتيرة تقلبات إلى حد ما، فهناك فترات كان النمو فيها جيدا مثل سنوات (2012، و2014، و2015) وفترات أخرى من تباطؤ؛ خاصة في سنتي (2020، و2023) أين كانت نسبة 3% وهي نسبة ضعيفة جدا.

تبين النسب الضعيفة لمؤشر مجهودات المصالح فيما يخص الجداول لضعف أداء مصلحة التحصيل فيما يخص المبالغ الناتجة عن الرقابة الداخلية، وهذا ما يوضح عدم وجود فروقات ونقائص في التصريحات المكتتبه من قبل المكلفين أي أن القباضات تكتفي فقط بما يتم التصريح به وتسديده من طرف المكلفين بالضريبة من دون القيام بأية إجراءات للتأكد من ذلك، كما يدل على وجود فئة من المكلفين بالضريبة في نيتها عدم دفع مبلغ الضريبة الواجبة الأداء عليهم سواء كليا أو جزئيا، وهو ما دفع بالمصالح الجبائية على مستوى مديرية الضرائب الولائية إلى التحصيل بالجداول. ويمكن تلخيص نتائج المؤشر R3 في الشكل التالي:

الشكل رقم(2_4): مؤشر تطور التحصيل بالجداول للفترة من 2011 إلى 2024

مؤشر التحصيل بالجداول

■ مؤشر التحصيل بالجداول

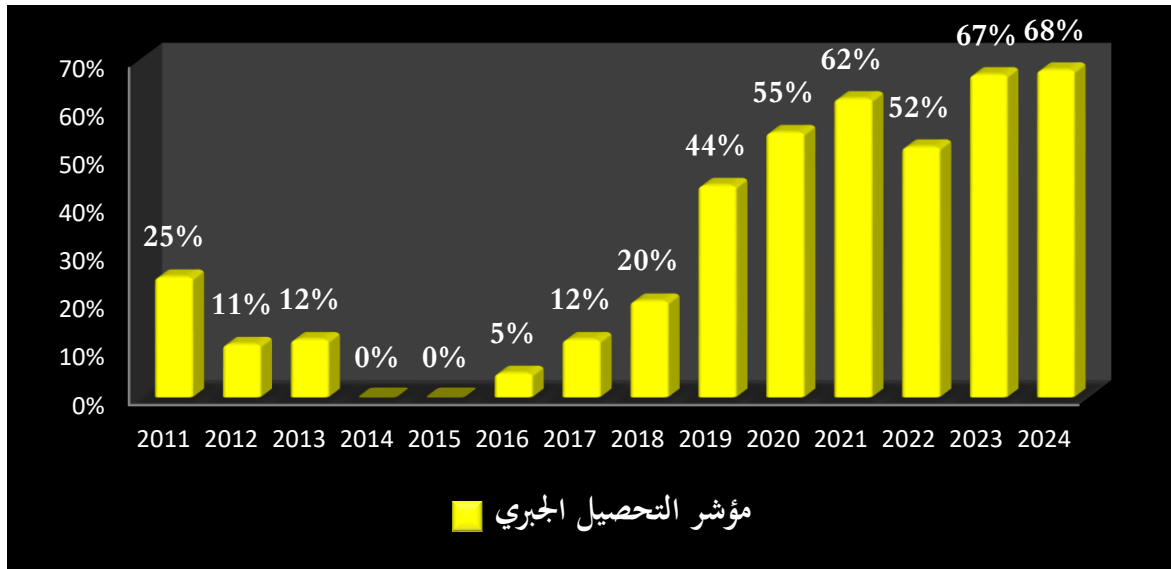


المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات EXCEL

2- مؤشر التحصيل الجبري:

من خلال الجدول السابق نجد أن مؤشر التحصيل الجبري شهد انخفاض ملحوظ في سنة 2012 عن السنة السابق حيث أصبحت النسبة 11% بمقارنة مع سنة 2011 أين كانت 25%، في حين عرفت عملية التحصيل الجبري أسوأ نسبة لها في سنتي 2014 و 2015 حيث لم تسجل أي مبالغ للتحصيل الجبري، ونلاحظ تحسن في السنوات التالية إلى غاية 2024 أين أصبحت النسبة 68% وهي نسبة جيدة، إن النسب الضعيفة فيما يخص التحصيل الجبري خاصة في الفترة من (2012 إلى غاية 2018) تبين كذلك ضعف أداء مصالح التحصيل، في حين أن الفترة الثانية من (2019 إلى غاية 2024) نلاحظ تحسن كبير في هذه النسب، وهذا راجع إلى تكثيف الجهود لتحقيق أكبر قدر ممكن من المستحقات الضريبية الخاصة بالتحصيل الجبري . ويمكن تلخيص نتائج المؤشر R4 في الشكل التالي:

الشكل رقم (2_5): مؤشر تطور التحصيل الجبري للفترة من 2011 إلى 2024



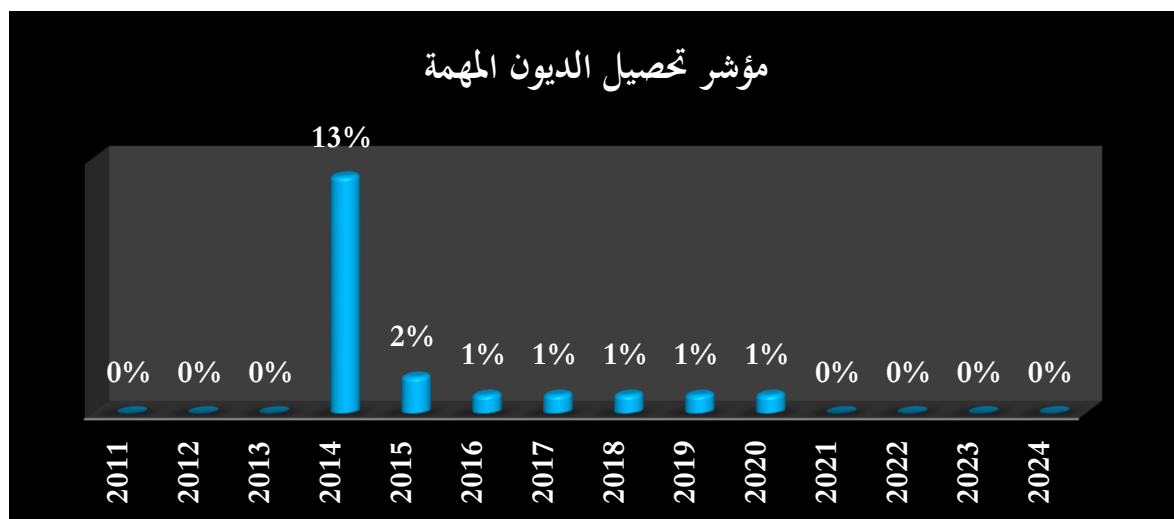
المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات EXCEL

ثالثا: مؤشر التحصيل الديون المهمة:

نلاحظ أن نسبة معدل تحصيل المبالغ المهمة على مستوى مديريات الضرائب الولائية لعينة الدراسة ضئيلة جدا، وهذا يشير إلى عدم التحكم في عملية التحصيل من طرف المصالح الجبائية، وكبر حجم التهرب الضريبي، باستثناء سنة 2014 التي شهدت ارتفاعا ملحوظا وإن بقي ضعيفا نسبيا، فقد كان معدل تحصيل المبالغ المهمة يقدر 13% وهي نسبة تبقى منخفضة، وكمثال على ضعف عملية التحصيل على مستوى المبالغ المهمة نجد أنه في سنة 2015 كان بنسبة 2% .

يعتبر المؤشر R5 من بين أهم المؤشرات التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار للرفع من عملية التحصيل على مستوى المديرية الولائية للضرائب، لذلك يجب أن يكون ذو قيمة مرتفعة خاصة وأنه يمثل النسبة والمبالغ الأهم للتحصيل، ويمكن تلخيص نتائج المؤشر R5 في الشكل التالي:

الشكل رقم (2_6): مؤشر تطور التحصيل الديون المهمة



المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات EXCEL

الفرع الثاني: الإحصاءات الوصفية للمتغير التابع (مؤشرات التحصيل الضريبي) :

بعد أن قمنا بتحليل تطور مؤشرات التحصيل الضريبي، قمنا بإجراء إحصاءات وصفية لمؤشرات التحصيل الضريبي من خلال الاستعانة بالانحراف المعياري والمتوسط الحسابي (أنظرا الملحق رقم 05) يوضح الجدول الموالي الإحصاءات الوصفية لمؤشر التحصيل الضريبي.

الجدول رقم (2_3): الإحصاءات الوصفية لمؤشرات التحصيل الضريبي.

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	المؤشر	الترتيب	متغيرات الدراسة وأبعادها
31.81	89.92	مؤشر تحقيق الهدف	R1	مؤشرات التحصيل الضريبي
42,23	27,29	مؤشر تطور التحصيل	R2	
13,84	14,28	مؤشر التحصيل بالجدول	R3	
13,84	14,28	مؤشر التحصيل الجبري	R4	
13,78	14,57	مؤشر تحصيل الديون المهمة	R5	

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات SPSS (أنظر الملحق رقم 05)

نلاحظ من الجدول أعلاه أن متوسط الحسابي لمؤشر التحقيق الهدف يقدر بـ 89.92 هو الأعلى قيمة بين متوسط المؤشرات الأخرى وهو نسبة جيدة بمقارنة بالمؤشرات الأخرى، وبما أنه أقل نسبة (100%) يدل على التفريط في جزء معتبر من التحصيل الضريبي بمديرية الضرائب لولاية الأغواط، في حين كان الانحراف المعياري يقدر بـ 31.81 يدل على تشتت كبير للبيانات حول المتوسط الحسابي وهو ما يدل على تحقيق الأهداف التحصيل الضريبي المبرمجة في سنوات وعدم تحقيقها في سنوات الأخرى خاصة في سنة 2014 وسنة 2017 وبالمقابل تحسنه خلال الفترة من 2018 إلى 2024

كما أن متوسط الحسابي لمؤشر تطور التحصيل الضريبي يقدر بـ 27,29 وهي نسبة ضعيفة مما يدل على أن تطور التحصيل الضريبي في فترة الدراسة لم يتطور بالشكل الكافي، في حين كان الانحراف المعياري يقدر بـ 42,23 وهي نسبة كبيرة وذلك يدل على تفاوت تطور التحصيل في سنوات الدراسة فهناك سنوات كان تطور التحصيل موجب وبنسبة مرتفعة في حين كانت سنوات تطور التحصيل سالب مثل سنة 2020.

أما بالنسبة لمؤشر تحصيل بالجدول والتحصيل الجبري كان متوسط الحسابي يقدر بـ 14,28 وهي نسبة ضعيفة جدا، مما يدل على أن مصالح التحصيل في مديرية الضرائب لم تقم بالتحصيل الجبري وبالجدول، واقتصر على ما يقدمه المكلفين من تصريحات بدون عمل رقابة كافية للملفات الضريبية، أما الانحراف المعياري كان يقدر بـ 13,84 وهي نسبة كبيرة بمقارنة مع المتوسط الحسابي فهو يدل على تشتت للبيانات على مدار سنوات الدراسة، وبالتالي عدم تجانس التحصيل بالجدول والتحصيل الضريبي خلال هذه السنوات، فنلاحظ هناك سنوات لم يسجل فيها أي تحصيل جبري مثل سنوات 2014 و 2015، وسنوات كان فيها التحصيل بالجدول ضعيف جدا مثل سنوات 2020 و 2023.

قدر المتوسط الحسابي لمؤشر تحصيل الديون المهمة بـ 14,57 وهي نسبة في غاية الضعف وبالتالي إغفال مصالح التحصيل الضريبي في مديرية الضرائب لولاية الأغواط لجزء مهم من عملية التحصيل الذي يكمن في الديون المهمة، في حين كان الانحراف المعياري يقدر بـ 13,78 وهي نسبة كبيرة بمقارنة مع المتوسط الحسابي، وبالتالي هناك عدم تجانس في التحصيلات بالديون المهمة خلال سنوات الدراسة.

انطلاقا مما سبق يمكننا القول أن مؤشرات التحصيل الضريبي في ولاية الأغواط خلال الفترة من 2011 إلى 2024 تظهر تفاوت واضحا في كفاءة وفعالية عمليات التحصيل الضريبي بين هذه السنوات، وهذا ما يعكس عدم وجود منهجية واضحة وأن واقع التحصيل الضريبي في ولاية الأغواط أقل من المأمول خلال هذه الفترة.

المطلب الثالث: واقع إجراءات رقمنة الإدارة الضريبية بالأغواط من 2011 إلى 2024

سوف نحاول من خلال هذا المطلب تسليط الضوء على واقع تطبيق إجراءات رقمنة الإدارة الضريبية في ولاية الأغواط.

الفرع الأول: تطور إجراءات رقمنة الإدارة الضريبية بالأغواط من 2011 إلى 2024

بعد إجراء مقابلة شخصية مع السيد رئيس مكتب التحصيل بمديرية الضرائب لولاية الأغواط، وذلك من أجل معرفة مدى تطبيق إجراءات رقمنة الإدارة الضريبية في مديرية الضرائب لولاية الأغواط وسنة تطبيق كل إجراء، هذا ما نلخصه في الجدول التالي:

الجدول رقم: (2_4) واقع تطبيق إجراءات رقمنة الإدارة الضريبية بالأغواط للفترة من 2011 إلى 2024

إجراءات رقمنة الإدارة الضريبية	موجود	غير موجود	سنة التطبيق
1- القوانين والمعلومات الخاصة بالضرائب التي يتم تحصيلها إلكترونيا		✓	لم يتم تطبيقها
2- تقديم الإقرار الضريبي الإلكتروني من قبل المكلفين		✓	لم يتم تطبيقها
3- نظام الفاتورة الإلكترونية		✓	لم يتم تطبيقها
4- الاستفسار الإلكتروني على وضع الملفات الضريبية		✓	لم يتم تطبيقها
5- السداد الإلكتروني للضرائب	✓		2023
6- نظام المعلومات الجبائي SGF/SAP	✓		2011
7- إنشاء موقع إلكتروني للإدارة الضريبية	✓		2023
8- الترقيم الجبائي الإلكتروني	✓		2018
9- البطاقة الإلكترونية للغشاشين	✓		تم تطبيقها
10- نظام تسجيل إلكتروني لدافعي الضرائب من خلال بوابة التصريح الإلكتروني جبايتك	✓		2023
11 - نظام تسجيل إلكتروني لدافعي الضرائب من خلال بوابة التصريح الإلكتروني مساهمتك	✓		2024
12- اطلاع المكلف على دينه الجبائي الكلي إلكترونيا.		✓	لم يتم

تطبيقها			
2023	✓		13- نظام لتحميل الوثائق والتصريحات الجبائية عن بعد
لم يتم تطبيقها	✓		14- اقتطاع المباشر لدى المكلفين بالضريبة الإلكترونية
لم يتم تطبيقها	✓		15- طلب التوطين البنكي عن بعد
لم يتم تطبيقها	✓		16- قواعد الفحص الضريبي الإلكتروني
2018	✓		17- تبسيط الإجراءات الإدارية لفائدة المكلفين بالضريبة عند تسليم الوثائق الجبائية
لم يتم تطبيقها	✓		18- تطبيقات الهاتف المحمول للخدمات الضريبية
لم يتم تطبيقها	✓		19- التكامل مع المؤسسات الحكومية
لم يتم تطبيقها	✓		20- التقنيات الحديثة (ذكاء صناعي لتحليل البيانات)

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على المقابلة الشخصية مع رئيس مكتب التحصيل في مديرية الضرائب لولاية الاغواط.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الرقمنة في الفترة من (2011 إلى 2017) كانت وتيرة التحول الرقمي بطيئة نسبيا خلال هذه السنوات، واقتصرت الرقمنة على النظام المعلومات الجبائي SGF، في حين كانت لا تزال مديرية الضرائب لولاية الأغواط في هذه الفترة تعتمد على الطرق التقليدية في كل من التصريح الضريبي والتسديد، مما يعني الاكتفاء بتقديم التصريحات المقدمة من طرف المكلف والتسديد في قباضات الضرائب.

في حين كانت الفترة الثانية من (2018 إلى 2022) شهدت هذه الفترة ارتفاعا طفيفا يعكس هذا زيادة الاهتمام بالتقنيات الرقمية أو تنفيذ بعض المبادرات الرقمية، حيث نلاحظ أنه تم توقف العمل

بنظام المعلومات الجبائي SGF وبدأ العمل بنظام المعلومات جبائي جديد SAP الذي يعد هو النواة الأساسية لنظام تسجيل إلكتروني لدافعي الضرائب من خلال بوابة التصريح الإلكتروني جبايتك، ورغم هذه التحسينات إلا أنه لا يزال الاعتماد على الطرق التقليدية في التصريح والتسديد والتحصيل الضريبي.

في حين كانت الفترة الثانية من (2023 إلى 2024) حدثت قفزة كبيرة يشير هذا الارتفاع الكبير إلى تسارع ملحوظ في وتيرة التحول الرقمي، نتيجة لتبني واسع النطاق للتقنيات الرقمية أو تنفيذ استراتيجيات رقمية طموحة، حيث تم إطلاق البوابات الإلكترونية جبايتك ومساهمتك.بالإضافة إلى إطلاق الموقع الرسمي للضرائب وتحميل الوثائق والتصريحات الجبائية عن بعد.

ولحساب نسبة المئوية لمدى تطبيق إجراءات الرقمنة في كل سنة من سنوات الدراسة تم حسابها وفق

$$\text{العلاقة التالية: } 100 \times \frac{\text{عدد نقاط السنة}}{\text{مجموع إجمالي النقاط}}$$

انطلاقا من هذه العلاقة نحصل على الجدول التالي:

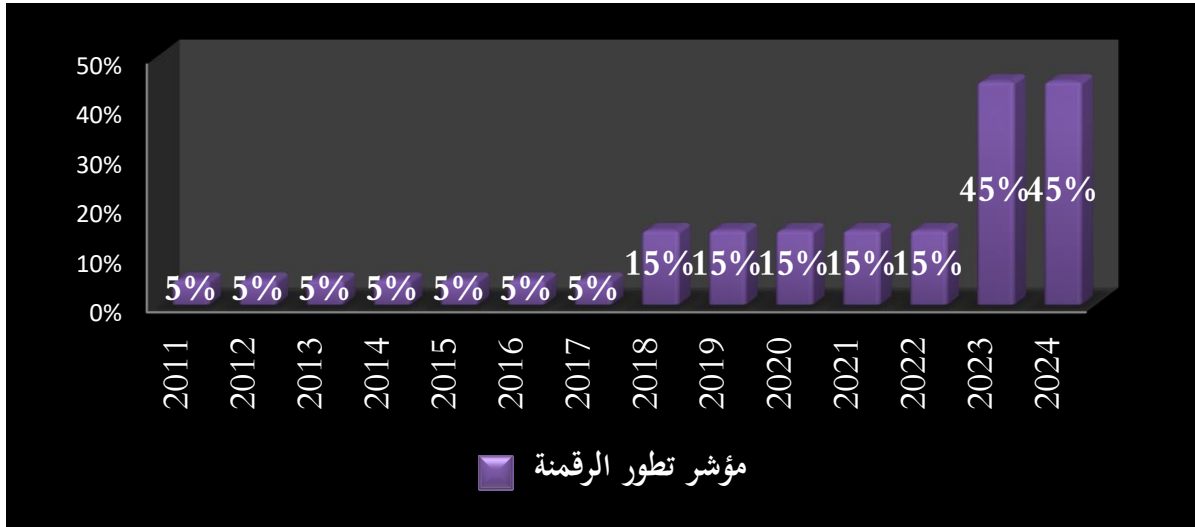
الجدول رقم (2_5): النسبة المئوية لتطبيق الرقمنة من 2011 إلى 2024

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
نسبة تطبيق الرقمنة	5%	5%	5%	5%	5%	5%	5%
السنوات	2018	2019	2020	2021	2022	2024	2024
نسبة تطبيق الرقمنة	15%	15%	15%	15%	15%	45%	45%

المصدر: من إعداد الطالب

ويمكن تلخيص نتائج مؤشر تطبيق الرقمنة في إدارة الضرائب لولاية الأغواط في الشكل التالي:

الشكل رقم (2_7): تحليل نتائج مؤشر تطور الرقمنة في مديرية الضرائب لولاية الأغواط



المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات EXCEL

الفرع الثاني: الإحصاءات الوصفية للمتغير المستقل (إجراءات الرقمنة)

قمنا بإجراء إحصاءات وصفية لإجراءات الرقمنة إدارة الضرائب بالأغواط من خلال الاستعانة بالانحراف المعياري والمتوسط الحسابي (أنظر الملحق رقم 06). هذا ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (2_6): الإحصاءات الوصفية لإجراءات رقمنة الإدارة الضريبية

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الإجراءات
13,84	14,28	إجراءات الرقمنة

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات SPSS (أنظر الملحق رقم 06)

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن المتوسط الحسابي لمؤشر الرقمنة يقدر بـ 14.28 وهو نسبة ضعيفة للرقمنة في مديرية الضرائب للولاية الأغواط، وهو ما يدل على أن مصالح الضرائب لولاية الأغواط مازلت تعتمد على الطرق التقليدية في التحصيل الضريبي، في حين كان الانحراف المعياري يقدر بـ 13.84 يدل على تشتت للبيانات حول المتوسط الحسابي، وهو ما يثبت على تفاوت في تطبيق الرقمنة خلال السنوات الدراسة، حيث كانت أحسن سنة في تطبيق مؤشر الرقمنة هي سنة 2023 وسنة 2024، كما نلاحظ أنه رغم التحسن الكبير في رقمنة الإدارة الضريبية إلا هناك بعض النقائص في تطبيق كامل الإجراءات من بينها تبني نظام الفاتورة الإلكترونية، واقتطاع المباشر لدى المكلفين بالضريبة الإلكترونية، وتطبيقات هاتف محمول للخدمات الضريبية.

انطلاقاً مما سبق يمكننا معرفة واقع رقمنة الإدارة الضريبية في مديرية الضرائب لولاية الأغواط، حيث نلاحظ أن التحول الرقمي في الإدارة الضريبية كان تدريجياً لكنه كان متأخراً نسبياً وهذا ما يوضحه التفاوت الكبير بين السنوات في تطبيق إجراءات الرقمنة الإدارية الضريبية، غير أن هناك خطوات إيجابية من خلال إطلاق بوابات وأنظمة إلكترونية تهدف إلى تحسين الخدمات وتسهيل الإجراءات، ومع ذلك لا يزال هناك عمل كبير يجب القيام به لتحقيق هدف التحول الرقمي الكامل.

المبحث الثالث: اختبار الفرضيات ومناقشة النتائج

بعد أن تطرقنا لنتائج التحليل الإحصائي للمتوسط الحسابي والانحراف المعياري لعينة الدراسة، سنقوم باختبار الفرضيات الخاصة بأثر إجراءات الرقمنة على التحصيل الضريبي عند مستوى دلالة $\alpha = (0.05)$.

المطلب الأول: أثر إجراءات الرقمنة على مؤشرات التحصيل الضريبي بالأغواط

ولاختبار الفرضيات الخاصة بهذا الجزء نستخدم الأدوات الإحصائية التالية:

- نستخدم معامل الارتباط لتحديد ما إذا كانت هناك علاقة بين المتغيرين، ولقياس قوة العلاقة بينهما؛

- نستخدم الانحدار الخطي البسيط لمعرفة تأثير المتغير المستقل: مؤشر الرقمنة على المتغير التابع ($R1$ معدل تحقيق الأهداف، $R2$ معدل تطور التحصيل، $R3$ ومؤشر مجهودات المصالح، $R5$ مؤشر تحصيل المبالغ المهمة) وأيهما له تأثير في المتغير التابع وأيهما ليس له تأثير في وجود المتغير المستقل.

الفرع الأول: أثر رقمنة الإدارة الضريبية على مؤشر تحقيق الهدف: لاختبار هذا الأثر نصيغ الفرضية الصفرية والفرضية البديلة كما يلي:

H_0 : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للرقمنة على مؤشر تحقيق الهدف في مديرية الضرائب بالأغواط عند مستوى الدلالة $\alpha = (0.05)$.

H_1 : يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للرقمنة على مؤشر تحقيق الهدف في مديرية الضرائب بالأغواط عند مستوى الدلالة $\alpha = (0.05)$.

يلخص الجدول التالي المعطيات الإحصائية:

الجدول رقم (2_7): قيم معامل الانحدار الخطي البسيط لأثر الرقمنة على مؤشر تحقيق الهدف

معامل التحديد R^2	معامل الارتباط R	اختبار (T)		اختبار (F)		معامل الانحدار		
		مستوى الدلالة	قيمة (T)	مستوى الدلالة	قيمة (F)	الخطأ المعياري	المعامل B	
0,077	0,278	0,000	6,489	0,337	1,001	12,454	80,821	الثابت
		0,337	1,001			0,637	0,638	مؤشر تحقيق الهدف

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات SPSS (أنظر الملحق رقم 07)

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه وجود علاقة طردية ضعيفة من خلال معامل الارتباط $R=0,278$ ، ومعامل التحديد $R^2=0,077$ أي أن النموذج الإحصائي المستخدم في الدراسة يفسر نسبة (7.7%) من التباين الحاصل في المتغير التابع المتمثل في مؤشر تحقيق الهدف، يعني أنه لا يوجد أثر قوي للرقمنة على مؤشر تحقيق الهدف.

ونظرا لأن قيمة (F=1,001) المحسوبة أقل من قيمتها الجدولية (F=3,69)، والقيمة الاحتمالية (sig=0.337) وهي أكبر من (α= 0.05)، ومن متابعة معاملات (Beta)، واختبار (T)، ومنه نقبل الفرضية الصفرية H0 ونرفض الفرضية البديلة H1، أي أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للرقمنة على مؤشر تحقيق الهدف في مديرية الضرائب بالأغواط عند مستوى الدلالة (α= 0.05).

ومنه يمكن صياغة معادلة الانحدار الخطي البسيط من الشكل: $Y=a+ Bx$

$$Y=80.821+0,638x$$

Y: تمثل المتغير التابع (مؤشر تحقيق الهدف)؛

X: المتغير المستقل (الرقمنة).

a: معامل التقاطع

B: ميل المعادلة

نستنتج من المعادلة وجود أثر موجب يعني أنه مقابل كل زيادة بمقدار 1 في المتغير المستقل المتمثل في الرقمنة فإن المتغير المستقل المتمثل في مؤشر تحقيق الهدف يزداد بمقدار 0,638 في المتوسط.

الفرع الثاني: أثر الرقمنة على مؤشر تطور التحصيل: لاختبار هذا الأثر نصيغ الفرضية الصفرية والفرضية البديلة كما يلي:

H0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للرقمنة على مؤشر تطور التحصيل الضريبي في مديرية الضرائب بالأغواط عند مستوى الدلالة $\alpha=0.05$.

H1: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للرقمنة على مؤشر تطور التحصيل الضريبي في مديرية الضرائب بالأغواط عند مستوى الدلالة $\alpha=0.05$.

وللاختبار الفرضية نلخص النتائج الإحصائية في الجدول التالية:

الجدول رقم (2_8): قيم معامل الانحدار الخطي البسيط لأثر الرقمنة على مؤشر تطور التحصيل

معامل التحديد R^2	معامل الارتباط R	اختبار (T)		اختبار (F)		معامل الانحدار		
		مستوى الدلالة	قيمة (T)	مستوى الدلالة	قيمة (F)	الخطأ المعياري	المعامل B	
0,107	-0,327	0,022	2,630	0,249	1,468	16,264	41,539	الثابت
		0,249	-1,212			0,832	-0,998	مؤشر تطور التحصيل

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات SPSS (أنظر الملحق رقم 07)

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه وجود علاقة عكسية ضعيفة من خلال معامل الارتباط $R=0,327$ ، ومعامل التحديد $R^2=0,107$ أي أن النموذج الإحصائي المستخدم في الدراسة يفسر نسبة (10,7%) من التباين الحاصل في المتغير التابع المتمثل في مؤشر تطور التحصيل، مما يعني عدم وجود أثر قوي للرقمنة على مؤشر تطور التحصيل.

ونظرا لأن قيمة $(F=1,468)$ المحسوبة أقل من قيمتها الجدولية $(F=3,069)$ ، والقيمة الاحتمالية $(sig=0,249)$ وهي أكبر من $(\alpha=0.05)$ ، ومن متابعة معاملات (Beta)، واختبار (T)، وهي غير دالة إحصائيا، وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية H_0 ونرفض الفرضية البديلة H_1 ، أي أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للرقمنة على مؤشر تطور التحصيل الضريبي في مديرية الضرائب بالأغواط عند مستوى الدلالة $(\alpha=0.05)$.

حيث أن معادلة الانحدار الخطي البسيط تصاغ بالشكل التالي:

$$Y=41,539-0,998x$$

Y: تمثل المتغير التابع (مؤشر تطور التحصيل)؛

X: المتغير المستقل (الرقمنة).

نستنتج من المعادلة أن الأثر عكسي يعني أنه مقابل كل زيادة بمقدار 1 في الرقمنة فإن مؤشر تطور التحصيل ينقص بمقدار 0,995 في المتوسط.

الفرع الثالث: أثر الرقمنة على مؤشر التحصيل بالجدول: لاختبار هذا الأثر نصيغ الفرضية الصفرية والفرضية البديلة كما يلي:

H0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للرقمنة على مؤشر التحصيل بالجدول في مديرية الضرائب بالأغواط عند مستوى الدلالة $\alpha=0.05$.

H1: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للرقمنة على مؤشر التحصيل بالجدول في مديرية الضرائب بالأغواط عند مستوى الدلالة $\alpha=0.05$.

ولاختبار الفرضية نلخص النتائج الإحصائية في الجدول التالية:

الجدول رقم (2_9): قيم معامل الانحدار الخطي البسيط لأثر الرقمنة على مؤشر التحصيل بالجدول

معامل التحديد R^2	معامل الارتباط R	اختبار (T)		اختبار (F)		معامل الانحدار		
		مستوى الدلالة	قيمة (T)	مستوى الدلالة	قيمة (F)	الخطأ المعياري	المعامل B	
0,269	-0,518	0,000	5,848	0,058	3,405	1,705	9,973	الثابت
		0,058	-2,099			0,087	-0,183	مؤشر التحصيل بالجدول

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات SPSS (أنظر الملحق رقم 07)

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه وجود علاقة عكسية من خلال معامل الارتباط $R=-0,518$ ، وأن معامل التحديد $R^2=0,269$ أي أن النموذج الإحصائي المستخدم في الدراسة يفسر نسبة

الفصل الثاني: أثر رقمنة الإدارة الضريبية على التحصيل الضريبي بالأغواط

(9%, 26) من التباين الحاصل في المتغير التابع المتمثل في مؤشر التحصيل بالجداول، مما يعني أنه لا يوجد أثر قوي للرقمنة على مؤشر التحصيل بالجداول.

ونظرا لأن قيمة ($F=3,405$) المحسوبة أقل من قيمتها الجدولية ($F=3,069$)، والقيمة الاحتمالية ($\text{sig}=0,058$) وهي أكبر من ($\alpha=0.05$)، ومن متابعة معاملات (Beta)، واختبار (T)، وهي غير دالة إحصائيا، وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية H_0 ونرفض الفرضية البديلة H_1 ، أي أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للرقمنة على مؤشر التحصيل بالجداول في مديرية الضرائب بالأغواط عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$).

حيث أن معادلة الانحدار الخطي البسيط تصاغ كما يلي:

$$Y=9,973-0,183x$$

Y : تمثل المتغير التابع (مؤشر التحصيل بالجداول)؛

X : المتغير المستقل (الرقمنة).

نستنتج من المعادلة أن هناك أثر عكسي، يعني أنه مقابل كل زيادة بمقدار 1 في الرقمنة فإن التحصيل بالجداول ينقص بمقدار 0,183 في المتوسط.

الفرع الرابع: أثر الرقمنة على مؤشر التحصيل الجبري: لاختبار هذا الأثر نصيغ الفرضية الصفرية والفرضية البديلة كما يلي:

H_0 : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للرقمنة على مؤشر التحصيل الجبري في مديرية الضرائب بالأغواط عند مستوى الدلالة $\alpha=0.05$.

H_1 : يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للرقمنة على مؤشر التحصيل الجبري في مديرية الضرائب بالأغواط عند مستوى الدلالة $\alpha=0.05$.

ولاختبار الفرضية نلخص النتائج الإحصائية في الجدول التالية:

الجدول رقم (2_10): قيم معامل الانحدار الخطي البسيط لأثر الرقمنة على مؤشر التحصيل الجبري

معامل التحديد R^2	معامل الارتباط R	اختبار (T)		اختبار (F)		معامل الانحدار		الثابت
		مستوى الدلالة	قيمة (T)	مستوى الدلالة	قيمة (F)	الخطأ المعياري	المعامل B	
0,635	0,797	0,154	1,520	0,001	20,896	6,363	9,672	

مؤشر التحصيل الجبري	1,488	0,326		4,571	0,001		
---------------------	-------	-------	--	-------	-------	--	--

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات SPSS (أنظر الملحق رقم 07)

نلاحظ من خلال الجدول أعلا هو وجود علاقة طردية من خلال معامل الارتباط $R=0,797$ ، وأن معامل التحديد $R^2=0,635$ أي أن النموذج الإحصائي المستخدم في الدراسة يفسر نسبة (63,5%) من التباين الحاصل في المتغير التابع المتمثل في مؤشر التحصيل الجبري، مما يعني أنه يوجد أثر للرقمنة على مؤشر التحصيل الجبري.

ونظرا لأن قيمة $(F=20,896)$ المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية $(F=3,69)$ ، والقيمة الاحتمالية $(sig=0,001)$ وهي أقل من $(\alpha=0.05)$ ، ومن متابعة معاملات $(Beta)$ ، واختبار (T) ، وهي دالة إحصائية، وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1 ، أي يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للرقمنة على مؤشر التحصيل الجبري في مديرية الضرائب بالأغواط عند مستوى الدلالة $\alpha=0.05$.

حيث أن معادلة الانحدار الخطي البسيط من الشكل:

$$Y=9,672+1,488x$$

Y: تمثل المتغير التابع (مؤشر التحصيل الجبري)؛

X: المتغير المستقل (الرقمنة).

نستنتج من المعادلة وجود أثر موجب يعني أنه مقابل كل زيادة بمقدار 1 في الرقمنة، فإن مؤشر التحصيل الجبري يزداد بمقدار 1,488 في المتوسط.

الفرع الخامس: أثر الرقمنة على مؤشر تحصيل الديون المهمة: لاختبار هذا الأثر نصيغ الفرضية الصفرية والفرضية البديلة كما يلي:

H0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للرقمنة على مؤشر تحصيل الديون المهمة في مديرية الضرائب بالأغواط عند مستوى الدلالة $\alpha=0.05$.

H1: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للرقمنة على مؤشر تحصيل الديون المهمة في مديرية الضرائب بالأغواط عند مستوى الدلالة $\alpha=0.05$.

ولاختبار الفرضية نلخص النتائج الإحصائية في الجدول التالية:

الجدول رقم (2_11): قيم معامل الانحدار الخطي البسيط لأثر الرقمنة على مؤشر تحصيل الديون المهمة

معامل التحديد R^2	معامل الارتباط R	اختبار (T)		اختبار (F)		معامل الانحدار		
		مستوى الدلالة	قيمة (T)	مستوى الدلالة	قيمة (F)	الخطأ المعياري	المعامل B	
0,065	-0,255	0,108	1,737	0,379	0,835	1,336	2,321	الثابت
		0,379	-,914			0,068	-0,062	مؤشر التحصيل الديون المهمة

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات SPSS (أنظر الملحق رقم 07)

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه وجود علاقة عكسية ضعيفة من خلال معامل الارتباط $R = -0,255$ ، وأن معامل التحديد $R^2 = 0,065$ أي أن النموذج الإحصائي المستخدم في الدراسة يفسر نسبة (6,5%) من التباين الحاصل في المتغير التابع المتمثل في مؤشر تحصيل الديون المهمة، مما يعني أنه لا يوجد أثر قوي للرقمنة على مؤشر التحصيل الديون المهمة.

ونظرا لأن قيمة $(F = 0,835)$ المحسوبة أقل من قيمتها الجدولية $(F = 3,69)$ ، والقيمة الاحتمالية $(sig = 0,379)$ وهي أكبر من $(\alpha = 0.05)$ ، ومن متابعة معاملات (Beta)، واختبار (T)، وهي غير دالة إحصائيا، وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية H_0 ونرفض الفرضية البديلة H_1 أي لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للرقمنة على مؤشر تحصيل الديون المهمة في مديرية الضرائب بالأغواط عند مستوى الدلالة $(\alpha = 0.05)$.

وتكتب معادلة الانحدار الخطي البسيط كما يلي:

$$Y = 2,321 - 0,062x$$

Y: تمثل المتغير التابع (مؤشر تحصيل الديون المهمة)؛

X: المتغير المستقل (الرقمنة).

نستنتج من المعادلة أن الأثر عكسي يعني أنه مقابل كل زيادة بمقدار 1 في الرقمنة تؤدي إلى انخفاض في مؤشر تحصيل الديون المهمة بمقدار 0,062 في المتوسط.

من خلال تحليل الانحدار بين الرقمنة ومؤشرات التحصيل الضريبي توصلنا إلى:

✓ وجود علاقة طردية ضعيفة بين الرقمنة ومؤشر تحقيق الهدف، لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للرقمنة على مؤشر تحقيق الهدف في مديرية الضرائب بالأغواط عند مستوى الدلالة $(\alpha = 0.05)$.

✓ وجود علاقة عكسية ضعيفة بين الرقمنة ومؤشر تطور التحصيل، لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للرقمنة على مؤشر تطور التحصيل الضريبي في مديرية الضرائب بالأغواط عند مستوى الدلالة $(\alpha = 0.05)$.

✓ وجود علاقة عكسية بين الرقمنة ومؤشر التحصيل بالجداول، لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للرقمنة على مؤشر التحصيل بالجداول في مديرية الضرائب بالأغواط عند مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$.

✓ وجود علاقة طردية بين مؤشر الرقمنة والتحصيل الجبري، يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للرقمنة على مؤشر التحصيل الجبري في مديرية الضرائب بالأغواط عند مستوى الدلالة $(\alpha = 0.05)$.

✓ وجود علاقة عكسية ضعيفة بين الرقمنة ومؤشر تحصيل الديون المهمة، لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للرقمنة على مؤشر تحصيل الديون المهمة في مديرية الضرائب بالأغواط عند مستوى الدلالة $(\alpha = 0.05)$.

وعليه وانطلاقاً مما سبق يمكننا القول أنه رغم اعتماد بعض إجراءات رقمنة الإدارة الضريبية في مديرية الضرائب لولاية الأغواط، لم يحدث أثراً ملموساً على مستوى التحصيل الضريبي وفق المؤشرات المدروسة، وهذا يشير إلى أن التحول الرقمي في مجال الضريبي في شكله الحالي لم يترجم إلى كفاءة أو فاعلية في مجال التحصيل الضريبي.

المطلب الثاني: الفروقات الجوهرية في مؤشرات التحصيل الناتجة عن استعمال بوابة جبايتك وبوابة مساهمتك.

لاختبار الفرضيات الخاصة بهذا الجزء، نستخدم اختبار T لعينتين مستقلتين لمعرفة الفروقات الإحصائية بين متوسطات مؤشرات التحصيل الضريبي الناتجة عن استعمال بوابتي جبايتك ومساهمتك الفرع الأول: الفرق في متوسط مؤشر تحقيق الهدف الناتج عن استعمال بوابتي جبايتك ومساهمتك نصيغ الفرضية التالية:

Ho: لا توجد فروقات جوهرية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ في متوسط مؤشر تحقيق الهدف في مديرية الضرائب بالأغواط ناتجة عن استعمال بوابة جبايتك وبوابة مساهمتك

1H: توجد فروقات جوهرية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ في متوسط مؤشر تحقيق الهدف في مديرية الضرائب بالأغواط ناتجة عن استعمال بوابة جبايتك وبوابة مساهمتك

وسنوضح نتائج اختبار T لعينتين مستقلتين من خلال الجدول الآتي:

الجدول رقم (2_12): اختبار T لعينتين مستقلتين للفرق في متوسط مؤشر تحقيق الهدف

مصدر التباين	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	مستوى الدلالة	الفروق
عدم استعمال البوابات	12	0.613	0.41388	0,982	0,964	لا توجد فروق
استعمال البوابات	2	0.627	0.20506	0,046		

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات SPSS (أنظر الملحق رقم 08)

بالنسبة لمتغير مؤشر تحقيق الهدف: نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن:

✓ متوسط مؤشر تحقيق الهدف في فترة عدم استعمال البوابات يساوي 61.3%، بينما في فترة استعمال البوابات قدر بـ: 62.7%

✓ قيمة (sig= 0,964) وهي أكبر من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ ، وبالتالي قبول H_0 ، أيلا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط مؤشر تحقيق الهدف ناتجة عن استعمال بوابتي مساهمتك وجبايتك.

الفرع الثاني: الفرق في متوسط مؤشر تطور التحصيل الناتج عن استعمال بوابتي جبايتك ومساهمتك اختبار الفرضية الفرعية الثانية:
نصيغ الفرضية التالية:

H_0 : لا توجد فروقات جوهرية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha = (0.05)$ في متوسط مؤشر تطور التحصيل في مديرية الضرائب بالأغواط ناتجة عن استعمال بوابة جبايتك وبوابة مساهمتك

H_1 : توجد فروقات جوهرية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha = (0.05)$ في متوسط مؤشر تطور التحصيل في مديرية الضرائب بالأغواط ناتجة عن استعمال بوابة جبايتك وبوابة مساهمتك

وسنوضح نتائج اختبار T لعينتين مستقلتين من خلال الجدول الآتي:

الجدول رقم (2_13): اختبار T لعينتين مستقلتين للفرق في متوسط مؤشر تطور التحصيل

مصدر التباين	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	مستوى الدلالة	الفروق
عدم استعمال البوابات	12	0.5647	0.31354	-0,499	0,627	لا توجد فروق
استعمال البوابات	2	0.6799	0.12837	-0,899		

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات SPSS (أنظر الملحق رقم 08)

بالنسبة لمتغير مؤشر تطور التحصيل: نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن:

✓ متوسط مؤشر تحقيق الهدف في فترة عدم استعمال البوابات يساوي 56.4%، بينما في فترة استعمال البوابات قدر بـ: 67.9%

قيمة (sig= 0,627) وهي أكبر من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ ، وبالتالي قبول H_0 ، أيلا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط مؤشر تطور التحصيل ناتجة عن استعمال بوابتي مساهمتك وجبايتك. الفرع الثالث: الفرق في متوسط مؤشر التحصيل بالجدول الناتج عن استعمال بوابتي جبايتك ومساهمتك

نصيغ الفرضية التالية:

H₀: لا توجد فروقات جوهرية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ في متوسط مؤشر التحصيل بالجدول في مديرية الضرائب بالأغواط ناتجة عن استعمال بوابة جبايتك وبوابة مساهمتك

H₁: توجد فروقات جوهرية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ في متوسط مؤشر التحصيل بالجدول في مديرية الضرائب بالأغواط ناتجة عن استعمال بوابة جبايتك وبوابة مساهمتك

وسنوضح نتائج اختبار T لعينتين مستقلتين من خلال الجدول الآتي:

الجدول رقم (2_14): اختبار T لعينتين مستقلتين للفرق في متوسط مؤشر التحصيل بالجداول

مصدر التباين	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	مستوى الدلالة	الفروق
عدم استعمال البوابات	12	0.6713	0.37568	1,397	0,188	لا توجد فروق
استعمال البوابات	2	0.2843	0.16223	2,452		

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات SPSS (أنظر الملحق رقم 08)

بالنسبة لمتغير مؤشر التحصيل بالجداول: نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن

✓ متوسط مؤشر تحقيق الهدف في فترة عدم استعمال البوابات يساوي 67.1%، بينما في فترة استعمال البوابات قدر بـ: 28.4%

✓ قيمة (sig= 0,188) وهي أكبر من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ ، وبالتالي قبول H_0 ، أيلا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط مؤشر التحصيل بالجداول ناتجة عن استعمال بوابتي مساهمتك وجبايتك.

✓ الفرع الرابع: الفرق في متوسط مؤشر التحصيل الجبري الناتج عن استعمال بوابتي جبايتك ومساهمتك

✓ نصيغ الفرضية التالية:

✓ H_0 : لا توجد فروقات جوهرية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ في متوسط مؤشر التحصيل الجبري في مديرية الضرائب بالأغواط ناتجة عن استعمال بوابة جبايتك وبوابة مساهمتك

✓ H_1 : توجد فروقات جوهرية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ في متوسط مؤشر التحصيل الجبري في مديرية الضرائب بالأغواط ناتجة عن استعمال بوابة جبايتك وبوابة مساهمتك

وسنوضح نتائج اختبار T لعينتين مستقلتين من خلال الجدول الآتي:

الجدول رقم (2_15): اختبار T لعينتين مستقلتين للفرق في متوسط مؤشر التحصيل الجبري

مصدر التباين	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	مستوى الدلالة	الفروق
عدم استعمال البوابات	12	24.833	22,497	-2,593	0,000	توجد فروق
استعمال البوابات	2	67.50	0,70711	-6,550		

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات SPSS (أنظر الملحق رقم 08)

بالنسبة لمتغير مؤشر التحصيل الجبري: نلاحظ من خلال الجدول أعلاه.

✓ متوسط مؤشر تحقيق الهدف في فترة عدم استعمال البوابات يساوي 24.83%، بينما في فترة استعمال البوابات قدر بـ: 67.5%

✓ قيمة (sig= 0,00) وهي أقل من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ ، وبالتالي قبول H_1 ، أي توجد فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط مؤشر التحصيل بالجدول ناتجة عن استعمال بوابتي مساهمتك وجبايتك.

المطلب الثالث: مناقشة النتائج:

نقوم بمناقشة النتائج بمقارنتها مع الدراسات السابقة لمعرفة مدى توافق وإختلاف نتائجنا مع هذه الدراسة، كما يلي:

بالنسبة لواقع التحصيل الضريبي، توصلت دراستنا إلى عدم وجود منهجية واضحة لتحصيل الضريبي في مديرية الضرائب بالأغواط أي لابد من الحاجة إلى تحسين ذلك من خلال مختلف الأدوات، وهي نفس النتيجة التي توصلت إليها دراسة قاسمي محمد، "عصرنة الإدارة الجبائية في تفعيل السياسة الجبائية دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2006 إلى 2018"، ضعف في مستوى التحصيل للجباية العادية واختلال هيكلها، فاعلّب الضرائب تأتي من صنف الأجور على الدخل الإجمالي ومن الرسم على القيمة المضافة، حيث أن برنامج عصرنة الإدارة الجبائية لم يتمكن من تفعيل السياسة الجبائية خارج قطاع المحروقات في الجزائر لأن مجموعة المؤشرات المالية والاقتصادية توضح ذلك.

أما فيما يخص رقمنة الإدارة الضريبية، فقد توصلنا إلى أن التحول الرقمي في الإدارة الضريبية كان تدريجيا لكنه كان متأخرا نسبيا، وهذا ما يوضحه التفاوت الكبير بين السنوات في تطبيق إجراءات الرقمنة الإدارة الضريبية، ورغم هذه التحسينات إلا أنه لا يزال الاعتماد على الطرق التقليدية في التصريح والتسديد والتحصيل الضريبي، تتوافق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة قاسمي محمد، "عصرنة الإدارة الجبائية في تفعيل السياسة الجبائية دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2006 إلى

2018 " ، فيما يخص جزئية عصرنة الإدارة الضريبية التي تشهد تأخر ملحوظا، ويمكن اعتبار أن النظام الجبائي الجزائري في هذه المرحلة في مرحلة انتقالية،

أما بالنسبة لأثر رقمنة الإدارة الضريبية على التحصيل الضريبي، فقد توصلنا إلى عدم وجود أثر لرقمنة الإدارة الضريبية على مؤشرات التحصيل الضريبي باستثناء مؤشر التحصيل الجبري، في حين توصلت دراسة بوكرة كميلية بعنوان: "انعكاسات الرقمنة على التحصيل الضريبي في الجزائر (2006-2022) إلى أن اعتماد الرقمنة سمح بزيادة التحصيل الضريبي في الجزائر، حيث تعدت الموارد العادية الجبائية البترولية بعد سنة 2011، ويمكن إرجاع هذا الاختلاف في النتائج إلى اعتمادها على أثر الرقمنة على مدة تسديد الضرائب، كما أن دراسة سيليني جمال الدين "فعالة أليات التحصيل الضريبي في تحسين الإيرادات العامة الجزائرية"، توصلت إلى أن: هناك فعالية كبيرة في التحصيل الضريبي على مستوى مديرية كبريات المؤسسات بفضل الاعتماد الكلي على الآليات الحديثة في التحصيل الضريبي، والمتمثلة في استحداث هذا النظام الجبائي الالكتروني، إضافة إلى تحسين الخدمات وتفايدي طوابير الانتظار وتضييع الوقت بالنسبة للمكلفين بدفع الضرائب، في حين بينت دراسة سعيدة سليمان، "أثر رقمنة الإدارة الضريبية على التحصيل الجبائي" أن رقمنة الإدارة الضريبية لا تعزز الكفاءة في أداء المهام فقط، بل تؤدي أيضا إلى تحسين التحصيل الجبائي، مما يؤكد بأن الرقمنة ليست مجرد وسيلة تقنية، بل هي جزء من إستراتيجية متكاملة لتحسين مستوى التحصيل الجبائي، وهذا ما يزيد من قدرة الدولة على زيادة إيراداتها بطرق أكثر شفافية وعدالة؛ وقد يرجع الاختلاف في النتائج إلى الأدوات المعتمدة في معالجة البيانات وكذا قياس كل متغير، حيث اعتمدنا على مجموعة من إجراءات الرقمنة كمؤشر لها وعلى مؤشرات التحصيل الضريبي، وعينة الدراسة.

خلاصة الفصل:

بعد التعرف على مختلف الجوانب المحيطة بالدراسة وأدوات البحث المستخدمة في جمع البيانات والمتمثلة أساساً في مؤشرات التحصيل الضريبي وكذا مؤشرات الرقمنة من خلال مختلف الأدوات الإحصائية وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج، ومن أهمها تحديد سمات وخصائص المؤشرات والعينة المدروسة، وبعد ذلك مكننا القيام بالدراسة التفصيلية من خلال الاعتماد على برنامج التحليل الإحصائي **SPSS**، وتوصلنا إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية للرقمنة على مؤشر تحصيل الجبري في مديرية الضرائب محل الدراسة، في حين توصلنا كذلك إلى أنه لا توجد أثر ذو دلالة إحصائية لبقية المؤشرات بمديرية الضرائب تعزى للمتغير الرقمنة.

الحلقة الثامنة

الخاتمة

تعد رقمنة الإدارة الضريبية الجزائرية تمثل إستراتيجية شاملة ونظام متكامل وفعال في تعزيزا لتحصيل الضريبي، إنطلاقا من التركيز على تقديم خدمات جبائية إلكترونية ذات جودة عالية ومراقبتها بالإعتماد على النظام المرجعي لجودة الخدمة، ثم متابعة المكلفين بالضريبة ومعاينة المتجاوزين منهم للقوانين والتشريعات الجبائية بإدراجهم في البطاقة الوطنية الإلكترونية للغشاشين بهدف الوصول إلى معدل أمثل للإمتثال الجبائي القائم على وعي المكلفين بالضريبة بأهمية مساهمتهم في تغطية إحتياجات الدولة، وصولا إلى تحسين مستوى التحصيل الضريبي بإستخدام بوابتي التصريح والدفع الإلكترونيين "جبائتك" و "مساهمتك" ومتابعة هذه التصريحات وكذا أداء الأعوان الجبائيين لمهامهم بكل شفافية ومصداقية بإستخدام برنامج الرقابة الجبائية الإلكترونية هذا التكامل بين الأنظمة الرقمية للإدارة الضريبية تدعمه عصنة الإدارة الضريبية التي تعد وسيط يحسن أثر رقمنة الإدارة الضريبية على التحصيل الضريبي ويقدم إضافات يحتاجها التحول الرقمي كإستحداث هياكل جديدة تتوفر على كافة الموارد المتاحة لتحقيق بيئة تسهل هذا التحول، تبسيط الإجراءات الرقمية لضمان كفاءة تطبيقها من طرف الأعوان الجبائيين في عمليات التحصيل الضريبي، بالإضافة إلى إدخال تكنولوجيات المعلومات والاتصال التي تعد شرط ضروري التعميم مشروع الرقمنة في الإدارات الضريبية الجزائرية.

وبناء على ذلك، إنطلقت هذه الدراسة بمجموعة من التساؤلات ليتم إنجازها وفقا لمجموعة من المراحل بدءا بالإطلاع على الدراسات السابقة حول الموضوع وتحديد الفجوة البحثية، ثم إعداد الفصل النظري الذي شمل على :عموميات حول التحصيل الضريبي والعلاقة بين رقمنة الإدارة الضريبية والتحصيل الضريبي، ثم يليها الجانب الميداني لأثر رقمنة الإدارة الضريبية على التحصيل الضريبي للإدارة الضرائب لولاية الأغواط . الذي تم إسقاط الجانب النظري لهذا الموضوع على الإدارة الضريبية بالأغواط، وقد تم التطرق فيه إلى الدراسة الإحصائية، حيث تمت بالإعتماد على المؤشرات التحصيل الضريبي وكذا مؤشرات رقمنة الإدارة الضريبية، من أجل تبيان أثر رقمنة الإدارة الضريبية على التحصيل الضريبي وكذا واقع التحصيل الضريبي و رقمنة مديرية الضرائب محل الدراسة

اختبار الفرضيات: من خلال دراستنا تم التوصل إلى النتائج التالية فيما يخص اختبار الفرضيات:

- ✓ اعتمدت إدارة الضرائب على مجموعة من الإجراءات الخاصة برقمنة الإدارة الضريبية من أهمها: إنشاء موقع إلكتروني للإدارة الضريبية لتعريف بالخدمات الإلكترونية المقدمة من طرفها، التزقيم الجبائي الإلكتروني، البطاقة الإلكترونية للغشاشين، نظام تسجيل إلكتروني لدافعي الضرائب من خلال بوابة التصريح الإلكتروني جبائتك ومساهمتك، كما عرفت عدة نقائص في هذا المجال أهمها: الفاتورة الإلكترونية، وهو ما يثبت الفرضية الأولى التي تنص على أن: "هناك إجراءات المعتمدة في رقمنة الإدارة الضريبية في الجزائر".
- ✓ شهدت مؤشرات التحصيل الضريبي في مديرية الضرائب بالأغواط خلال الفترة من 2011 إلى 2024 تفاوتات واضحة في كفاءة وفعالية عمليات التحصيل الضريبي بين هذه السنوات، حيث تبدل تطور مؤشر تحقيق الهدف على التفريط في جزء معتبر من التحصيل الضريبي، بينما سجل مؤشر تطور التحصيل نسبة ضعيفة مما يدل على أن تطوره خلال فترة الدراسة لم يكن بالشكل الكافي، كما سجلت نسبة ضعيفة جدا في مؤشر التحصيل بالجدول والتحصيل الجبري ومؤشر تحصيل الديون المهمة، وهو ما ينفي الفرضية الثانية التي تنص على أن: "هناك تحصيل ضريبي جيد في مديرية الضرائب بالأغواط".
- ✓ سجلت رقمنة الإدارة الضريبية تأخرا نسبيا خلال السنوات من 2011 إلى 2024، واقتصرت الرقمنة على النظام المعلومات الجبائي SGF حتى سنة 2017، ثم بداية من سنة 2018 تم إدخال إجراءات جديدة تدريجيا منها: استبدال نظام المعلومات الجبائي SGF بنظام المعلومات الجبائي SAP، الذي يعد النواة الأساسية لنظام تسجيل إلكتروني لدافعي الضرائب من خلال بوابة التصريح الإلكتروني جبائتك، وهو ما يثبت الفرضية الثالثة التي تنص على أن: "هناك تطبيق لرقمنة الإدارة الضريبية في مديرية الضرائب بالأغواط".

- ✓ لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للرقمنة على مؤشرات التحصيل المتمثلة في: مؤشر تحقيق الهدف، مؤشر تطور التحصيل، مؤشر التحصيل بالجدول ومؤشر تحصيل الديون المهمة في مديرية الضرائب بالأغواط عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$)، بالمقابل أثرت الرقمنة على مؤشر التحصيل الجبري، وهو ما **ينفي الفرضية الرابعة** التي تنص على أن: " هناك تأثير لرقمنة الإدارة الضريبية على مؤشرات التحصيل الضريبي في مديرية الضرائب بالأغواط " .
- ✓ لم يحدث استعمال بوابتي جبايتك ومساهماتك فروقات جوهرية ذات دلالة إحصائية في متوسط مؤشرات التحصيل باستثناء مؤشر التحصيل الجبري، وهو ما **ينفي الفرضية الخامسة** التي تنص على أن: " هناك توجد فروقات جوهرية ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 0.05 في مؤشرات التحصيل الضريبي تعزى إلى تطبيق البوابات الرقمية في إدارة الضرائب بالأغواط "

نتائج الجزء النظري

- ✓ يعد التحصيل الضريبي أداة لخلق التوازن بين الإيرادات والنفقات العامة؛
- ✓ مرحلة التحصيل يتم جمع الحصيلة التي تم تقديرها سلفاً، كما أنها تجعل جميع الخطوات السابقة لها لا قيمة لها في حالة عدم إتمام عملية التحصيل، ومنه عجز الميزانية؛
- ✓ تلعب الرقمنة دوراً هاماً في توسيع القاعدة الضريبية مع التوقع عبء الحصيلة الضريبية؛
- ✓ تساهم رقمنة الإدارة الضريبية في تسهيل عملية الدفع بالنسبة للمكلف من خلال تقليل العبء وربح الوقت وسرعة في أدائها؛
- ✓ يستخدم الدفع الإلكتروني للضرائب عملية مالية متكاملة من النظم والبرامج يتم تقديمها لتسهيل الإجراءات المالية عبر الإنترنت؛
- ✓ إن بوابات التحصيل الضريبي الإلكتروني مجانية ومتوفرة طوال الوقت بحيث يمكن للمكلف بالضريبة الاستفادة من مختلف الخدمات المتاحة فيها وفي أي الوقت يشاء؛
- ✓ إن تحديات الرقمنة الإدارة الضريبية تكمن في مشكلات التوافق التكنولوجي و التحديات البشرية وتحديات التوقيع الإلكتروني وكذا الفجوة الرقمية؛
- ✓ رقمنة الإدارة الضريبية الجزائية جاءت بمجموعة من المواقع والبوابات هي: التسجيل والتقديم للخدمات الجبائية الإلكترونية، البطاقة الوطنية الإلكترونية للغشاشين، ، التصريح والدفع الإلكتروني بإستخدام بوابتي "جبايتك" و"مساهماتك" وبرنامج الرقابة الجبائية الإلكتروني SAP-TRM؛
- ✓ رقمنة الإدارة الضريبية هي الانتقال من نمط تقليدي إلى نمط رقمي يتضمن أنظمة رقمية متكاملة في ما بينها قائمة على التكنولوجيات الحديثة لتحقيق الكفاءة والفعالية في مهامها؛

الجزء التطبيقي: النتائج المتوصل إليها هي كمايلي:

- ✓ أن التحول الرقمي في الإدارة الضريبية كان تدريجياً لكنه كان متأخراً نسبياً نذكر منها عدم الاعتماد على نظام الفاتورة الإلكترونية، وكذا التأخر في إطلاق تطبيقات الهاتف النقال؛

- ✓ لا يزال الاعتماد على الطرق التقليدية في التصريح والتسديد والتحصيل الضريبي؛
- ✓ عدم وجود منهجية واضحة لتحصيل الضريبي في ولاية الأغواط؛
- ✓ رغم اعتماد بعض إجراءات الرقمنة الإدارة الضريبية في مديرية الضرائب لولاية الأغواط، لم يحدث أثر ملموساً على مستوى التحصيل الضريبي وفق للمؤشرات المدروسة؛
- ✓ هناك خطوات إيجابية من خلال إطلاق بوابات وأنظمة إلكترونية تهدف إلى تحسين الخدمات وتسهيل الإجراءات ومع ذلك لا يزال هناك عمل يعين القيام لتحقيق هدف التحول الرقمي الكامل؛

- ✓ يوجد أثر للرقمنة على مؤشر تحصيل الديون المهمة في مديرية الضرائب بالأغواط؛
- ✓ يوجد أثر للرقمنة على مؤشر التحصيل الجبري في مديرية الضرائب بالأغواط؛

- ✓ لا يوجد أثر للرقمنة على مؤشر التحصيل بالجدول في مديرية الضرائب بالأغواط؛
- ✓ ليس هناك تأثير للرقمنة على مؤشر تحقيق الهدف الضريبي في ولاية الأغواط؛
- ✓ عدم وجود أي أثر للرقمنة الإدارة الضريبية على التطور التحصيل الضريبي في ولاية الأغواط؛
- ✓ هناك ضعف واضح للمجهودات المصالح في التحصيل الضريبي للمديرية الضرائب لولاية الأغواط.

التوصيات

- ✓ نشر ثقافة التصريح والدفع الإلكتروني للمكلفين بالضريبة عن طريق دورات أو ملتقيات
- تناقش الرقمنة الإدارة الضريبية؛
- ✓ مراجعة وتحسين القوانين الجبائية لتتوافق مع التحول الرقمي خاصة ما يتعلق بالتوقيع الإلكتروني و الفوترة الإلكترونية؛
- ✓ اعتماد قوانين تحكم حماية البيانات الشخصية وتبادل المعلومات بين المؤسسات الحكومية؛
- ✓ تطوير أنظمة إلكترونية متكاملة لتحصيل الضرائب لتقديم التصريحات ، اصدار الفواتير الإلكترونية وتسجيل المعاملات ؛
- ✓ ربط مديرية الضرائب مع باقي الهيئات مثل الجمارك، السجل التجاري لضمان تكامل البيانات،
- ✓ فرض استخدام الفاتورة الإلكترونية للمؤسسات والمتعاملين الإقتصاديين لضمان الشفافية وتقليل التهرب الضريبي ؛
- ✓ التكوين المستمر لموظفي ادارة الضرائب على استعمال الأنظمة الرقمية الحديثة وممارسات الإدارة الإلكترونية؛
- ✓ تطوير البنية التحتية الرقمية قوية وتطوير الأجهزة والبرامج المستعملة؛
- ✓ تقديم حوافر للمؤسسات والأفراد اللذين يلتزمون بالإستخدام التصريحات والدفع الإلكتروني.

أفاق الدراسات المستقبلية

- ❖ مدى مساهمة رقمنة الإدارة الضريبية في تقليل التهرب الضريبي؛
- ❖ رقمنة الإدارة الضريبية ومدى تأثيرها على العدالة الضريبية؛
- ❖ دور الرقمنة الإدارة الضريبية في تقليل تكاليف التحصيل الضريبي.

قائمة

السراجع

قائمة المراجع باللغة العربية:

الكتب:

- 1- جون ماكزيلاوين، المقالة العلمية في عصر الرقمنة، ترجمة حشمت قاسم المركز القومي للترجمة الطبعة الاولى، 2011.
 - 2- حميد بوزيدة، جباية المؤسسات دراسة تحليلية في النظرية العامة للضريبة الرسم على القيمة المضافة: دراسة نظرية وتطبيقية، الطبعة 2، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون - الجزائر، 2007.
 - 3- عبد الحميد محمد القاضي، مبادئ المالية العامة: دراسة في الاقتصاد العام، دار الجامعات المصرية، الاسكندرية، عصر، 1984.
 - 4- عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
 - 5- محمد طارق الحاج، "المالية العامة"، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2008.
 - 6- محمد عباس محرز، اقتصاديات الجباية والضرائب، دار هومة، بوزريعة، الجزائر، الطبعة الثالثة، 2003.
 - 7- محمد عباس محرز، اقتصاديات المالية العامة النفقات العامة، الإيرادات العامة، الميزانية العامة للدولة، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2008.
 - 8- منصور ميلاد يونس، مبادئ المالية العامة، المؤسسة الفنية للطباعة والنشر، مصر، 2004.
 - 9- ناصر مراد، فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011.
 - 10- نجلاء أحمد يس، الرقمنة وتقنياتها في المكتبات العربية، العربي للنشر والتوزيع، 2013.
- الرسائل والمذكرات:

- 11- إدري، عدنان، التحصيل الضريبي والإدارة الجبائية في الجزائر، رسالة ماجستير إدارة الأعمال كلية العلوم الاقتصاد وعلوم التسيير جامعة الجزائر 3، 2010.
- 12- حمزة بوشيبان، عادل بن سعد الله، دور الرقمنة في عصنة الإدارة الجبائية نظام جبايتك نموذج، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريش، 2023.
- 13- داودي محمد، "الإدارة الجبائية والتحصيل الضريبي في الجزائر"، رسالة ماجستير، تخصص المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بالقائد تلمسان، الجزائر، 2006.
- 14- دريدي محمد، مجاني محمد رفيق، نظام الدفع والتحصيل الإلكتروني للضرائب ودوره في تطوير إجراءات التحصيل الضريبي دراسة حالة مركز الضرائب لولاية سوق اهراس، مذكرة مقدمة

- لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم
التسيير، جامعة العربي تنسي، 2020.
- 15- سعيدة سليمان، أثر رقمنة الإدارة الضريبية على التحصيل الجبائي -دراسة ميدانية لعينة من
الإدارات الضريبية بالشرق الجزائري، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه الطور
الثالث في العلوم المالية والمحاسبة تخصص: محاسبة وجباية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية
وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2024/2025.
- 16- سيليني جمال الدين، فعالية آليات التحصيل الضريبي الحديثة في تحسين الإيرادات العامة
الجزائرية-دراسة حالة نظام جبايتك، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث (لمد) ،
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، 2020/2021.
- 17- الصافي محمد احمد ادم ادريس، التحصيل الإلكتروني وأثره على أداء الموازنات بمؤسسات
القطاع العام، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان، 2015.
- 18- صوطة كلثوم، طرشون خولة، دور الرقمنة الجبائية في الرفع من كفاءة التحصيل الضريبي
دراسة حالة عينة من الدول العربية للفترة 2015-2020، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل
شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة
ماي، قالمة.
- 19- عبد المالك مراد، لبرش سارة، آليات التحصيل الضريبي وسبل تحسينه، مذكرة تخرج لنيل
شهادة الماستر في علوم التسيير، معهد العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير،
جامعة بلحاج بوشعيب والية عين تموشنت، 2021-2022.
- 20- كواشي حنان، واقع وآفاق تعميم استخدام وسائل الدفع الإلكتروني في الجزائر، أطروحة مقدمة
ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراة في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية الجارية وعلوم
التسيير، جامعة الجزائر 3 ، 2021.
- 21- لخضر عبيرات ،فعالية النظام الضريبي من خلال التحصيل في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة دراسة
حالة النظام الضريبي الجزائري، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم، كلية العلوم
الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية، جامعة عمار ثلجي الأغواط، 2018 .
- 22- هويدا علي محمد عبد الله، نظام الدفع والتحصيل الإلكتروني للضرائب وأثره على التحاسب
الضريبي في السودان، مذكرة ماجستير في المحاسبة، كلية التجارة، جامعة النيلين، السودان
2018.
- 23- يوسف نور الدين، الجباية المحلية ودورها في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر دراسة تقييمية
للفترة 2000-2008 مع دراسة حالة ولاية البويرة، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير،
تخصص اقتصاديات المالية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة امحمد بوقرة بومرداس، 2009 -
2010.

ملتقيات والمجلات:

- 24- أحسن ركي، سمير عماري، واقع وآفاق عصنة الضريبة في الجزائر، مجلة أرصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد ، العدد 01، جوان 2020.
- 25- أحمد إبراهيم عبد العزيز تمام، انعكاسات التحول الرقمي على تعزيز كفاءة المنظومة الضريبية عدد خاص، مجلة القوانين، كلية الحقوق، جامعة طنطا، مصر، المجلد 102، العدد 35، ماي 2023.
- 26- أحمد ابراهيم عبد العزيز، انعكاسات التحول الرقمي على تعزيز كفاءة المنظومة الضريبية، عدد خاص المؤتمر العلمي الدولي الثامن: التكنولوجيا والقانون، مجلة روح القوانين، جامعة طانطا، مصر.
- 27- أحمد بساس، فلة محتال، أثر تطبيق نظام التصريح الالكتروني في الرقابة الجبائية الشكلية (دراسة حالة المراكز الضريبية بالأغواط) ، مجلة دراسات العدد الاقتصادي المجلد 11 العدد 02، 2020.
- 28- أم الخير قوق، حنان طهاري، المسؤولية المدينة الناشئة عن إستخدام وسائل الدفع الإلكتروني، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، المجلد 7 العدد 1، 916، 2022.
- 29- أمينة شريف، سيد علي آيت دحمان، " التحصيل الضريبي في الاضطراب الاقتصادي المفاجئ "كوفيد"، مجلة البحوث القانونية والإدارية، المجلد 06، العدد 02، 2023.
- 30- بن خالدي فضيل، وآخرون، رقمنة الإدارة الجبائية وأثرها على التحصيل الضريبي في الجزائر دراسة حالة مركز الضرائب لولاية تلمسان للفترة 2019-2023، دفاتير، المجلد 20، العدد 2، ديسمبر 2024.
- 31- بنعمارة منصور، جلابة علي، أليات الرقمنة بالإدارة الجبائية وأثرها على التحصيل الضريبي في الجزائر-دراسة حالة مركز الضرائب بولاية قالة، مداخلة في الملتقى الوطني حول تحديث ورقمنة الإدارة الضريبية في الجزائر في مواجهة الغش والتهرب الضريبي، مبادرات وتحديات، 2023.
- 32- بومعدة سمية، جناي محمد علاء الدين، رقمنة التحصيل الضريبي كآلية لضمان الإيرادات الضريبية _دراسة تجرّبتى مصر والأردن، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد 08، العدد 02، 2023.
- 33- جودة إبراهيم محمد النور، ظاهرة التحصيل الإلكتروني والنظام القانوني للنقود الإلكترونية، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، 2021.
- 34- خروبي هني، جيلالي عياد غلام الله، إشكالية التحصيل الضريبي في الجزائر، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، رقم المجلد، 31 العدد 2، 2022.

- 35- رمادلية عبد الله سفيان، قويدريكمال، تفعيل خدمة الإدارة الإلكترونية في الجزائر عصرنة الإدارة الضريبية أنموذجا، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، المجلد 14، العدد: 03، 2020.
- 36- رمزي حموش، بوضياف سامية، معوقات الإدارة الإلكترونية وأثرها على جودة الخدمات الجبائية -دراسة ميدانية في عينة من الإدارات الجبائية الجزائرية، مجلة معهد العلوم الاقتصادية مجلد 24 العدد: 01، 2021.
- 37- رمزي علوان، هدى معرف، أثر رقمنة الإدارة الجبائية في تحسين التحصيل الضريبي، مجلة المديرية العامة للضرائب، العدد 01، نوفمبر 2024.
- 38- شعوادي سفيان، الإصلاحات الجبائية كألية لعصرنة الإدارة الضريبية ورقمنة إجراءات التصريحات الجبائية وتبسيطها دراسة حالة البوابة الرقمية للتصريح ودفع الضرائب عن بعد مساهمتك، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد 07، العدد 02، 2023.
- 39- عبد الخالق صالح عبد الله معزب، الإطار القانوني للمعاملات الإلكترونية في التجارة الدولية دراسة قانونية وفقاً للاتفاقيات الدولية المتعلقة بالقانون التجاري الدولي، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، طبعة الأولى ، برلين 2019.
- 40- عبد السالم عبد الالوي، أهمية الرقمنة الإدارية في عصرنة وتفعيل الخدمة العمومية الجزائر"، مجلة صوت القانون، جامعة الجبالي بونعامة خميس مليانة، الجزائر، الجزء 1، العدد 7، 2017.
- 41- فتيحة صالي، يوسف قاشي، تفعيل وتطوير الإدارة الضريبية لمواجهة التحديات المعاصرة، مجلّة التنمية وللاستشراف للبحوث والدراسات المجلد 06، العدد، 02، 2021.
- 42- فنيط بسمة، حيمران محمد، الرقابة الجبائية للشركات الأجنبية على مستوى مديرية كبريات المؤسسات : حالة شركة أمريكية، مجلة دراسات جبائية ، المجلد 10، العدد 2 ، 2021 .
- 43- فوقة فاطمة، وأخريين، قراءة في التجربة المغربية لرقمنة الإدارة الضريبية، مجلة ابن خلدون للإبداع والتنمية العدد 05 المجلد 02، 2023.
- 44- قناص علي، زين يونس، "التصريحات الجبائية الإلكترونية وأثرها في زيادة الحصيلة الجبائية في ظل عصرنة الإدارة الجبائية"، جملة المقرري للدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي الجزائر، المجلد 5، العدد 2، 2021.
- 45- كميلية بوكري، انعكاسات الرقمنة على التحصيل الضريبي في الجزائر (2006-2022)، مجلة، المجلد 19، العدد ، 2023.
- 46- لعلاوي أحمد خيرالدين، واقع وسائل الدفع الإلكتروني في الجزائر: دراسة تحليلية للفترة 2016-2021، Revue TADAMSAD- UNEGMU ، المجلد 2، العدد 2، 2022.
- 47- مباركي محمد الصالح، التحصيل للضريبي واقع وآفاق مجلة الإحياء، المجلد: 21، العدد: 29، أكتوبر 2021.

- 48- محمد الهادي ضيف الله، واقع وتحديات وسائل الدفع الإلكترونية في الجزائر، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، المجلد 5، العدد 4، 2017.
- 49- محمد بودالي، موسى بوشنب، "رقمنة الإدارة كأسلوب لتحسين الخدمة العمومية في الجزائر لإدارة الجبائية نموذجاً، مجلة دراسات جبائية، المجلد 05، العدد 02.
- 50- محمد على عبد الله أبكر، التحصيل الإلكتروني وأثره على أداء الموازنات بمؤسسات القطاع العام، المجلة الدولية للمحاسبة والمالية والبحوث الإدارية، العدد 5، ماي 2020.
- 51- محمد قوادي، رقمنة النظام الضريبي ودوره في دعم الرقابة الجبائية في الجزائر، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد 06، العدد 02، جامعة الجلفة، الجزائر، 2022.
- 52- مراد ميهوبي، اجراءاتتحصيلالضريبة. أي فعالية،التواصل في الاقتصاد والإدارة والقانون، العدد 39، سبتمبر، 2014.
- 53- مريم بوجمعة، هند لبصير متطلبات ومراحل التحول نحو الإدارة الإلكترونية في القطاع الضريبي الجزائري -المركز الضريبي بعناية أنموذجاً، أبحاث الملتقى الوطني حول: جودة الخدمات في ظل التحول الرقمي والإدارة الإلكترونية في المؤسسات الجزائرية رهانات وتحديات تقييم الواقع واستشراف الواقع، 08-09 نوفمبر 2023.
- 54- مغاري بلال شيخي، دور الإدارة الجبائية في تنمية التحصيل الضريبي عن طريق تفعيل الرقابة الجبائية في الجزائر مجلة العدد /02 جوان 2013.
- 55- مفتاح فاطمة، بن حليمة هوارية، رقمنة التحصيل الضريبي في دول العربية-واقع وتحديات، المجلة الجزائرية للمالية العامة، المجلد 12، العدد، 1، 2022.
- 56- مفتاح فاطمة، بن حليمة هوارية، رقمنة التحصيل الضريبي في دول العربية-واقع وتحديات، المجلة الجزائرية للمالية العامة، المجلد 12، العدد، 1، 2022.
- 57- نجاة نوي، دور مركز الضرائب في تحسين الخدمة المقدمة للمكلفين - مركز الضرائب نموذجاً-مجلة الدولية للأداء الاقتصادي، المجلد 04، العدد 01، 2021.
- 58- نشيدة معزوز، التحصيل الإلكتروني لدعم التحول الرقمي للإدارة الضرائب دراسة تجارب دول عربية، مجلة دراسات الاقتصاد والتجارة والمالية المجلد 11، العدد 1، سنة 2022.
- 59- نعاى حمزة، مجذوب عبد الرحمان، متطلبات وتحديات تطبيق الإلكترونية والتحول الرقمي في المؤسسات الاقتصادية دراسة في الإدارة الجبائية، مجلة حقوق الإنسان والحريات العامة، العدد 04، المجلد 04.
- 60- هني خروبي، أمال دخان، تحديات إصلاح وعصرنة الإدارة الجبائية في الجزائر، المجلة الجزائرية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 08، العدد 01، جوان 2024.

- 61- يحياوي نصيرة، تنظيم عملية التحصيل الضريبي في الجزائر، مجلة معارف، المجلد 09، العدد 16، جوان 2014.
قائمة المواقع الالكترونية:

<https://skysft.com/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD%D8%B5%D9%8A%D9%84%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%84%D9%83%D8%AA%D8%B1%D9%88%D9%86%D9%8A>

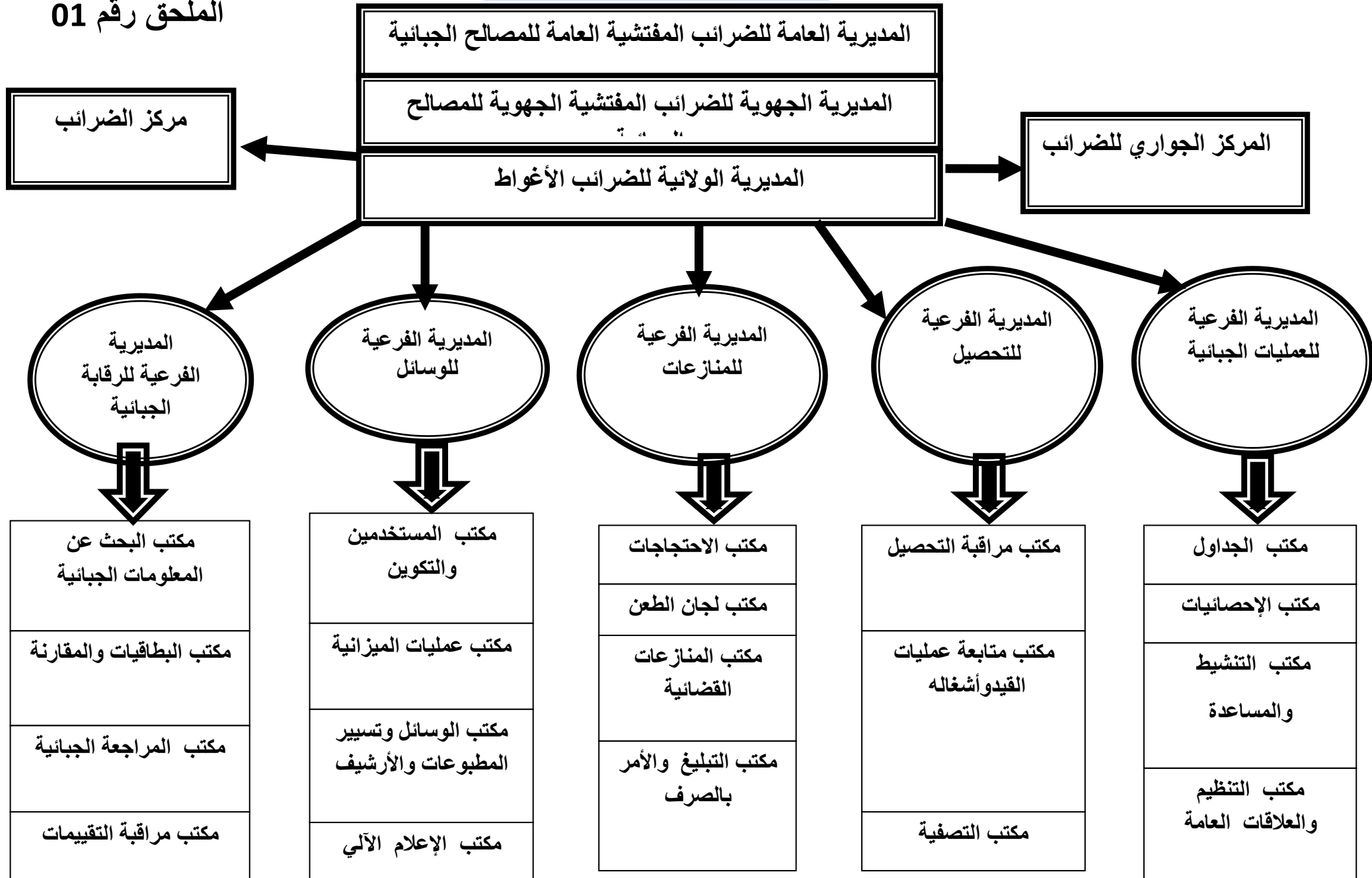
<https://www.mf.gov.dz/index.php/ar/documentation-ar/grands-dossiers>

<https://www.mfdgi.gov.dz/professionnels-ar/identifier-regime-fiscal-ar/regime-reel-ar/bi>

الملاحق

وزارة المالية

الملحق رقم 01



التطور	التحصيل	السنوات
-	4,058,752 ,583.00	2011
1,345,535,235.00	5,404,287,818.00	2012
255,912,282.00	5,660,200,100.00	2013
485,874,964.78	6,254,394,120.39	2014
302,524,86.98	6,785,652,060.23	2015
206,544,725.47	6,506,645,080.47	2016
269,978,834,09	6,776,623,914.56	2017
2,717,871,331.56	40,605,719,051.03	المجموع

التطور	التحصيل	السنوات
131,979,025.68	6,908,602,940.24	2018
436,428,230.62	7,345,031,170.86	2019
- 396,477,404.5	6,948,553,766.36	2020
499,415,642.81	7,447,969,409.17	2021
627,348,987.73	8,075,318,396.90	2022
681,084,800.66	8,756,403,197.56	2023
1,236,374,025.41	9,992,777,222.97	2024
		المجموع

السنوات	مؤشر تحقيق الأهداف	مؤشر التطور	مؤشر مجهودات المصالح (الجداول)	مؤشر مجهودات المصالح (التحصيل الجبري)	مؤشر مجهودات المصالح (الديون المهمة)	مؤشر الغرامات
2011	% 108	%118	%7	%25	%00	%20
2012	%108	%133	%14	%11	%00	%28
2013	% 98		% 10	% 12	% 00	% 30
2014	% 08	% 08	% 17	% 0	% 13	% 17
2015	% 12		% 16	% 0		/
2016	%4	%58	%4	%5	%1	/
2017	%4	%61	%6	%12	%1	/

السنوات	مؤشر تحقيق الأهداف	مؤشر التطور	مؤشر مجهودات المصالح (الجداول)	مؤشر مجهودات المصالح (التحصيل الجبري)	مؤشر مجهودات المصالح (الديون المهمة)	مؤشر الغرامات
2018	% 2	%101	%4	%20	%1	/
2019	%6	%107	%4	%44	%1	/
2020	% 5 -	%96	%3	%55	%1	/
2021	%7	%103	%5	%62	%0	/
2022	%8	%101	%6	%52	%0	/
2023	%8	%105	%3	%67	%0	/

/	%0	%68	%4	%100	%14	2024

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عمار ثليجي بالأغواط



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبية
مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر
تخصص محاسبة وجباية

في إطار تحضير مذكرة التخرج المدرجة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر، تخصص محاسبة وجباية قسم العلوم المالية والمحاسبية بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة عمار ثليجي بالأغواط.

وباعتبار الموضوع المختار ب: واقع التحصيل الضريبي في ظل رقمنة الإدارة الضريبية دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية الأغواط ، مما يستوجب دراسة تطبيقية للرقمنة الضريبية وفق للمؤشرات.
إن الهدف من هذه المؤشرات هو التعرف على مدى تطبيق الرقمنة في إدارة الضرائب ومدى تأثيرها على التحصيل الضريبي لولاية الأغواط .
إن مساهمتكم في تحكيم هذه المؤشرات، سوف يمكّننا من رؤيا واضحة لموضوعنا، و سوف يساعدنا للوصول إلى إجابات لمختلف تساؤلاتنا.

في الأخير تقبلوا مني كل معاني الاحترام والتقدير

من إعداد الطالب:
محمد علال بن مبارك

مؤشرات حول رقمنة إدارة الضرائب في ولاية الأغواط

غير موجود	موجود	مؤشرات رقمنة الإدارة الضريبية
		1- القوانين والمعلومات الخاصة بالضرائب التي يتم تحصيلها إلكترونيا
		2- تقديم الإقرار الضريبي الإلكتروني من قبل المكلفين
		3- نظام الفاتورة الإلكترونية
		4- الاستفسار الإلكتروني على وضع الملفات الضريبية
		5- السداد الإلكتروني للضرائب
		6- نظام المعلومات الجبائي
		7- إنشاء موقع إلكتروني للإدارة الضريبية
		8- الترقيم الجبائي الإلكتروني
		9- البطاقة الإلكترونية للغشاشين
		10- نظام تسجيل إلكتروني لدافعي الضرائب من خلال بوابة التصريح الإلكتروني جبايتك
		11 - نظام تسجيل إلكتروني لدافعي الضرائب من خلال بوابة التصريح الإلكتروني مساهمتك
		12- الاطلاع المكلف على دينه الجبائي الكلي إلكترونيا.
		13- نظام لتحميل الوثائق والتصريحات الجبائية عن بعد
		14- اقتطاع المباشر لدى المكلفين بالضريبة الإلكترونية
		15- طلب التوظيف البنكي عن بعد
		16- قواعد الفحص الضريبي الإلكتروني
		17- تبسيط الإجراءات الإدارية لفائدة المكلفين بالضريبة عند تسليم الوثائق الجبائي
		18- تطبيقات الهاتف المحمول للخدمات الضريبية
		19- التكامل مع المؤسسات الحكومية
		20- التقنيات الحديثة (ذكاء صناعي لتحليل البيانات)

الملاحق

الملحق رقم 03 : قائمة المحكمين:

الرتبة	الاسم واللقب
أستاذ بكلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير جامعة عمار ثليجي الأغواط	دوة محمد
أستاذ بكلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير جامعة عمار ثليجي الأغواط	لخضر عبيرات
أستاذ بكلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير جامعة عمار ثليجي الأغواط	بساس أحمد
أستاذ بكلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير جامعة عمار ثليجي الأغواط	علال بن ثابت
أستاذ بكلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير جامعة عمار ثليجي الأغواط	قويدر النبق
أستاذ بكلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير جامعة عمار ثليجي الأغواط	عمر شلوفي

الملحق رقم 06 : الإحصاءات الوصفية لمؤشرات التحصيل الضريبي

Testsdenormalité

	Kolmogorov-Smirnov ^a			Shapiro-Wilk	
	Statistiques	ddl	Sig.	Statistiques	ddl
5,00	,331	7	,020	,722	7
15,00	,288	4	.	,887	4
45,00	,260	2	.		

5,00	,006
15,00	,369
45,00	

Statistiquesdescriptives

الملاحق

	N	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type
	13	2,00	108,00	29,7692	42,87998
	14	5,00	45,00	14,2857	13,84768
N valide (liste)	14				

Testsdenormalité					Shapiro-Wilk	
Kolmogorov-Smirnov ^a						
		Statistiques	ddl	Sig.	Statistiques	ddl
	5,00	,184	7	,200 [*]	,920	7
	15,00	,237	5	,200 [*]	,961	5
	45,00	,260	2	.		
	5,00	,466				
	15,00	,814				
	45,00					

Statistiquesdescriptives

	N	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type
	14	5,00	45,00	14,2857	13,84768
	14	3,00	17,00	7,3571	4,89281
N valide (liste)	14				

Testsdenormalité

Kolmogorov-Smirnov ^a					Shapiro-Wilk	
		Statistiques	ddl	Sig.	Statistiques	ddl
	5,00	,235	7	,200 [*]	,896	7
	15,00	,236	5	,200 [*]	,889	5
	45,00	,260	2	.		
	5,00	,308				
	15,00	,352				
	45,00					

Statistiquesdescriptives

	N	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type
	14	5,00	45,00	14,2857	13,84768
	14	,00	68,00	30,9286	25,85303
N valide (liste)	14				

Kolmogorov-Smirnov ^a					Shapiro-Wilk	
		Statistiques	ddl	Sig.	Statistiques	ddl
	5,00	,393	7	,002	,585	7
	15,00	,367	5	,026	,684	5
	45,00	.	2	.		
	5,00	,000				
	15,00	,006				

الملاحق

45,00

Statistiques descriptives

	N	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type
	14	5,00	45,00	14,2857	13,84768
	14	,00	13,00	1,4286	3,39035
N valide (liste)	14				

الملحق رقم 08 : الإحصاءات لقيم معامل الإنحدار لمؤشرات التحصيل
الضريبي و إجراءات الرقمنة:

Coefficients

		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés		
Modèle		B	Erreur standard	Bêta	t	Sig.
1	(Constante)	2,321	1,336		1,737	,108
		-,062	,068	-,255	-,914	,379

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,255 ^a	,065	-,013	3,41201

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,332 ^a	,110	,029	42,24564

Coefficients^a

		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés		
Modèle		B	Erreur standard	Bêta	t	Sig.
1	(Constante)	43,829	16,802		2,609	,024
		-,988	,846	-,332	-1,168	,268

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,518 ^a	,269	,208	4,35550

Coefficients

الملاحق

		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés		
Modèle		B	Erreur standard	Bêta	t	Sig.
1	(Constante)	9,973	1,705		5,848	,000
		-,183	,087	-,518	-2,099	,058

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,797 ^a	,635	,605	16,25228

Coefficients

		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés		
Modèle		B	Erreur standard	Bêta	t	Sig.
1	(Constante)	9,672	6,363		1,520	,154
		1,488	,326	,797	4,571	,001

الملحق رقم 09 : الإحصاءات اختبار فروقات المتوسطات T

Statistiques de groupe

البوابات		N	Moyenne	Ecart type	Moyenne erreur standard
مؤشر تحقيق الهدف	عدم استعمال	12	,6130	,41388	,11948
	استعمال	2	,6270	,20506	,14500

Test des échantillons indépendants

		Test de Levene sur l'égalité des variances		Test t pour égalité des moyennes	
		F	Sig.	T	ddl
مؤشر تحقيق الهدف	Hypothèse de variances égales	,527	,482	-,046	12
	Hypothèse de variances inégales			-,075	2,705

Test des échantillons indépendants

الملاحق

Test t pour égalité des moyennes

		Sig. (bilatéral)	Différence moyenne	Différence erreur standard
مؤشر تحقيق الهدف	Hypothèse de variances égales	,964	-,01401	,30600
	Hypothèse de variances inégales	,946	-,01401	,18788

Test des échantillons indépendants

Test t pour égalité des moyennes

Intervalle de confiance de la différence à 95 %

		Inférieur	Supérieur
مؤشر تحقيق الهدف	Hypothèse de variances égales	-,68073	,65272
	Hypothèse de variances inégales	-,65052	,62251

Statistiques de groupe

		N	Moyenne	Ecart type	Moyenne erreur standard
مؤشر تطور التحصيل	عدم استعمال البوابات	12	,5647	,31354	,09051
	استعمال	2	,6799	,12837	,09077

Test des échantillons indépendants

		Test de Levene sur l'égalité des variances		Test t pour égalité des moyennes	
		F	Sig.	t	ddl
مؤشر تطور التحصيل	Hypothèse de variances égales	1,482	,247	-,499	12
	Hypothèse de variances inégales			-,899	3,649

Test des échantillons indépendants

Test t pour égalité des moyennes

		Sig. (bilatéral)	Différence moyenne	Différence erreur standard
مؤشر تطور التحصيل	Hypothèse de variances égales	,627	-,11524	,23101
	Hypothèse de variances inégales	,424	-,11524	,12819

Test des échantillons indépendants

Test t pour égalité des moyennes

Intervalle de confiance de la différence à 95 %

		Inférieur	Supérieur
مؤشر تطور التحصيل	Hypothèse de variances égales	-,61858	,38810
	Hypothèse de variances inégales	-,48507	,25459

Statistiques de groupe

		N	Moyenne	Ecart type	Moyenne erreur standard
مؤشر التحصيل بالجداول	عدم استعمال البوابات	12	,6713	,37568	,10845
	استعمال البوابات	2	,2843	,16223	,11471

Test des échantillons indépendants

Test de Levene sur l'égalité des variances

Test t pour égalité des moyennes

		F	Sig.	t	ddl
مؤشر التحصيل بالجداول	Hypothèse de variances égales	,597	,455	1,397	12
	Hypothèse de variances inégales			2,452	3,344

Test des échantillons indépendants

Test t pour égalité des moyennes

		Sig. (bilatéral)	Différence moyenne	Différence erreur standard
مؤشر التحصيل بالجداول	Hypothèse de variances égales	,188	,38705	,27703
	Hypothèse de variances inégales	,083	,38705	,15786

Test des échantillons indépendants

Test t pour égalité des moyennes

Intervalle de confiance de la différence à 95 %

		Inférieur	Supérieur
مؤشر التحصيل بالجداول	Hypothèse de variances égales	-,21655	,99066
	Hypothèse de variances inégales	-,08735	,86145

Statistiques de groupe

		N	Moyenne	Ecart type	Moyenne erreur standard
مؤشر التحصيل الجبري	عدم استعمال	12	24,8333	22,49781	6,49456
	استعمال	2	67,5000	,70711	,50000

Test des échantillons indépendants

Test de Levene sur l'égalité des variances

Test t pour égalité des moyennes

		F	Sig.	t	ddl
مؤشر التحصيل الجبري	Hypothèse de variances égales	5,623	,035	-2,593	12

الملاحق

	Hypothèse de variances inégales			-6,550	11,126
--	---------------------------------	--	--	--------	--------

Test des échantillons indépendants

Test t pour égalité des moyennes

		Sig. (bilatéral)	Différence moyenne	Différence erreur standard
مؤشر التحصيل الجبري	Hypothèse de variances égales	,024	-42,66667	16,45220
	Hypothèse de variances inégales	,000	-42,66667	6,51378

Test des échantillons indépendants

Test t pour égalité des moyennes

Intervalle de confiance de la différence à 95 %

		Inférieur	Supérieur
مؤشر التحصيل الجبري	Hypothèse de variances égales	-78,51292	-6,82041
	Hypothèse de variances inégales	-56,98353	-28,34980